دورية دولية محكمة

قضايا آسيوية

ISSN 2629-6616
رقم التسجيل: VR.3373.6327.B

مجلة قضايا آسيوية

المركز الديمقراطي العربي

Asian issues

International scientific periodical journal

ISSN 2629-6616
VR.3373.6327.B

Germany: Berlin 10315
Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de

مجلة قضايا آسيوية

عنوان المجلة:

قضايا آسيوية

Journal of Asian Issues

دورية دولية محكمة

Nationales ISSN-Zentrum für Deutschland

ISSN 2629-6616

العدد الحادى عشر- جانفى -2022

الناشر:

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية برلين-ألمانيا

لا يسمح بإعادة إصدار هذه المجلة أو أي جزء منها أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة للمركز الديمقراطي العربي

All rights reserved No part of this book may by reproducted. Stored in a retrieval System or tansmited in any form or by any meas without prior Permission in writing of the publishe

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية

Germany: Berlin 10315 GensingerStr: 112

Tel: 0049-Code Germany

54884375 -030

91499898 -030

86450098 -030

mobiltelefon : 00491742783717

E-mail : https://democraticac.de/

رئيس المركز:

أعمار شرعان

رئيس هيئة التحرير:

الدكتورة عجلة مزوزي

أستاذة العلوم السياسة والعلاقات الدولية جامعة المسيلة/الجزائر

نواب رئيس التحرير:

- د. جمال الفاضي – أستاذ العلوم السياسة والعلاقات الدولية جامعة فلسطين
- د عائشة حمايدي – أستاذة القانون الدولي العام جامعة عنابة/الجزائر

هيئة التحرير

- د.بن مهوب نصرين –جامعة الجزائر3- الجزائر.
- د.كعبوش الحواس –الدراسات الاسيوية/ جامعة الجزائر3
- د.نصر الدين مختاري- العلاقات الدولية، تخصص دراسات إقليمية/ المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.
- د.محمد بلعيشة –الدراسات الاسيوية/ جامعة الجزائر3
- أ.أسماء بن مشيح – أستاذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة تيزي وزو/الجزائر
- أ.وفاء بوكابوس – باحثة في العلوم السياسة والعلاقات الدولية جامعة المنار/تونس

أعضاء اللجنة العلمية:

1. أ.د. نورهان الشيخ – أستاذ العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
2. أ.د. فاطمة الزهراء بودرهم – متخصصة بشؤون المرأة والعلوم السياسية جامعة المسيلة/الجزائر.
3. أ.د. ايتسام محمد العامري – مدير مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية – العراق.
4. أ.د. دلال بحري – أستاذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة باتنة1/الجزائر.
5. د. عبد القادر ودرو- أستاذ العلاقات الدولية- جامعة عنابة- الجزائر.
6. د. حنان رزايقية- دكتوراه في العلوم السياسية جامعة الجزائر -3-.
7. د. جمال فاضي – باحث في الشؤون السياسية ومحاضر غير متفرغ في عدة جامعات.
8. د. حمايدي عائشة – أستاذة القانون الدولي العام جامعة عنابة/الجزائر.
9. د. حسام الدين بوعيسى – متخصص في الشؤون الامنية الدولية جامعة المسيلة/الجزائر.
10. د. أحمد بوالعلي بوجدلية – أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الشلف/الجزائر.
11. د. العربي فاروق -أستاذ العلوم السياسية و العلاقات الدولية جامعة الجزائر-3-
12. د. سليم عاشور – أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة بالمسيلة/الجزائر.
13. د. سميرة سليمان – متخصصة في شؤون الادارة الدولية جامعة قسنطينة/الجزائر.
14. د . حارث قحطان عبدالله – زميل باحث في المركز الديمقراطي العربي – العراق.
15. د. عبد القادر شاوري – أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الشلف/الجزائر.
16. د. فاطمة صفراوي – أستاذة العلوم السياسية والقانون العام جامعة سوسة /تونس.
17. د. جلال حمد حمد عبدالله – متخصص في الاقتصاد والمالية العامة – جامعة المنصورة/مصر.
18. د. محمد الأمير أحمد – متخصص في التاريخ الحديث والمعاصر – مصر.
19. د.زينة شاوش – علم الاجتماع تخصص الادارة والعمل/ جامعة بسكرة- الجزائر.
20. د. ميثم منفي كاظم العميدي- كلية القانون-جامعة بابل- العراق.
21. د.بن مبهوب نسرين -جامعة الجزائر3- الجزائر.
22. أ.م.د. وحيد أنعام كاكائي-وزارة التربية العراقية مديرية تربية دبالى- العراق.
23. د.إلياس كشاوي، جامعة الجزائر -3- الجزائر.
24. د.كعبوش الحواس، جامعة الجزائر -3-، الجزائر.
25. د. نصر الدين مختاري المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر.
26. د. محمد أمين سويعد، جامعة الجزائر -3-، الجزائر.

27.د. سالمي العيفة أستاذ العلوم السياسية بجامعة الجزائر 3/ الجزائر.

28.د. حمدان بوعمران متخصص في العلوم السياسية فلسطين.

29.د محمد الشيخ ريس قسم العلوم السياسية جامعة الجفرة/ ليبيا.

30.د كمال نطاب أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة المسيلة/الجزائر

31.د فؤاد الربيع دكتور في العلاقات الدولية و القانون الدولي/المغرب

32.د.محمد بلعيشة الدراسات الآسيوية/ جامعة الجزائر-3-

33.د. مجال عبدالعزيز عوضين الزيدانين جامعة الشرق الأدنى –قبرص – تركيا

34.د.مجدي عبدالله فواز خصاونه، متخصص في مناهج وطرق تدريس الدراسات الاجتماعية، الأردن.

35.د. آسيا قبلي/ باحثة في مركز الشعب للدراسات والبحوث/ الجزائر.

الفهرس

الـفـهـرس

الرقم	المحتوى	الصفحة
	الدراسات	
01	ملامح التربية الفكرية في اليابان التعليم المريح (د. ناصر يوسف- د. زاليكا آدم)	1
02	المثقفون اليابانيون في عهد الميجي والدروس المستفادة عربيا (د. يحي بولحية)	24
03	إشكالية الفساد السياسي بماليـزيا: الواقع وآفاق الإصلاح (د.المحجوب لال)	47
04	اثر الفساد المالي على فرص الاستثمار في القطاع الزراعي في العراق (د. محمد عبد لرسول لطيف)	59
05	البنوك الإسلامية ومساهمتها في تنمية سوق المال الماليزي (أ.د عائشة عزوز / ط.د ليندة بولعسل)	75
06	تأثير المشاكل الحدودية والأمن المائي على السياسة الخارجية العراقية (الباحثة نهى جاسم حسين)	93
07	الأمم المتحدة وقضية اللاجئين الفلسطينيين (أ. هالة محمود طه دودين)	111
08	أثر الضريبة على النمو الاقتصادي في فلسطين (د. عثمان احمد خليل صوافطه/ أ. ناريمان موفق شريم/أ. أماني فواز جرار)	128
	قراءة في كتاب	
09	قراءة في كتاب العلاقات التركية – الروسيةمن إرث الماضي إلى آفاق المستقبل (الباحث صبار محمد رضى)	148

الدراسات

ملامح التربية الفكرية في اليابان

التعليم المريح

Features of Intellectual Educational in Japan The Relaxed Education

د. ناصر يوسف

مكتب البحوث والنشر العلمي الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا (IIUM)

youcef.nasser@gmail.com

د. زاليكا آدم

محاضرة في كلية دراسات اللغات الرئيسة جامعة العلوم الإسلامية الماليزية (USIM)

الملخص:

تكاد تؤخَذ اليابان بالتقليد؛ حيث انسحب ذلك على منظومتها التربوية التي أُحكِمَت حلقاتها بالقوانين الكونفوشيوسية، كالطاعة التامة للمعلّم، والولاء لمحتويات الدرس، واحترام الوقت في تلقيها وعدم الخروج عليها، وبذل الجهد عبر التلقين والحفظ؛ ولكن السياسات التربوية في القرن الواحد والعشرين أكدت على الفردية والاستقلالية في التعليم، وتعزيز التعليم القائم على الموضوع، واقتراح مدارس تدرّس وتجعلك كيف تفكّر؛ حيث إن هناك مدارس قامت على تعزيز القدرة على التفكير والحكم والتعبير مثل مدرسة كانساي الابتدائية Kansai التي قامت على تحسين مهارات التفكير سنة 2012، والتعلّم النشط في ماتسوشيتا Matsushita ، ومركز تعزيز التميز في التعليم العالي بجامعة كيوتو Kyoto سنة 2015. وهي مدارس تعمل على تطوير الكفايات الأساسية، وتنشيط التفكير المستقل لحل المشكلات بمهارات عالية، تساعد على تطوير الشخصية المتعلّمة والكفايات المعرفية، وبما يتناسب مع قدرات الأفراد.

الكلمات المفتاحية: التربية؛ التعليم؛ التربية الفكرية؛ التربية التكاملية؛ اليابان.

Abstract

Currently Japan follows the new system of education by abandoning the teaching which was developed by Confucianism which was mainly based on obedience toward the mentor, loyalty toward the whole content of syllabus and high discipline to follow the rules, making restless effort to memorize and understanding. However, the new policies of education commencing from 2021 encourages individual effort and liberty of teaching. It highly focuses on thematic learning. It required educational institution in Kansai to train the skill of thinking in 2021. In addition, the similar thing was also conducted in Matsushita and the center for quality of education in Kyoto University in 2015. Those educational institutions follow the policies of developing essential integrity by utilizing independent thinking to overcome their problems with high skills. Such program was aimed at developing personalities who possess intellectual comprehensive competencies.

Keywords: Education; Teaching; Intellectual Educational; Integrated education; Japan.

تمهيد

احتفظت المنظومة التربوية اليابانية بتماسكها عبر التطوير المستمر؛ لأن التعليم في اليابان هو من أجل التنمية المستديمة، حيث يعدّ تقليدا قديما سنّه إمبراطور اليابان ميجي مفاده أن التربية والتنمية يألفان ويأتلفان؛ وهو ما جعل النظام التربوي الياباني فاعلا ومتكاملا، بل ومختلفا في سياقه الاجتماعي والاقتصادي؛ لأن المجتمع الياباني يستثمر في التعليم ويخضعه لمنطق الربح والخسارة.

لم تقف اليابان على منهج التربية الفكرية إلا في سنة 1998م. وقد كانت مخاوف وزارة التعليم نابعة من أن المعرفة من أجل الصناعات الإبداعية، باتت منفذا استراتيجيا لولوج العولمة واقتطاف ثمرتها التقنية والمالية؛ وهو ما يستدعي بناء أفراد غير تقليديين في تلقي المعرفة، وتطوير مهارات نقدية تؤهّلهم لأن يكونوا ناضجين لهذه الثمار؛ ما يُفترَض وجود نشاط دائب داخل الصفوف المدرسية بحيث يكون قائما على التفكير النشط، وإثارة الأسئلة، وإعمال مشرط النقد على المادة الدراسية.

وقد استهدفت سياسة التعليم المفتوح تحقيق الأهداف الآتية: التقليل من كثافة المناهج الدراسية بنسبة 30 بالمئة في المدارس الإعدادية، وإضافة مقررات أخرى حول بيئة الحياة والتحمّس للحياة والتلذّذ بها، والابتعاد عن التلقين والحشو والحفظ عن ظهر قلب، وتوسيع نطاق العروض الاختيارية لتلبية متطلبات التربية المهنية وتعزيز الكفايات الأكاديمية، وحل المشكلات العلمية والمهنية والحياتية من خلال الملاحظات والتجارب والممارسات، ومن ثم التفكير بشكل خلاّق.

خلال الثمانينيات من القرن الماضي، وابتداء من سنة 1980 تمّ اختيار المواد الأساسية بدقة، كما تمّ خفض ساعات الدراسة، بغرض تنشئة تلاميذ يتميزون بخبرة في مجالات لا تستدعي مجهودات أكثر. وانطلاقا من سنة 1984، تبنّت اليابان التعليم الليبرالي الأحادي الجديد، وهي السياسات التربوية التي تهدف إلى تنمية فردية الأطفال، وكذلك تحرير التعليم؛ حيث أشارت تقارير المجلس المؤقت لإصلاح التعليم إلى النهج القومي الذي أكد على وعي الشعب الياباني بالثقافة التقليدية. التعليم الذي يركّز على الفرد وتنفيذ التعليم مدى الحياة، في ظل تقدم العولمة والكومبيوتر وشيخوخة السكان. كما أن مراجعة سنة 1989 أكّدت على تعزيز الرغبة في التعلم الطوعي والقدرات على التعلّم بشكل مستقل؛ حيث ألغيت مواد الدراسات الاجتماعية والعلوم للصف الأول والثاني في المدرسة الابتدائية، وتثبيت دراسة بيئية الحياة بدلا من ذلك.[1]

بعد عشر سنوات، وفي سنة 2008م، أدخلت الوزارة إصلاحات أخرى على المنظومة التربوية، وازنت فيها بين التحصيل المعرفي والإعمال الفكري في تحصيلها تحصيلا نقديا وليس تلقينيا وحسب، وهي إصلاحات فهمها اليابانيون بأنها تشكّل مدخلا مرنا وآمنا للتربية الفكرية التي ظلّت –وما زالت- عصيَّة على المنهج التربوي التقليدي التلقيني.

نلفي في مدارس القرن الواحد والعشرين أن الحكومة اليابانية تركّز على الابتكار التعليمي لتنشئة الأطفال على القدرات الإبداعية المطلوبة، لا سيما بعد التأخر في هذا المجال الإبداعي منذ عشرين عاما في المدارس اليابانية الابتدائية والإعدادية والثانوية؛ وهو ما أدّى بالحكومة اليابانية إلى إصلاح امتحانات القبول بالجامعة؛ فباتت أسئلة الامتحانات قائمة على الاستفسار والتفكير. وكل ذلك من أجل جعل القيم عملية من خلال الشخصية المتعلّمة؛ حيث يؤدّي التعليم القائم على القيمة والتنمية المستديمة إلى تفعيل القدرة على العمل من أجل الإنسان والبيئة والكون، عبر السيطرة على السلوك الشخصي وتطوير الكفايات مثل تقييد النفس الخطَّاءة والأحكام الذاتية الخاطئة.[2]

لقد قامت هذه الإصلاحات التربوية على أن المعرفة النافعة والمختلفة تُكتسَب بالتفكير النقدي، من منطلق أن التلقين قد يكون مفيدا لحفظ المعرفة من أجل تجاوز الاختبارات، ولكن التفكير المنطقي مفيد لتنوع هذه المعرفة لاكتساب المهارات.

عزّزت وزارة التعليم اليابانية مناهجَ التربية والتعليم بموضوعات التربية الفكرية؛ فأوقفتها على الشجاعة الفكرية والاستقلالية في تعاطي المتعلّم مع المعلّم، وذلك بإثارة مزيد من الأسئلة وإعمال المنطق في تقبل إجابة المعلّم من عدمه، علاوة على التعاطي الشجاع مع الأفكار شبه اليقينية، والمعتقدات الخاطئة التي هي بحاجة إلى معالجة فكرية جريئة ليست رديئة. لا سيما أنه "منذ أواخر التسعينيات من القرن الماضي، تغيّرت سيطرة الدولة على المناهج الدراسية بشكل كبير، ففي سنة 1998، طلب المجلس المؤقت لإصلاح التعليم (إنشاء مدارس ذات خصائص)، بحيث تهدف كل مدرسة إلى متعة الأطفال في العيش، وإجراء أنشطة تعليمية متميزة من خلال استخدام البراعة، وقد تعزّز هذا في مع الإصلاح الهيكلي الخاص سنة 2003 بقيادة مجلس الوزراء".[3] والذي فرضه واقع النتائج المتدنّية لطلاب اليابان في القراءة والرياضيات والعلوم كما سنرى لاحقا.

أولاً: التربية المتكاملة بوصفها تربية فكرية

لقد عمدت وزارة التعليم اليابانية إلى تعزيز واقع التربية الفكرية بأساليب مستوحاة من المنهج التقليدي، بعد أن أدخلت عليه طرق في التفكير تساعد التلاميذ على تحرير إمكاناتهم، واستنطاق مكبوتاتهم، وتفجير طاقاتهم، وتفعيل قدراتهم، وتنويع مهاراتهم. كما ساعدت المعلّمين على العمل بوصفهم منسّقين لمشاريع التربية المتكاملة، وليس التركيز على وظيفتهم التقليدية المتمثلة في نشر المعرفة، وجعل التعليم يتمحور حول التلميذ حتى يتحمّل التلاميذ المزيد من المسؤولية عن تربيتهم وتعلّمهم.

وقد سلكت في ذلك المسالك الآتية:[4]

- تطوير فضائل تربوية فكرية داخل الصف الدراسي، تتمثّل في فضيلة الشجاعة الفكرية، والجرأة النقدية، والتعليم من طريق التفكير للحصول على فهم أعمق للدرس؛ ما قد يمهّد لإكساب الصف مهارات جديدة في تلقّي المعرفة من مظانها، والوقوف عليها بالاستفسار والاستبصار.

- تدريب المعلّم على غرس الجراءة الفكرية بين التلاميذ وتحريضهم عليها، ودفعهم بشكل متواضع إلى مشاركتهم إياه لأفكاره وآرائه وتطلّعاته.
- التمهيد عبر التربية الفكرية لمستقبل فكري جامعي أفضل لتلاميذ الابتدائية والإعدادية والثانوية، وذلك بعد أن تأكّد لوزارة التعليم اليابانية أن طلبة الجامعة يعانون من توظيف المنطق والنقد والعقلانية في التعاطي مع الدروس الجامعية الأكثر تعقيدا.

لتفعيل هذه المسالك التربوية توجّهت وازرة التعليم اليابانية سنة 2000م، وفي إطار الاستمرار على ما انتهجته سنة 1998م، إلى تطوير المنهج التربوي العامّ؛ حيث جعلت من التربية المتكاملة بنية فكرية أساسية له. فإلى جانب الموضوعات التقليدية، تُدرّس أيضا موضوعات تفتِّق الذهن وتُعمِل الفكر الإبداعي في فهمها واستيعابها وإثرائها، كالصحة، والسياحة، والكثافة السكانية، والبيئة، وحقوق الإنسان والحيوان، ونظام المعلومات، والتفاهم مع الآخرين، وغيرها من الموضوعات التي تقدح الفكر وتفتح العقل. وكل ذلك من أجل خلق توازن بين التعليم والصناعات الإبداعية التي تتطلّب إنسانا ماهرا في التعامل الإبداعي مع أشياء ليس بالضرورة يكون قد تعلّمها عبر الدرس.

يتعلّم التلاميذ في برنامج التربية المتكاملة طرائق التفكير النقدي التي تتجلّى في كيفية الوصول إلى حلّ المشكلات المعرفية بأساليب عقلانية تزيد من متعة التلاميذ المهرة الذين يطلقون لأنفسهم الخيال في تصور الأشياء، وما ينبغي أن تكون عليه؛ حيث يبدأ الدرس بمشكلة عملية، تجمع بين المعلوم والمجهول، وذلك لتحفيز الفهم الحقيقي، وجلب اهتمام التلاميذ، ووودفعهم إلى التساؤل، وإثارة الدهش لديهم، وحب الاستطلاع. كما يقوم المعلّمون بإشراك التلاميذ في التعلّم العميق، وتعليمهم نهج الأخطاء، وهو تجنّب الخطأ في الإجابة. يقوم المعلّم، أيضا، بعرض مشكلة، ويطلب من التلاميذ العمل عليها ومناقشتها في مجموعة صغيرة، ثم يطلب منهم تقديم وجهات نظرهم حول المشكلة بإجابة منطقية وموضوعية، أو ابتكار حلول واحتمالات لحل المشكلة من منظور مختلف.

لا توجد طريقة منهجية واضحة ومعلومة عن كيفية تدريس التربية المتكاملة؛ إلا إنها هي نفسها التربية الفكرية بشكل أو بآخر، وهي أيضا موقوفة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتسعى إلى مؤازرتها بالتنمية الإبداعية.

ثانيا: التربية الفكرية بوصفها جزءا لا يتجزّأ من التربية الأخلاقية

تقف الثقافة الكونفوشيوسية المحافظة التي تستحكم في حياة اليابانيين موقفا أخلاقيا من كل شيء؛ حيث إن كل قضية تستدعي المعالجة المنطقية، يُفترَض أن تعالج في إطار أخلاقي؛ فصواب الفعل يعتمد على كونه أخلاقيا لدى كونفوشيوس؛ إذ تعدّ الأخلاق هي فاكهة اليابانيين وثمرتهم، ومن الطبيعي أن تكون أيضا فاكهة التربية الفكرية وثمرتها، لاسيما أن الإصلاحات التربوية بعد الحرب العالمية الثانية أسهمت في وضع سياسة تعليمية شاملة فيما يتعلق بالأخلاق القومية، وقد تمّ ذلك في إصلاحات سنة

1961 التي هدفت إلى المساعدة في بناء المعرفة الأساسية، وتقديم جلسات مستقلة في التربية تكون مادتها منظمة وأكثر منهجية.

يتوّجّه التعليم الأخلاقي باستمرار نحو التعزيز. في سنة 2006 تمّ تعزيز القانون الأساسي لإصلاح التعليم والأخلاق القومية؛ حيث عزّز مراجعة المجلس المؤقت لإصلاح التعليم سنة 2008 نهج إجراء التربية الأخلاقية في جميع المناهج الدراسية لتحقيق (الخطة الأساسية لتعزيز التعليم: نحو تحقيق أمة التعليم 2008)، كما تمّ الإعلان عن مقاربات مختلفة (إنعاش المدرسة: المدرسة والمجتمع يتحدان معا)، والتعليم التعاوني من خلال إدخال مدارس المجتمع (نظام مجلس إدارة المدرسة)، واختيار المدرسة نظام المدارس العامة، والمساعدة تجاه المبادرات من خلال الإبداع من المدرسة بحيث تجعل معايير تنظيم الصف مرنة، والتوجيه من طريق النضج التعليمي، وتركيب المعلّمين لتعليم عدد قليل من الطلاب.[5]

يكمن سرّ نجاح اليابانيين في أخلاقهم التي ما زالت تحافظ على التعاليم الكونفوشيوسية: الطاعة، والولاء، وبذل الجهد، والتعاون، واحترام الوقت. فالأخلاق هي التي تحافظ على التعاليم فاعلة وعاقلة؛ وإلا استحالت التعاليم إلى مفاهيم حبيسة في النصوص، وجبيسة على النفوس.

لقد وقفت وزارة التعليم اليابانية على تصميم مناهج التربية والتعليم وفقا للمواصفات الأخلاقية للتربية الفكرية التي يُفترَض أن يتحلّى بها تلاميذ المدارس الابتدائية والثانوية، وهي:[6]

- التربية الفكرية جزء لا يتجزّأ من التربية الأخلاقية، من منطلق أن التفكير العقلاني في الموضوعات الدراسية ينبغي أن يراعي خصوصيات الجماعات، وفهم الآخرين المختلَف معهم.
- زرع الاستقلالية داخل الصفوف الدراسية في حدود الأخلاق؛ بحيث لا تتحوّل الجرأة النقدية إلى اجتراء على مكانة المعلّم النبيلة، أو ازدراء لثقافة المجتمع الأصيلة.
- التمكين الفردي داخل الصفوف الدراسية الجماعية عبر إقحام التربية الفكرية التي يحسنها أفراد؛ بحيث تكون هذه الفردية قائمة على احترام الجماعة ومعالجة قضاياها بشكل فكري متواضع مع قيم الأمة اليابانية، يؤدّي فيه المعلّم دور المنسّق بين الفردانية المغامرة بتفكيرها وتساؤلاتها، وبين الجماعة الصفيّة التي لم تعهد مثل هذه الخرجات الفكرية؛ حتى لا يساء فهمها بأنها انفلات أو افتئات.
- يُمنَح للتلاميذ فرصة التعلّم بالتفكير الحر لإثبات استقلاليتهم وفرديتهم بشكل عقلاني وأخلاقي، وذلك بأن يختاروا بأنفسهم ما يرغبون في تعلّمه؛ بحيث يعيد التربويون صياغة المنهج التربوي صياغة تربوية متكاملة وفقا للحاجات المدرسية.

-العطاء الفكري الأخلاقي والتعامل مع الطبيعة والأشياء بلمسة إنسانية.

- تقدير الحياة واحترام حقوق الإنسان.
- التعاطف مع الآخرين وتفهم عقليتهم،
- تقدير الحياة واحترام حقوق الإنسان.

- التعاطف مع الآخرين وتفهم عقليتهم، والإسهام المجتمعي بمزيد من الشعور بالإنسانية، وضبط النفس.
- العيش في جماعة ومشاركة الآخرين وتحمل الاختلافات الفكرية والمعيشية.

لقد قطعت اليابان شوطا نشطا في التعليم من أجل التنمية المستديمة؛ إذْ ما فتئت هذه التجربة التربوية العريقة تؤتي أكلها كل حين. ومع ذلك تسعى التربية الفكرية في اليابان إلى تنمية الشخصية لتحصيل المزيد لفهم نفسها ومجتمعها، عسى أن تخطو خطوة واعية نحو فهم الفهم الذي هو نفسه الفهم الإنساني؛ إذْ يقلق اليابانيون من انطوائهم على أنفسهم، ورؤية العالم من خلال ذواتهم؛ وهو ما يجعل تفكيرهم محدودا وصادما عندما يتعلّق الأمر بحكمهم على الشيء في ظل محدودية المعرفة المكتسبة لديهم، أو الفكرة المسبقة منهم تجاه غيرهم.

ثالثا: تقييم التربية الفكرية: القراءة والرياضيات والعلوم

لقد حصل تغيير في السياسة التعيلمية اليابانية صاحبه تحسين القدرات الأكاديمية، وذلك بعد صدمة اختبار برنامج التقييم الدولي للطلاب •PISA الذي تعقده منظمة التعاون الدولي والتنمية سنويا؛ فقد كشفت دراسة التقييم سنة 2003 عن انخفاض مستوى الطلاب اليابانيين في القراءة والكتابة، ومن ثم القلق العام من تدهور الأداء التعليمي، بخلاف سنة 2000 وما قبلها؛ حيث احتلت اليابان مرتبة عالية في التقييم الأولي لبرنامج التقييم الدولي للطلاب. ولكن ابتداء من سنة 2006، تحسّن أداء الطلاب اليابانيين في ظل الالتزام بتعليم الأطفال طرائق التفكير الإبداعي والنقدي، إلى جانب دعم الأسرة اليابانية للطلاب وحثّهم على بذل الجهد على الطريقة الكونفوشيوسية. فنلفي أداء الطلاب اليابانيين قد تحسّن أكثر سنة 2009 واحتلّت المرتبة الخامسة عالميا، في ظل الأداء الاقتصادي والاجتماعي، والمساواة في فرص التعلّم، ومواقف الطلاب تجاه التعلّم، ومحو الأمية الرقمية والتعلّم، والإنفاق على التعليم. فالحكومة اليابانية تقف باستمرار على إدخال إصلاحات وتحسين أداء النظام التعليمي المثير للإعجاب بالفعل، لا سيما فيما يتعلق باحتياجات المهارات المستقبلية، كما هو واضح في الجدول الرقم (1)[7] حيث يكون تقييم البلدان وفقا لنتائج التعلّم والمساواة في توزيع حاجات التعلّم، والفرص التعيلمية، والإنفاق على التعليم، والأداء الاقتصادي للبلد، والخلفية الاجتماعية والاقتصادية للطلاب.

الجدول الرقم (1)

البيانات الأساسية عن البلدان التي شملها التقييم الدولي للطلاب في الفترة (2000-2009)

الجودة	العدالة	التوافق	الكفاية	الدخل	المساواة

	نتيجة البرنامج		نتيجة البرنامج		نتيجة البرنامج		نتيجة البرنامج		نتيجة البرنامج		مجموع	النسبة	الإنفاق الـ K	الناتج الـ	مؤشر
	مجموع النقاط/الانحراف المعياري*		مجموع النقاط/الانحراف المعياري*		مجموع النقاط/الانحراف المعياري*		مجموع النقاط/الانحراف المعياري*		مجموع النقاط/الانحراف المعياري*		%	%	قيمة تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي	القيمة	القيمة
كندا	1.5	524	1.6	534	3.4	-10	1.6	527	1.6	529	22	8.6	7609	36397	0.30
شنغهاي- الصين	2.4	556	-	-	-	-	2.8	600	2.3	575	38	12.3	4206***4	5340	0.42
هونغ كونغ- الصين	2.1	533	-	-	-	-	2.7	555	2.8	549	42	4.5	3289****6	42178	0.43
فنلندا	2.3	536	2.6	546	4.3	-111	2.2	541	2.3	554	9	7.8	6430	35322	0.26
اليابان	**3.5**	**520**	**5.2**	**522**	**6.8**	**2-**	**3.4**	**529**	**3.4**	**539**	**49**	**8.6**	**8012**	**33635**	**0.34**
سنغافورة	1.1	526	-	-	-	-	1.4	562	1.4	542	35	15.3	3269****9*	51462	0.42
متوسط منظمة	0.5	494	0.6	479	2.7	2-	0,5	497	0.5	501	39	14	6675	32962	0.31

* الانحراف المعياري.

** قيمة الخدمات الأساسية والتكميلية.

*** الإنفاق التراكمي لكل طالب على مدار المدة (إحصاءات 2010).

**** الإنفاق الحكومي المتكرّر على التعليم (التعليم الابتدائي والثانوي والخاص ودعم الإدرات، 2010).

***** الآنفاق التراكمي لكل طالب من 6 إلى 15 سنة (إحصاءات منظمة التعاون الدولي للاقتصاد والتنمية، 2010).

المصدر: OECD, PISA 2009 Database, and OECD 2010.

Strong Performance and Successful in Education: Lessons from PISA for Japan, OCED, 2012, p 18.

لقد ظلّت اليابان في قمة التقييمات الدولية لتعليم الطلاب في سن 15 عاما، واستمرّ ذلك لعقود من الزمن. في سنة 1964 تمّ إجراء أول دراسة رياضية دولية في 12 بلد بواسطة الرابطة الدولية للتعليم؛ حيث حاز طلاب الصف الثامن اليابانيين المرتبة الثانية من بين 12 بلد مشارك. وابتداء من هذه السنة ومع أول تقييم دولي للرياضيات، برزت اليابان بوصفها رائدة في مجال التعليم بعد 45 سنة. وبفضل التحسين المصحوب ببذل الجهد، ظل الأداء الياباني مثيرا للإعجاب سنة 2009. ففي تقييم سنة 2009، كانت اليابان من بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأفضل أداء في القراءة والرياضيات والعلوم، كما هو مبين في الجدول الرقم (2).[8]

الجدول الرقم (2)

متوسط درجات الطلاب في اليابان في القراءة والرياضيات والعلوم:

درجات البرنامج الدولي لتقييم الطلاب في الفترة (2000-2009)

	درجات البرنامج الدولي لتقييم الطلاب، عام 2000	درجات البرنامج الدولي لتقييم الطلاب، عام 2003	درجات البرنامج الدولي لتقييم الطلاب، عام 2006	درجات البرنامج الدولي لتقييم الطلاب، عام 2009
القراءة	522	498	498	520
الرياضيات	-	534	523	529
العلوم	-	-	531	539

المصدر: OECD 2010.

Strong Performance and Successful in Education: Lessons from PISA for Japan, OCED, 2012, p 36.

وبالقياس إلى الجداول الرقم (3) و(4) و(5) جاءت اليابان، إلى جانب دول الخط الكونفوشيوسي المتفوق بمجهوداته، في قمّة التصنيف الدولي أو اقتربت منه؛ ففي حالات تشارك البلدان الأعلى منها مرتبة الأداء نفسه في القراءة والرياضيات والعلوم، مثل لنخشتاين وسويسرا وسنغافورة؛ نظرا إلى أن اليابان ظلّت تتعاطى مع منظومتها التعليمية بالمراقبة والتحسين المستمر منذ فترة ميجي وحتى سنة 2018 كما في الجدول الرقم (6) حيث نلفيها قد تفوّقت على كوريا الجنوبية وفلندا ونيوزلندا بخلاف السنوات السابقة، لا سيما أن النظام التعليمي في اليابان له التزام عميق بالأطفال بوصفهم قوّة تعليمية أساسية. وفي ظلّ هذه المعايير العالية لنظام التعليم في اليابان، وعوامل أخرى أكثر أهمية مثل بذل الجهد، أنتجت اليابان أشخاصا هم الأكثر تعليما في العالم، إلى جانب قوى عاملة الأكثر إنتاجية وفاعلية.

علاوة على إيمان اليابانيين بإمكانية نجاح الأطفال، قد غذّى نهوض اليابان الاقتصادي والسريع على الرغم من الكوارث الطبيعية التي تعصف باليابان لا سيما الزلازل الأرضية والبحرية.

طبعا، تستند قصة النجاح اليابانية إلى معايير تعليمية عالمية المستوى، مثل الإصلاح المستمر للمناهج، وتنويع المحتوى التعليمي، وتعزيز قدرات الطلاب على استقراء ما يعرفونه، وتطبيق معارفهم في المواقف الصعبة، وذلك على الرغم من التحديات التي تواجه منظومتها التعليمية، وهو ضرورة حصول توازن بين جودة نظام التعليم وجودة المعلّمين، علاوة على أهمية تمكين المعلّمين والمدارس والمجتمعات المحلية لتولي بنشاط الأدوار القيادية والمسؤوليات الموكلة إليهم؛ وذلك لتحقيق الإنصاف والمساواة، ومن ثم الانتقال السلس من المركزية إلى اللامركزية. كما يفترض من اليابان أيضا تحسين القيمة والاستثمار في التعليم مقابل المال.

وعلى الرغم من وجود تصوّر عام بأن أداء اليابان آخذ في الانخفاض؛ إلا إن نتائج التقييم الدولي للطلاب تظهر أن اليابان قد حافظت على أداء عال في القراءة، بحوالي 20 نقطة أعلى من المتوسط. كما ظلّ أداء الطلاب في الرياضيات والعلوم دون تغيير على نطاق واسع منذ سنتي 2003 و2006 على التوالي. والأهم من ذلك أن أداء اليابان في القراءة قد تحسّن في المهام المفتوحة؛ حيث لا يحتاج الطلاب فقط إلى إعادة إنتاج المعرفة؛ ولكن أيضا يمتلكون قدرة إلى إنشاء ردودهم الخاصة، واستيعاب المعلومات الجديدة وتقييمها. تتفوق الإناث على الذكور في القراءة بمتوسط 39 نقطة؛ حيث توجد فجوة بين الجنسين، أيضا، في الأداء في الرياضيات والعلوم. ومع ذلك، فقد شهدت اليابان تحسينات مهمّة في مواقف الطلاب وميولهم تجاه التعليم والمدرسة. علاوة على ذلك يقرأ المزيد من الطلاب اليابانيين من أجل الاستمتاع، ولديهم الدافع للقراءة، بالمقارنة مع سنة 2000. في اليابان، يحب المزيد من الطلاب التحدث عن الكتب مع أشخاص آخرين، ويستشهدون بالقراءة باعتبارها واحدة من الهوايات المفضّلة لديهم. وكل هذا أدّى إلى تحسين كفاية القراءة التي تمّ قياسها في تقييمات سنة 2005؛ حيث حددّت وزارة التعليم ثلاثة أهداف لمشروع تحسين القراءة: تطوير مهارات القراءة المهمة،

وتحسين مهارات الكتابة وفقا لأفكار الطلاب الخاصة، وتقديم الدعم حتى يتمكّن الطلاب من قراءة مجموعة متنوّعة من النصوص. علاوة على ذلك أدّت المراجعة الأخيرة للدورة الدراسية سنة 2008 إلى زيادة ساعات التدريس في الفصل في مجال محو الأمية، وشدّدت على أهمية قدرة الطلاب على التعبير عن أفكارهم في مواد أخرى أيضا.[9]

يخضع تقييم القراءة إلى مستويات متعدّدة ومعقّدة:[10]

- فيما يتعلق بتقييم القراءة في (مستوى الكفاية الأساسي)؛ يتطلّب من الطالب تحديد موقع المعلومات التي تلبي العديد من الشروط، وإجراء مقارنات أو تناقضات في النص، وعمل روابط بين النص والتجربة الشخصية.

- فيما يتعلق بتقييم القراءة في (مستوى متقدم من الكفاية)؛ يتطلّب من الطالب التعامل مع النصوص غير المألوفة من حيث الشكل أو المحتوى، ويفترض منهم أيضا العثور على معلومات في مثل هذه النصوص، وإظهار الفهم التفصيلي، واستنتاج المعلومات ذات الصلة بالمهمّة.

- فيما يتعلق بتتقييم القراءة في (مستوى أعلى من الكفاية)؛ يتطلّب من الطالب إجراء تحليل دقيق للنصوص؛ الأمر الذي يقتضي فهما مفصّلا لكليهما المعلومات والآثار غير المعلنة.

يخضع تقييم الرياضيات إلى مستويات متعدّدة ومعقّدة:

- فيما يتعلق بتقييم الرياضيات في (مستوى الكفاية الأساسي)؛ يفترَض من الطالب توظيف الأساسيات والخوارزميات والصيغ والمعادلات، وتفسير المشكلات الرياضية، والتعرف إليها في السياقات التي تتطلب أكثر من الاستدلال المباشر.

- فيما يتعلق بتقييم الرياضيات في (المستوى المتقدم من الكفاية)؛ يفترَض من الطالب مقارنة وتقييم استراتيجيات حل المشكلات المناسبة للتعامل مع المشكلات المعقّدة.

- فيما يتعلق بتقييم الرياضيات في (مستوى أعلى من الكفاية)؛ يفترَض من الطالب تطبيق البصيرة والفهم جنبا لجنب مع التمكّن من العمليات والعلاقات الرياضية الرمزية والأصلية لتطوير مناهج واستراتيجيات جديدة لمعالجة مواقف جديدة.

يخضع تقييم العلوم إلى مستويات متعدّدة ومعقّدة:

- فيما يتعلق بتقييم العلوم في (مستوى الكفاية الأساسي)؛ يفترَض من الطالب تحديد السمات الرئيسة للبحث العلمي، والمفاهيم والمعلومات العلمية المتعلقة بحالة ما، واستخدام نتائج تجربة علمية ممثلة في البيانات.

- فيما يتعلق بتقييم العلوم على (المستوى المتقدم في الكفاية)؛ يفترَض من الطالب تحديد المكوّنات الفعلية للعديد من مواقف الحياة المعقّدة، وتطبيق المفاهيم العلمية عليها، ومقارنة واختيار وتقييم الأدلة العلمية المناسبة للاستجابة للحياة.

- فيما يتعلق بتقييم العلوم في (مستوى أعلى من الكفاية)؛ يفترض من الطالب استخدام التفكير العلمي المتقدّم، والتفكير لحلّ مسائل علمية وتقنية غير مألوفة.

ونلفي حول التوافق تختلف البلدان في سياقاتها الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية؛ حيث يجب أن تؤخذ هذه بعين الاعتبار. اليابان تختلف مقابل أداء الدول الأخرى من حيث مستوى الدخل القومي؛ حيث تحتل اليابان المرتبة 17 من بين 34 دولة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛ حيث يعكس نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الموارد المحتملة المتاحة للتعليم في كل بلد. ومع ذلك فقد حقّق نظام التعليم نتائج قويّة على الرغم من حقيقة أن إجمالي الإنفاق على التعليم في القطاعين العام والخاص أقل بكثير من متوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كحصة من الناتج المحلي الإجمالي؛ فاليابان تستثمر 3.3 بالمئة من ناتجها المحلي الإجمالي في التعليم. فالإنفاق الفعلي على كل طالب من سن 6 إلى 15 عاما، تحتل اليابان المرتبة 14 من بين 34 عضو في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.[11] وعلى الرغم من الركود الاقتصادي وخضوع اليابان لسلسلة من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في بداية التسعينيات من القرن الماضي، وتأثير ذلك على نتائج التلاميذ اليابانيين في تقييمات سنة 2003؛ إلا إن بذل الجهد، هو الآخر، أدى دورا استثنائيا في حالة اليابان الفريدة. وفي الدول شرق آسيا -وجنوب شرق آسيا- الكونفوشيوسية التي تعتمد على جهودها الخاصة المكتسبة من الأسلاف.

الجدول الرقم (3)

مقارنة أداء البلدان في القراءة عام 2009

الدرجة	بلد المقارنة	البلدان التي لا يختلف متوسط درجاتها بشكل كبير عن غيرها من الدول من الناحية الإحصائية
556	شنغهاي-الصين	
539	كوريا	فلندا، هونغ كونج-الصين
536	فلنتدا	كوريا، هونغ كونج-الصين
533	هونغ كونج-الصين	كوريا، فلندا
526	سنغافورة	كندا، نيوزيلندا، **اليابان**
524	كندا	سنغافورة، نيوزلندا، **اليابان**
521	نيوزلندا	سنغافورة، كندا، **اليابان**، استراليا

520	**اليابان**	سنغافورة، كندا، نيوزلندا، أستراليا، هولندا
515	أستراليا	نيوزيلندا، **اليابان**، هولندا
508	هولندا	**اليابان**،أستراليا، بلجيكا، نرويج، إستونيا، سويسرا، بولندا، أيلند، الولايات المتحدة، ليشتخاين، السويد، ألمانيا
506	بلجيكا	هولندا، نرويج، إستونيا، سويسرا، بولندا، الولايات المتحدة، ليشتخاين
503	نرويج	هولندا، بلجيكا، إستونيا، سويسرا، بولندا، أيلند، الولايات المتحدة، ليشتخاين، السويد، ألمانيا، فرنسا
501	إستونيا	ولندا، بلجيكا، نرويج، سويسرا، بولندا، أيسلند، الولايات المتحدة، ليشتخاين، السويد، ألمانيا، أيلاند، فرنسا، تايبي-الصين، دانمارك، المملكة المتحدة، المجر
501	سويسرا	هولندا، بلجيكا، نرويج، إستونيا، بولندا، أيسلند، الولايات المتحدة، ليشتخاين، السويد، ألمانيا، أيلند، فرنسا، تايبي-الصين، دانمارك، المملكة المتحدة، المجر
500	بولندا	هولندا، بلجيكا، نرويج، إستونيا، سويسرا، أيسلند، الولايات المتحدة، ليشتخاين، السويد، ألمانيا، أيلند، فرنسا، تايبي-الصين، دانمارك، المملكة المتحدة، المجر
500	أيسلند	هولندا، نرويج، إستونيا، سويسرا، بولندا، الولايات المتحدة، ليشتخاين، السويد، ألمانيا، أيلند، فرنسا، تايبي-الصين، المجر
500	الولايات المتحدة الأمريكية	هولندا، بلجيكا، نرويج، إستونيا، بولندا، أيسلند، ليشتخاين، السويد، ألمانيا، أيلند، فرنسا، تايبي-الصين، دانمارك، المملكة المتحدة، المجر
499	ليشتخاين	هولندا، بلجيكا، نرويج، إستونيا، سويسرا، بولندا، أيسلند، الولايات المتحدة، السويد، ألمانيا، أيلند، فرنسا، تايبي-الصين، دانمارك، المملكة المتحدة، المجر

المصدر: OECD 2010.

Strong Performance and Successful in Education: Lessons from PISA for Japan, OCED, 2012, p 37.

الجدول الرقم (4)

مقارنة أداء البلدان في الرياضيات عام 2009

الدرجة	بلد المقارنة	البلدان التي لا يختلف متوسط درجاتها بشكل كبير عن غيرها من الدول من الناحية الإحصائية
600	شنغهاي-الصين	
562	سنغافورة	
555	هونغ كونج-الصين	كوريا
546	كوريا	هونغ كونج-الصين، تايبي-الصين، فلندا، ليشتخاين
543	تايبي-الصين	كوريا، فلندا، ليشتخاين، سويسرا
541	فلندا	كوريا، تايبي-الصين، ليشتخاين، سويسرا
336	ليشتخاين	كوريا، تايبي-الصين، سويسرا، **اليابان**، هولندا
534	سويسرا	تايبي-الصين، فلندا،، ليشتخاين، **اليابان**، كندا هولندا
529	**اليابان**	ليشتخاين، سويسرا، كندا، هولندا، ماكو-الصين
527	كندا	سويسرا، **اليابان**، هولندا، ماكو-الصين
526	هولندا	ليشتخاين، سويسرا، **اليابان**، كندا، ماكو-الصينن نيوزلندا
525	ماكو-الصين	**اليابان**، كندا، هولندا
519	نيوزلندا	هولندا، بلجيكا، أستراليا، ألمانيا
515	بلجيكا	نيوزلندا، أستراليا، ألمانيا، إستونيا
514	أستراليا	نيوزلندا، بلجيكا، ألمانيا، إستونيا
513	ألمانيا	نيوزلندا، بلجيكا، أستراليا، إستونيا، ايسلند
512	إستونيا	بلجيكا، أستراليا، ألمانيا، ايسلند
507	أيسلند	ألمانيا، إستونيا، دانمارك
503	دانمارك	أيسلند، سلوفينيا، نرويج، فرنسا، سلوفاكيا
501	سلوفانيا	دانمارك، نرويج، فرنسا، سلوفاكيا، النمسا

المصدر: .OECD 2010

Strong Performance and Successful in Education: Lessons from PISA for Japan, OCED, 2012, p 37.

الجدول الرقم (5)

مقارنة أداء البلدان في العلوم عام 2009

الدرجة	بلد المقارنة	البلدان التي لا يختلف متوسط درجاتها بشكل كبير عن غيرها من الدول من الناحية الإحصائية
575	شنغهاي- الصين	
554	فلندا	هونغ كونج-الصين
549	هونغ كونج- الصين	فلندا
542	سنغافورة	**اليابان**، كوريا
539	**اليابان**	سنغافورة، كوريا، نيوزيلندا
538	كوريا	سنغافورة، **اليابان**، نيوزيلندا
532	نيوزلندا	**اليابان**، كوريا، كندا، إستونيا، أستراليا، هولندا
529	كندا	نيوزيلندا، إستونيا، استراليا، هولندا
528	إستونيا	نيوزيلندا، كندا، أستراليا، هولندا، ألمانيا، ليشتخاين
527	أستراليا	نيوزيلندا، كندا، أستراليا، هولندا، تايبي- الصين، ألمانيا، ليشتخاين
522	هولندا	نيوزيلندا، كندا، أستراليا، استراليا، تايبي- الصين، ألمانيا، ليشتخاين، سويسرا، المملكة المتحدة
520	تايبي- الصين	استراليا، هولندا، ألمانيا، ليشتخاين، سويسرا، المملكة المتحدة
520	ألمانيا	إستونيا، أستراليا، هولندا، تايبي- الصين، ليشتخاين، سويسرا، المملكة المتحدة
520	ليشتخاين	إستونيا، أستراليا، هولندا، تايبي- الصين، ألمانيا، سويسرا، المملكة المتحدة
517	سويسرا	هولندا، تايبي- الصين، ألمانيا، ليشتخاين، المملكة المتحدة، سلوفينيا، ماكو-الصين
514	المملكة المتحدة	هولندا، تايبي- الصين، ألمانيا، ليشتخاين، سويسرا، سلوفينيا، ماكو- الصين

512	سلوفينيا	هولندا، سويسرا، المملكة المتحدة، سلوفينيا، ماكو-الصين، بولندا، إيرلندا، بلجيكا
511	ماكو-الصين	ويسرا، المملكة المتحدة، سلوفينيا، بولندا، إيرلندا، بلجيكا
508	بولندا	المملكة المتحدة، سلوفينيا، ماكو-الصين، بولندا، إيرلندا، بلجيكا، المجر، الولايات المتحدة الأمريكية
508	إيرلندا	المملكة المتحدة، سلوفينيا، ماكو-الصين، بولندا، إيرلندا، المجر، الولايات المتحدة الأمريكية، تشيك، ترويج
507	بلجيكا	المملكة المتحدة، ماكو-الصين، بولندا، إيرلندا، المجر، الولايات المتحدة الأمريكية، تشيك، ترويج، فرنسا

المصدر: OECD 2010.

Strong Performance and Successful in Education: Lessons from PISA for Japan, OCED, 2012, p 37.

الجدول الرقم (6)

متوسط درجات الرياضيات والعلوم والقراءة

البرنامج الدولي لتقييم الطلاب عام 2018

الرتبة	البلد*	الدرجة
1	الصين	578.7
2	سنغافورة	556.3
3	مكاو-الصين	542.3
4	هونج كونج-الصين	530.7
5	إستونيا	523.3
6	**اليابان**	**520.0**
7	كوريا الجنوبية	519.7
8	كندا	516.7
9	تايوان	516.7
10	فلندا	516.3
11	إيرلندا	504.7
12	سلوفينيا	503.7

13	المملكة المتحدة	503.7
14	نيوزلندا	502.7

* هذا الجدول مقتطَع من جدول يضم 77 بلدا مشاركا في برنامج التقييم.

المصدر:- Organization for Economic Cooperation and Development (OCED) 2018 2019

https://factsmaps.com/pisa-2018-worldwide-ranking-average-score-of-mathematics-/science-reading

رابعا: آراء مختلفة حول التربية الفكرية

عطفا على ما استعرضناه، وتأكيدا على أن برنامج التقييم الدولي للطلاب يشمل عيّنة مختارة من الطلاب؛ فإن التربية الفكرية في اليابان تكاد تكون متأخّرة بالمقارنة مع حجم اليابان التقني الهائل؛ حيث ألفينا التربية الفكرية مقتصرة على المدارس الخاصة غير الحكومية من حيث مناهجها الواضحة والمتنوّعة، نظرا إلى أن الثقافة الكونفوشيوسية المستحكمة في القطاعات الحكومية اليابانية، ومنها قطاع التعليم، تقف عقبة كأداء أمام التحرّر الفكري التربوي الذي يجري عبر آليات التفكير الحر.

في هذا الصدد أجرت ريئكو أوكادا[12] Reiko Okada دراسة على 1300 طالب في سنتي 1999 و2014م؛ حيث توصّلت إلى نتيجة مفادها أن هؤلاء الطلبة يهابون القيام بالأنشطة الصفيّة التي تستدعي إعمال الفكر، ومثل هذا التردّد يكاد ينسحب على كل المدارس الحكومية في اليابان. وتخلص إلى أن نظام التعليم الياباني على الرغم من كونه حقّق معايير عالية عالميا؛ إلا إن النظام التربوي الجديد فشل في رعاية قدرات التفكير لدى التلاميذ وتعزيز مواهبهم. وفي نظر أوكادا، تعود هذه الظاهرة السلبية إلى عجز المعلّمين عن إكساب التلاميذ مهارات التفكير، ومن ثم إهمال إعمال التفكير، والتركيز على التكوين بالتلقين، علاوة على تردّد التلاميذ وعدم رغبتهم في ارتياد الأنشطة الفكرية والارتياب منها؛ لأن اليابانيين يميلون إلى الاعتقاد بأن التلاميذ الصامدين والمطعين الذين يحصلون على نتائج ممتازة في الامتحانات هم التلاميذ الجيدون صنّاع المستقبل.

نعتقد أن هذا الإحجام لدى التلاميذ والمعلّمين يعود إلى مدى استحكام الثقافة الكونفوشيوسية في حياة اليابانيين؛ فقد أوقفتهم على الطاعة للكبير الذي هو معلّمهم، والعمل في مجموعة تؤمّهم، واحترام الجدول الزمني الذي يهمّهم، علاوة على أن اليابانيين يتكلّمون بشكل أقل ويعملون بشكل أفضل؛ وهو ما يجعل الأنشطة الفكرية التي تستدعي إثارة الأسئلة وطلب الاستفسارات، تصطدم بعلّة سكوتهم وقلّة تعبيرهم؛ فتقلّ التساؤلات والاستفسارات في الصف الدراسي، وكل هذا يجعل برنامج التربية الفكرية عديمة الجدوى في ظل هيمنة الصمت داخل الصفوف الدراسية الذي يراد منه إنجاح عملية الفهم السريع عبر الحفظ والتلقين.

هناك قلق لدى المشرفين على نظام التعليم من منطلق أن التلاميذ في المدارس الحكومية اليابانية لا يشاركون جماعيا في تنشيط أفكارهم بالأسئلة إلا بنسبة 10 بالمائة أو أقل حسب دراسة أوكادا، وذلك نظرا إلى أن مواد ومناهج وطرق تدريس التفكير التربوي في الفصول الدراسية اليابانية ما زالت متأخّرة ومتردّدة، ولم يتم تدريسها على شكل نظام شامل وواسع في المدارس الحكومية اليابانية، علاوة على أن معظم المعلّمين في اليابان ما يزالون لحد الآن يفتقرون إلى الخبرة المطلوبة في تعليم أبسط قواعد التفكير المنطقي والعقلاني والنقدي والإبداعي للتلاميذ.

وعليه تخلص أوكادا إلى ضرورة تغيير نظام التعليم الياباني القديم، ويكون ذلك بدءا من إصلاح عقلية التلاميذ والمعلّمين؛ إذْ يفترَض تعليم الاختلافات الواسعة في الثقافة واللغة بين التلاميذ حتى يتمكّنوا من إدارك ثقافتهم بشكل موضوعي، كما يفترَض تزويد المعلّمين بمناهج ومواد جديدة تدعّمهم في تطوير الأنشطة الصفية على الصعيد الفكري والنقدي والإبداعي.

فعلا، إن بطء قاطرة التفكير التربوي قد أثار قلق المسؤولين اليابانيين؛ إذْ لم تصل بعدُ إلى أهدافها التي سطّرتها وزارة التعليم اليابانية. إن مشكلة القصور في التفكير النقدي في الصفوف المدرسية ظلّت مثار جدل على أعلى المستويات؛ حتى إنها نوقشت في مؤتمر عقد لهذا الغرض سنة 2015م؛[13] حيث دار النقاش حول طرق التدريس والبحث عن أنجع السبل في التعامل الفكري مع التلاميذ. لقد استعرض هذا المؤتمر هواجس التلاميذ الذين أنهوا دراستهم الثانوية، ونقل اعترافاتهم بأن مهارات التفكير الناقد لا يتم تدريسها بشكل كاف، كما أنها ليست مطلوبة في التعليم الابتدائي.

إن ضبابية برامج التفكير التربوي في المدارس الابتدائية الحكومية، باتت تشكّل صداعا لصنّاع القرار التربوي الياباني، علاوة على أن التلاميذ لا يتدرّبون على مهارات التفكير النقدي في الثانوية الدنيا أو العليا؛ ولذا يتساءل جيمس دوون[14] James Duun عما يمكن فعله لمساعدة التلاميذ؛ هل يحتاج المعلّمون إلى تعديل مناهجهم لتعكس الوضع من سيّء إلى أحسن؟ هل يحتاج المعلّمون في المدارس الثانوية الدنيا والعليا تضمين المزيد من الفرص للمشاركة في مهارات التفكير بدلا من التركيز على الحفظ؟ يخلص الباحث دوون إلى أن العديد من التلاميذ لا يتلقون دروسا في مهارات التفكير النقدي في التعليم الثانوي؛ ما يجب على أساتذة الجامعات أخذ ذلك بعين الاعتبار، وبناء مهارات التفكير في مناهجهم على نطاق الجامعة؛ لأن عمق المعرفة واتساعها عبر مهارات التفكير النقدي قد تضمن للتلاميذ إمكانية توظيف تلك المعرفة في مستقبلهم العلمي والعملي.

هل هناك تناقض بين التفوّق التقني الياباني على مستوى الجامعات والمؤسّسات، وبين قصور التفكير النقدي في المدارس الثانوية الدنيا والعليا؟ طبعا التناقض غير وارد لأن مصير المتناقض مع محيطه هو التخلف وليس التنمية. هناك ثقافة كونفوشيوسية أسرية تتحكّم في التلاميذ وترغمهم على الطاعة والاحترام والصمت؛ ولكن ما إنْ يكبر هذا التلميذ الأصغر حتى تتفجّر معارفه ويفكّر فيما ينفعه وينفع

أسرته ومجتمعه وحتى الإمبراطور نفسه؛ فتستحيل ابتكاراته وإبداعاته واجتهاداته إلى شكل من أشكال الطاعة والاحترام التي يقدِّمها لوطنه اليابان.

علّمت طقوس الطاعة والاحترام تلاميذ اليابان مهارة نقد الذات فاكتسبوا حسّ المسؤولية منذ نعومة أظافرهم؛ حيث "يتعلّم أطفال المدارس في اليابان كيف يمارسون نقد الذات، سواء من أجل تحسين علاقاتهم مع الآخرين، أو ليضاعفوا من مهاراتهم في حل المشكلات. ونجد هذا الموقف الذي ينشد بلوغ نزعة الكمال من خلال النقد الذاتي مستمرا على امتداد العمر".[15]

إن مهارات النقد الذاتي كفيلة بتصحيح اليابانيين لأخطائهم ومن ثم رؤية الأشياء على حقيقتها؛ لأن الشعوب محبوكة بفنيات ثقافتها ومحكومة بآليات بيئتها؛ حيث إن الأهم لدى الياباني هو أن لا يفكّر بوساطة ثقافة الآخر، وأن لا يعيش بتفكيره في بيئة الغير؛ حتى يحافظ على شخصيته فلا يكون مسخا على الحقيقة.

هناك اختلافات بيّنة في أسلوب الحياة والتفكير بين الآسيوي والغربي؛ إذْ "يعلي الغربيون من قيمة النجاح والإنجاز لأنها وسام دال على جدارة شخصية. ويعلي أبناء شرق آسيا من قيمة التلاؤم مع المجموع والالتزام بالنقد الذاتي بغية من أنهم حققوا ذلك الهدف [...] يتجنّب أبناء شرق آسيا الجدل والخلاف في الرأي، بينما يؤمن الغربيون بالمحاجات الخطابية في جميع المجالات ابتداء من القانون وصولا إلى السياسة وحتى العلم".[16]

لقد أوقفت اليابان قدراتها البشرية وإمكاناتها المادية على تعليم اليابانيين تعليما ممتازا؛ بحيث يتوجّه التعليم رأسا إلى تحقيق التنمية المستديمة؛ فقد تعوّدت اليابان على هذا النمط التعليمي في عصر الإقطاع والعزلة وما بعد ميجي؛ حيث بجس التعليم الحكومي والتعلم العصامي جيلا يابانيا متعلّما أكثر قدرة على المنافسة العالمية. ولهذا لم يكن التفكير التربوي مطلوبا في التعليم الابتدائي والثانوي لتحقيق التنمية؛ لأن التنمية اليابانية انوجدت بأساليب تربوية أخرى كالنقد الذاتي والحفظ واجتياز الاختبارات بجدارة، والتدريب المكثّف على تخريج كفايات عالية تنافس في السوق الذي لا يحتاج هو الآخر إلى تفكير نقدي.

من عمق هذه المدارس العملية أخرجت اليابان إلى العالم تقنيين مهرة؛ إلا إنها لم تخرج للعالم مفكّرين وفلاسفة ومناطقة إلا ما ندر، ومع ذلك فإن اليابانيين ينوجدون في في مراتب متقدمة في حصد جوائز نوبل في العلوم، وكل ذلك كان ببذل الجهد وقليل من التفكير؛ لأن الموهبة تنضج بالتضحية والتحدي والاستمرارية واحترام الوقت وبذل الجهد.

ومن ثم فإن اليابان نجحت بأساليب تربوية ذكيّة ومختلفة؛ لأن التفكير العقلاني هو وليد بيئة وإنسان مختلفيْن، وليس موضة ينبغي أن يتبعها المتعلّم فيقلّد غيره تقليدا أعمى بلا بصيرة؛ فيتمرّد على كل شيء عندما لا يجد لديه أي شيء. إن التفكير أو الابتكار ليس ما نتعلّمه كما عبّر عنه أحد علماء الهند

في قوله: "إن نظام الابتكار ليس موضوعا يدرس، بل هو ما يدور في عقولكم".[17] وفي رأس اليابانيين الكثير من الأشياء المهمّة التي تغنيهم عن ألف تفكير قد لا يجدي لديهم.

طبعا، كانت هناك أسباب مادية وأخلاقية في إدخال إصلاحات على التعليم الياباني سنة 1997م، شملت إضافة التفكير النقدي والمنطقي بشكل كبير لمناهج التربية. ومن بين هذه الأسباب الآتي:[18]

- ارتفاع معدلات التضخم في اليابان وانفجار فقاعة الاقتصاد الياباني في أوائل الثمانينيات من القرن الماضي؛ وهو ما أدّى إلى تسريح اليابانيين من وظائفهم، وبات التعليم من أجل التنمية على المحك.

- الزلزال الذي ضرب اليابان سنة 1995م مات فيه أكثر من 6.000 ياباني، وعدد الجرحى فاق 40.000 جريحا. لم يكن الزلزال هو السبب في تذمّر اليابانيين؛ وإنما سخطهم انصب على طريقة الحكومة وبطئها في معالجة الوضع المأسوي؛ فلم تكن هناك طريقة للتفكير جاهزة لاحتواء المعضلة بشكل يقلّل من الخسائر.

-في سنة 1997م، حدثت مأساة إنسانية وأخلاقية، فقد قتل صبيٌّ -عمره عشر سنوات- صبيّا آخر في مثل عمره، علاوة على قتل فتاة أخرى أصغر سنا؛ حيث حدث ذلك بطريقة تراجيدية، فقد وضع القاتل رأس القتيل أمام بوابة مدرسة الضحية. ولما أراد الدفاع عن نفسه حاجج بأنه تعرّض للإكراه لأنه أجبِر على دخول المدرسة التي يمقت نظامها التعليمي ويعدّه جحيما لا يطاق.

إذًا هناك أسباب دعت –وليس كلها- إلى تغيير النطام التربوي في اليابان والترويح عن التلاميذ بالتربية الفكرية؛ بحيث يكون هذا النظام التربوي الجديد أكثر انفتاحا على العقول والنفوس حتى تنشط ولا تشتط، لا سيما في ظلّ التنمُّر الخطِر، والعنف الحاصل بشكل مرعب داخل الصفوف الدراسية اليابانية. هناك صراع بين التفكير النقدي وبين القيم الثقافية؛ إذْ يجد التلاميذ حسب دراسة أوكادا صعوبات في التعبير عن أسئلة وأفكار لفظية لأن الأنشطة لا تتوافق مع القيم التي أثيرت بها، ولهذا يراهن المسؤولون التربويون على معلّمي اللغة الإنجليزية بوصفها لغة أجنبية في المدارس اليابانية في أن يؤدوا دورا رائدا في تعليم التلاميذ التفكير المستقل، وإثارة الأسئلة والتعبير عن أنفسهم.[19]

علاوة على ذلك لم يتفّق اليابانيون حول ماهية التفكير النقدي الذي له علاقة بتعزيز الفردانية التي تعدّ غريبة عن قاموسهم الثقافي والحضاري. فهناك جدل لغوي حول هذه الكلمة الغربية؛ حيث يرى فوجتا Hideroni Fujita أن الفهم يتباين حولها؛ فهناك من يراها بأنها "وسيلة لإدخال مبادئ السوق الليبرالية الجديدة في نظام التعليم، أو هي فرز الأطفال حسب قدراتهم ووضعهم في مجموعات، أو هي السماح للأطفال بالقيام والتعلّم كما يريدون، وأن يكونوا قادرين على استخدام كل قدراتهم عند التعلم".[20] إن عدم وضوح كلمة الفردانية في التعليم وفي الوثائق الرسمية هو أساس ارتباك الحكومة تجاه برامج التربية الفكرية في المدارس العامة؛ وهو ما أدّى إلى التردّد في وضع منهاج تربوي فكري واضح

وصريح يُعمّم على كل المدارس الحكومية؛ إذْ "لا يشمل التعليم المتكامل إلا على وصف موجز حول كيفية تدريسه، ويعطى للمعلّمين الحرية في تقرير ما يحدث في هذه الصفوف".[21]

ألفينا التربية الفكرية في اليابان هدفها تحقيق التنمية المستديمة المتماسكة بالقيم الثقافية؛ وإلا لماذا يتهيّبون من كلمة الفردانية اللبيرالية الدخيلة على برنامج التربية الفكرية؟ إن هذا التزاوج بين العقلي الحذر والقيمي المفتوح، يشكّل سرّ تفوّق اليابانيين لما يصلون إلى المستويات الجامعية العليا؛ إذْ حينها يكونوا قد اكتسبوا مناعة أخلاقية في مواجهة المعارف المفتوحة.

يظهر أن اليابانيين أكثر حذرا من المخاطرة في تعريض وطنهم للتفكيك عبر التربية الفكرية التي هي مدخل للتعبير الحر والصراع الفكري، الذي لم يتعوّدوا عليه أو يضعوا له ضوابط. فاليابانيون لهم مخاوف تاريخية مع أمم أرادت أن تغزو اليابان بإدخال التعبير الحر إلى البلاد من طريق تنصير اليابانيين، كما أن لهم تجربة مع فوكوزاوا يوكيتشي وجماعته الذين أرادوا الانفتاح على الغرب بشكل كامل، ونبذ الموروث الكونفوشيوسي بشكل نهائي.

وفي ظل هذا الصراع الفكري الداخلي تجاوز اليابانيون محنتهم، وحقّقوا نتائج باهرة في التعليم في ظل خصوصيتهم الحضارية والثقافية، فهم يتعاملون مع التقنيات التي هي مشترك إنساني؛ ولكن يتخيّرون لأنفسهم الأفكار وأساليب التفكير من داخل قيمهم التي كانت سببا في وحدتهم ونهضتهم وتفوّقهم على العالم.

ما نفيد منه هنا، أن اليابانيين هم أكثر الأمم تماسكا بقيمهم الدينية والتاريخية بخلاف المسلمين الذين إذا هبّت عليهم حرية التعبير، أقلعت خيامهم ونسفت وحدتهم. إن وزراء اليابان حكماء ولا يتّخذون قرارتهم التربوية جزافا، بل هم يدرسون مجتمعهم جيدا، ويراعون رغبات التلاميذ وأوليائهم، كما يدرسون المشترك العالمي في التربية الفكرية، وهل هو في صالح التلاميذ ومستقبل العلم في اليابان؛ لأن الغرب الذي يسعى إلى تفكيك المجتمعات والأسر والمدارس، يسعى إلى تحقيق ذلك بطرق تربوية فكرية أكثر انفتاحا عليه وعلى ثقافته وأخلاقه.

يدرس حكماء اليابان هذه الأوضاع التربوية الجديدة ويراقبونها من كثب، ثم يقرّرون ما يفيدهم في التربية الفكرية وما لا ينفعهم؛ حتى يعلنون قراراتهم الحاسمة بشكل صارم؛ لأن التفكير التربوي شكل نقدي ناشئ في المدارس، ولا يمكن أن يكشف عن نفسه إلا في المدى الطويل. فاليابانيون يدرسون مشاكلهم ببطء عاقل، ويصنعون قرارتهم ببطء فاعل، والنتيجة تكون دائما في صالحهم؛ فيتفوّقون كعادتهم القديمة ويصيبون الهدف؛ لأنهم يحسنون فحص كل شيء، والتدقيق في كل شيء على الطريقة الكونفوشوسية.

خاتمة

طبعا لم يكن لليابان أن تحصِّل نجاحات تربوية وحضارية لو أنها أهملت اللغة اليابانية كلغة تدريس؛ فلا توجد أمّة نهضت بلغة غير لغتها. لقد أسهم التمسّك باللغة القومية -على مستوى التدريس والتواصل- في تقليص الفجوة بين المجتمع والمدرسة في اليابان الحديثة والمعاصرة؛ حيث استمرت اللغةُ القومية الحاضرة بقوة في مؤسسة التعليم، حاضرةً بفاعلية في مؤسّسة العلم التي انتظمت وتوسّعت في ظل إقبال العامّة والنخبة على مخرجاتها؛ وكل أولئك جعل اللغة اليابانية الأكثر تغلغلاً في المجتمع الياباني، لا تقلّ أهمية عن اللغة الإنجليزية الأكثر انتشارا في العالم.

وإذْ لا يغيب المعلّم الياباني بدون عذر طارئ عن التدريس؛ فإن ذلك يعني أن مهنته مريحة له، علاوة على أنها تجلب فوائد معنوية ومادية للمجتمع والدولة. ولا شك في أن التعليم في اليابان قد أسدى للاقتصاد الياباني معروفا ماديّا؛ حيث شكّل الإنفاق المالي على التعليم سندا معنويّا للمتعلّمين لتقديم الأفضل لاقتصاد بلدهم. ولهذا فإن استراتيجية التعليم في اليابان تتوجّه نحو تنمية المجتمع، أو التعلّم من أجل ترقية الاقتصاد وتجديد التكنولوجيا؛ إذْ نلفي زيادة مستمرة في مدارس التعليم الثانوي الفني والكليات التكنولوجية التي ينتسب إليها أكثر من ربْع الطلاب اليابانيين.

إلى جانب ذلك هناك جامعات ومعاهد يابانية متخصّصة في إعداد المعلّمين وتصميم قيادات تربوية فكرية؛ في سنة 2008 تمّ إنشاء 19 مدرسة مهنية، وفي سنة 2017، تمّ وضع برامج مهنية لتعليم المعلّمين في جميع مدارس إعداد المعلّمين في الجامعات الوطنية. كما أن هناك مدارس لإعداد المعلّمين تتوزّع على الجامعات الوطنية؛ حيث يوجد 44 مدرسة للمعلّمين على مستوى 47 محافظة في اليابان ابتداء من سنة 2016، وهي مدارس تقوم على إجراء البحوث في مجالات التعليم؛ حيث تتوزّع هذه المدارس على الجامعات البحثية، مثل جامعة هيروشيما، وجامعة تسوكوبا. وهي، أيضا، مدارس شاملة لدمج برامج كبيرة لتعليم المعلّمين. أما مدارس المعلّمين المهنية فبرامجها التعليمية تتكوّن من خمسة محاور مشتركة وموضوعات متخصصة، هي: تصميم المناهج الدراسية، والدرس العملي للمواد، وإرشاد الطلاب، وإدارة المدرسة والفصل، وقضايا المدرسة والمعلّمين، وتدريس الطلاب الخبرات السريرية في المدارس العامة أو المؤسسات ذات الصلة؛ حيث يجب أن يكون 40 بالمئة من أعضاء هيئة التدريس في المدارس المهنية والفكرية أو الأقسام من المعلّمين ذوي الخبرة، أو المتخصصين في المدارس.[22]

ومن هنا تتشوّف اليابان إلى مستقبل تعليمي وعلمي يبقيها في الصدارة، لا سيما في ظل تقدمها في مجالات الذكاء الاصطناعي؛ وهي بذلك تراهن على التعليم الفني والمهني والفكري كطريق مستقبلي آمن إلى التنمية المستديمة؛ وهو ما جعل اليابان في الحاضر، وفي المستقبل أيضا، قادرة بمنظومتها التربوية على فكّ رموز التكنولوجيا وابتكار الجديد؛ من حيث إعداد اليد الصناعية الماهرة، وتكوين كوادر فنية وإدارية وفكرية، وتدريب قوّة عاملة بمهارات مطلوبة في السوق، وتأهيل علماء مهمتهم مواكبة التطوير

التكنولوجي وتقليده وابتكار الجديد، وتصميم رجال أسواق أكفاء تكون مهمتهم تسويق الابتكار الياباني بأخلاق عالية تدفع بالمستهلكين إلى التعلّق بمنتجات اليابان وقيم اليابان وتاريخ اليابان.

ومن **نتائج** البحث ما يأتي:

1. التكامل المعرفي هو سرّ اليابان في تحصيل النجاح التربوي الفكري والمهني.
2. التربية الفكرية وسيلة نبيلة لإعادة تأهيل المدارس اليابانية للتكيّف مع معطيات الموجة الصناعية الرابعة.
3. التربية الفكرية والأخلاقية وسيلة أصيلة لاستعادة العناصر الثقافية والحضارية، ولترسيخ الهُويّة اليابانية داخل المدرسة والمجتمع، لا سيما في ظل المدّ التكنولوجي والإيديولوجي الذي لا هُويّة له.

أما **التوصيات** فهي على النحو الآتي:

أ. الحرص على تعزيز اللغة العربية في المدارس العربية، والعناية بها.

ب. تعزيز المناهج التربوية في المدارس العربية عبر التربية الفكرية والعقلية، كوسيلة أصيلة لإحياء فريضة الاجتهاد الغائبة.

ج. ربط التربية والتعليم بالاقتصاد والتنمية.

---

[1]Nishioka, Kanae. "Historical Overview of Curriculum Organisation", In: Tanaka, Koji, Nishioka, Kanae and Ishii, Terumasa. *Curriculum, Instruction and Assessment in Japan*, London and New York: Routledge, 1st ed, 2017, p 21.

[2] Kimura, Daisuke and Tatsuno, Madoka. *Advancing 21st Century Competencies in Japan*, Global Incubation x Fostering Talents (GIFT), Center for Global Education, Japan, February 2017, p 33.

[3] Nishioka. " Historical Overview of Curriculum Organisation", p 22.

[4]See: Gunnarsdottir, Bartha. *Japan's Educational System: A Few Main Points and Recent Changes in the Educational System*. University of Iceland, School of Humanities, Department of Japanese, May 2016, p 10.

- See: *Education for Sustainable Development and ASPnet in Japan: Toward the 2014 Conference*, https://www.nier.go.jp/English/educationjapan/pdf/201403ESD2.pdf

[5] Nishioka. *" Historical Overview of Curriculum Organisation"*, p 23.

[6]See: Ma, X.Y. & Nishimura, M. "Kindai Nihon ni okeru Doutoku Kyouiku no Hensen" [Transition of Moral Education in Modern Japan], Department of Education, Yamaguchi University, 2010, 58 (1), pp 75-86.

- See: Poukka, Päivi *Moral Education in the Japanese Primary School Curricular Revision at the Turn of the Twenty-first Century: Aiming at a Rich and Beautiful Kokoro,* University of Helsinki Faculty of Behavioral Sciences Department of Teachers' Educatio*n*, 2011, p 187.

•يهدف برنامج التقييم الدولي للطلاب PISA إلى االختبار قدرات التلاميذ في سن 15 عاما؛ لا يعنى البرنامج بتقييم المدارس والتلاميذ، وإنما يعتني بتقويم الأنظمة التعليمية والتربوية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD،

وذلك فيما يتعلق بتوظيف معلوماتهم التي اكتسبوها في القراءة والرياضيات والعلوم، إلى جانب اكتساب المهارات لحل المشكلات المهنية والحياتية. كما يهدف برنامج التقييم الدولي للطلاب إلى تقويم المعارف والمهارات، وقياس قدرة الطلاب على توظيف المعارف في المواقف الحياتية. كما يقارن مستويات التلاميذ مع نظامهم التعليمي، وقياس البيئة التعليمية. يتمّ إجراء التقييم كل ثلاث سنوات على مدار العام.

[7]Strong Performance and Successful in Education: Lessons from PISA for Japan, OCED, 2012, p 18.

[8]Strong Performance and Successful in Education: Lessons from PISA for Japan, OCED, 2012, p 36.

[9]Strong Performance and Successful in Education: Lessons from PISA for Japan, OCED, 2012, pp 36-35.

[10]المرجع السابق، ص 37.

[11] المصدر نفسه، ص 41.

[12]Okada, Reiko. *Thinking in the Japanese Classroom*, Journal of Modern Education Review, Vol. 5, No. 11, November 2015, pp 1054-1060.

[13]See: Duun, James D. *Critical Thinking in Japanese Secondary Education: Student and Teacher Perspectives*, CTLL Journal, Vol. 2, Issue 1, November 2015, p 29.

[14] المرجع السابق، ص 35-36.

[15] ينسبت، ريتشارد إي. **جغرافية الفكر: كيف يفكر الغربيون والآســـيويون على نحو مختلف.. ولماذا؟** ترجمة: شـــوقي جلال. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2005م، ص68.

[16]المصدر السابق، ص85.

[17] ساينى، أنجيلا. **أمة من العباقرة: كيف تفرض العلوم الهندية هيمنتها على العالم**. ترجمة: طارق راشد عليان. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2015م، ص46.

[18]Gunnarsdottir. *Japan's Educational System: A Few Main Points and Recent Changes in the Educational System*, pp 6-7.

[19] Okada, Rieko. *Conflict between Critical Thinking and Cultural Values: Difficulty Asking and Expressing Opinions in Japan*, Asian Education Studies Journal, Vol. 2, No. 1, 2017, p 98.

[20] Gunnarsdottir. *Japan's Educational System: A Few Main Points and Recent Changes in the Educational System*, p 11.

[21] المرجع السابق، ص 10.

[22] Yamasaki, Hirotoshi. *Teachers and Teacher Education in Japan*, Bull, Grad. School Educ. Hiroshima Univ III, no. 65, 2016, p 25.

المثقفون اليابانيون في عهد الميجي والدروس المستفادة عربيا

Japanese Intellectuals in the Meiji Era and Lessons Learned in the Arab World

د. يحي بولحية

أستاذ التعليم العالي المساعد بمركز التربية والتكوين الشرق بوجدة/ المغرب

ملخص

تكشف هذه الدراسة دور المثقف في النهضة اليابانية المعاصرة أثناء عهد الميجي من خلال تناول نماذج من المثقفين اليابانيين الذين نجحوا في وضع معالم ثقافية وسياسية وتربوية متقدمة لم تخرج عن دائرة الانتماء الجماعي رغم الخلافات التي كانت تنشأ بينهم بفعل الصراعات السياسية والفكرية. من جانب آخر تحاول الورقة الإشارة إلى أهمية التجربة اليابانية بالنسبة للمثقفين العرب للاستفادة من ذلك في بناء الوحدة وصيانة المكتسبات.

الكلمات المفتاحية. (اليابان، الميجي، المثقفون، فوكوزاوا يوكيتشي، العالم العربي.)

Abstract

This study reveals the role of the intellectual in the contemporary Japanese renaissance during the Meiji era by addressing examples of Japanese intellectuals who succeeded in setting advanced cultural, political, and educational landmarks that did not go outside the circle of collective affiliation despite the differences that were arising between them due to political and intellectual differences. On the other hand, the paper tries pointing out the importance of the Japanese experience for Arab intellectuals to benefit from this in building unity and maintaining gains

Key words (Japan, Meiji , intellectuals,Fokuzawa Yukichi, Arab world)

المقدمة

يمر العالم بمرحلة تاريخية دقيقة تتميز بسرعة التحولات وسيولتها؛ ويُفترض أن يؤدي المثقف دورا محوريا ضمن سيرورة هذه التحولات ما يستدعي رصد المهام التي يقوم بها في فترات التحول الكبرى، من خلال انخراطه المباشر وغير المباشر وفي العلامات التي يرسل بها عبر كتاباته ومدوناته لتضيء الجوانب المعتمة.

تبين التجربة الإنسانية أن الثورات الكبرى (االفرنسية والإنجليزية والأمريكية والروسية) أسست لها نخبٌ فكريةٌ تتقن الإمساك بالقلم، وتمرست في قضايا النقد السياسي والفلسفي، ويمكن أن نجد في مدونة مفكري عصر الأنوار الفرنسي(روسو، وفولتير ومونتسكيو...) والإنجليزي(هوبز وجون لوك) مؤشرا على دور الثقافة والمثقفين في بلورة الرؤى الإصلاحية التي غيرت من وجه أوربا ومنحتها الأخلاق البروتستانتية الجديدة التي عُدت حسب ماكس فيبر شرطا أساسا في ولادة النظام الرأسمالي.

ما يميز المثقف عن غيره موقف يتبناه ويلتزم به ويدافع عنه و يتسبب له في محنة وخصومة قد تكلفه حياته ومصيره؛ لكن الثبات على الموقف يبقى علامة تميز الشخص عن غيره من مفردات المجتمع.

كيف يمكن للمثقف أن يؤدي دوره التاريخي انطلاقا من الوظيفة التي يحملها والمشروع الذي يبشر به؟ هل هو النزول إلى الشارع والتماهي مع مطالب المحتجين، أم بصياغة المواقف والاستماتة في الدفاع عنها؟ أم بتأسيس المراكز البحثية وإنتاج المعرفة والأفكار؟ أم بالوصول إلى هرم السلطة وتنزيل مشروع التغيير والإصلاح؟

التجأنا إلى التاريخ وإلى التجارب التاريخية لنتعرف على دور المثقفين في بناء النماذج التنموية الرائدة، واخترنا بالتحديد عينة من المثقفين اليابانيين الذين أسهموا بدور كبير واستراتيجي في بناء تجربة التحديث اليابانية أثناء عهد الميجي(1868) باعتبار قلة الدراسات العربية حول الموضوع وشحها في موضوع نعتقد أهمية مقاربته ببعد مقارن مع ما تشهده الساحة العربية من حراك ثقافي وسياسي.

يمكن القول إن التحديثَ الذي عرفته اليابان ابتداء من عهد الميجي عام 1868م صناعةٌ ثقافية محلية تمت بسواعد يابانية خالصة، ما يحيل إلى الدور المحوري الذي أداه المثقفون اليابانيون في إخراج نموذج تنموي تحديثي متميز ومتقدم على أكثر من صعيد واتجاه؛ وتكفي الإشارة إلى أن أغلب الوزراء والقادة العسكريين والنخب الفنية والأدبية والفلسفية التي أنتجها عهدُ الميجي والعهود التي تلته تتلمذتْ في أرقى المدارس والمعاهد الغربية بالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا والمانيا وإيطاليا، وحملت هواجسَ الإصلاح والتغيير أثناء أوْبتها إلى اليابان، واستطاعت بإمكاناتها المعرفية والتقنية ترجمةَ كفاءتها ضمن صيرورة الإصلاح والتغيير الذي فتحت الدولةُ نوافذَه وأبوابه أمام جميع الكفاءات اليابانية المتميزة.

اخترنا إذن لمقاربة الموضوع فترة سياسية حرجة في تاريخ اليابان، وأعني بها فترة سقوط نظام سياسي قديم وهو نظام التوكوجاوا ونشأة نظام آخر أسس لمخرج تنموي جديد ومتميز، لم يكن ليولد لولا وجود فئات مثقفة عريضة في مختلف مجالات المعرفة والفن والأدب والسياسة والقانون والاقتصاد، سمح لها النظام الجديد بإبراز كفاءاتها وقدراتها العلمية والاقتصادية والعسكرية والفنية، فأبدعت وانخرطت في صناعة نموذج تنموي فريد في العالم المعاصر.

وإذا كان من دور للمثقفين في صياغة مخارج الثورة والتقعيد لمؤسساتها ورموزها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفنية فإن أنتلجنسيا ثورة الميجي تعبر بصدق عن الانخراط الجماعي في صياغة البدائل الثورية والتأسيس لمجتمع ياباني جديد يمتلك العلم والمعرفة والقوة، ونحن إذ نركز على دور المثقفين في نجاح ثورة الميجي نلفت الانتباه إلى اعتبار ذلك مرآة نرى فيها الإخفاقات التي تميز أدوار المثقفين في العالم العربي.

إشكالية البحث

أنتجت طبقة الساموراي في اليابان نماذج ثقافية أثثت المشهد الثوري بعد 1868م وتدافعت عناصرُها وتباينت أوجه نظرها في نمط التنمية الذي تحتاجه يابان الميجي؛ ونبحث في مقالنا هذا عن دور المثقف الياباني في نجاح ثورة الميجي وفي تأسيس يابان جديدة مختلفة ومتحفزة للتغيير والتنمية، علما أن المسألة تتعلق بطبقة واسعة من المثقفين والمبدعين اليابانيين الذي شكلوا الوقود المحوري للنهضة اليابانية المعاصرة.

فما الظروف العامة المسؤولة عن ميلاد طبقة المثقفين في عهد الميجي؟ أي دور قام به المثقفون اليابانيون في صياغة النموذج التنموي؟ وماهو الأسلوب الذي تمكنوا من خلاله من بلورة مخارج التنمية المحلية في مستوياتها العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والفنية؟ وما الأسس الفكرية والاجتماعية التي أطرت الفعل التنموي للمثقفين اليابانيين؟ وكيف يمكن الاستفادة من نموذج المثقف الياباني في بناء الذات العربية؟

الظروف العامة لثورة الميجي وميلاد طبقة المثقفين.

اختارت اليابان قبل ثورة الميجي الانفتاحَ على الدائرة الغربية لتكوين نخبها ومثقفيها، وتلخص عبارة فوكوزاوا يوكيتشي(أترك آسيا وادخل أوربا)مجملَ التوجه الجديد الذي بحثتْ عنها النخبُ اليابانية للإفلات من مخالب الهجمة الغربية على منطقة الشرق الأقصى والتأسيس لمشروع وطني نسجت خيوطه نخبةٌ مثقفةٌ تمتلك الرأي وتنتصر للمبدأ والقضية.

بسقوط نظام التوكوجاوا وملحقاته الأمنية والسياسية والعسكرية والاقتصادية، نشأ نظامٌ جديد في شكله وجوهره، واستطاعت المقاطعات المعارضة(ساتسوما وتشوشو وهيزن وتوزا) أن تحمي العقد الاجتماعي في اليابان في مواجهة التحديات الغربية(الأمريكية خصوصا) بإرجاع السلطة للإمبراطور والالتفاف حوله والتحفز لإنتاج خيارات التنمية الجديدة بالتركيز على توفير الظروف المناسبة لتكوين الأطر البشرية التي تكلفت بتنفيذ المشاريع الإصلاحية الواعدة، وقد كان للشعار

الذي أعلن عنه النظام الجديد "بلد غني وجيش قوي دورٌ رئيس في بروز طبقة واسعة من المثقفين الذين انخرطوا جماعيا في صناعة التنمية اليابانية.

ويبدو أن انسجاما واضحا طرأ بين الهندسة السياسية والمجتمعية الداخلية، من جهة والانفتاح على التحديث الغربي من جهة أخرى؛ فقد سارع قادة الميجي إلى الإطاحة النهائية ببقايا نظام الباكوفو، وذلك بالقضاء النهائي على قاعدته المجتمعية، بحل طبقة الساموراي، وإلغاء النظام الفيودالي؛ وبالمقابل تم إقرار مبدأ المساواة المجتمعية، واعتُبر التعليم والكفاءة شرطين أساسيين للارتقاء المجتمعي.

يعتبر حل طبقة الساموراي حالة متقدمة في التفكير الاستراتيجي الياباني؛ فقد تسبب هذا الإجراء في الحد من الكوابح التي يُفترض أن تحول دون إمكانية نجاح مشروع التحديث السريع، الذي بدأت تسلكه الأوليغارشية الحاكمة؛ كما تسببت الإصلاحات الاجتماعية وتحطيم التمايزات الطبقية في بروز عنصر الكفاءة كمقياس أساس في الميدان التعليمي بالداخل والخارج. وعوضا عن الرتبة الاجتماعية "أصبح التعليم وسيلة للترقية الاجتماعية" (علي المجدوبي، 1999.)

وقد سمح هذا الاختيار بنشأة فئات مثقفة واسعة تعلمت في أرقى المعاهد والجامعات والمؤسسات الغربية، وشكلت الوقود البشري الذي تكلف بهمة ترجمة المسيرة التنموية الحديثة.

يمكن تقسيم طبقة المثقفين التي أفرزها عهد الميجي إلى عنصرين مختلفين ومتكاملين في نفس الآن، فقد ضمت الطبقة الأولى فئة محدودة وكان بيدها القرار السياسي والسيادي، وهي التي هندست لمجمل التحولات التي شهدتها اليابان قبيل وأثناء فترة الميجي و تحكمت في صناعة القرارات الاستراتيجية ليابان الميجي؛ وطبقة ثانية من المثقفين ضمت الآلاف من النخب التي تعلمت في مؤسسات التكوين بأوروبا وأمريكا الشمالية واضطلعت بمهمة تنفيذ السياسة الحكومية في مختلف المجالات. ونحاول في هذه الدراسة تبيين الدور المحوري الذي أدته في الوصول باليابان إلى نموذج تنموي فريد بالعالم.

أورد ادوارد سعيد مفاهيم متعددة للمثقف ومنها تعريف ماكس فيبر الذي يرى أن المثقف يحمل صفات ثقافية وعقلانية مميزة تؤهله للنفاذ إلى المجتمع والتأثير فيه بفضل المنجزات القيمية الكبرى(سعيد إدوارد، 2011، 36) من هنا لا يمكن فهم التحول الكبير الذي عرفته اليابان دون استحضار شخصيات من طينة فوكوزاوا يوكيتشي أو إيتو هيروبومي أو كيدو تاكايوشي أو موري أرينوري، وأكيبو توشيميشي ونيشي أمان وكورودا كيوتاكا وأوياما إيواو و إينو كارو وماتسوكا مازايوشي و ياماغاتا أريتومو و كاتسورا تارو وسايونجي كينموشي، وغيرهم فقد شكلوا، من جهة العقل المخطط لاستراتيجية الإطاحة بنظام التوكوجاوا وهندسة الفضاء الداخلي بمفردات جديدة، ومن جهة أخرى مثلوا الإطارات البشرية التي نفذت، عن وعي، خطوات التغيير الهادئ والتدريجي وأسسوا لمرحلة تمكن فيها اليابان من ولوج ومنافسة عالم القوى الكبرى.

المثقف الياباني بين السلطة والثورة.صايغو تاكاموري و إيتو هيروبومي وأوكوبو توشيميتشي

اخترنا للحديث في الموضوع نماذجَ محددة كانت لها مواقفها الخاصة من ثورة الميجي، إما برفض مسارها ومآلها(صايغو تاكاموري)أو الانخراط فيها والتنظير لمنعرجاتها وإكراهاتها(إيتو هيروبومي وأوكوبو توشيميتشي)أو الوقوف عند حدود الإعجاب والنقد والابتعاد عن إغراءات السلطة والتأسيس لمشروع شخصي استراتيجي(فوكوزاوا يوكيتشي)؛ ونحن إذ نتناولُ نماذجَ محددة ومتباينة من المثقفين اليابانيين فإننا نروم لفتَ الانتباه إلى بعض الأعطاب التي تعاني منها النخب المثقفة في العالم العربي بتوضيح قيم الالتزام والانحياز لقضايا الوحدة والتنمية بأبعادها المختلفة والتنافس والصراع على أرض يابانية خالصة كما تجلت في التجربة اليابانية المعاصرة.

صايغو تاكاموري أو الساموراي الأخير (1828-1877)

يعد أبرز المساهمين في إرساء عهد الميجي عام 1868، ويُعرف في الأدبيات اليابانية بكونه رجلا عسكريا وسياسيا، انتمى لمقاطعة ساتسوما مثل صديقه أوكيبو طوميشيميتشي؛ وتعرض لمضايقات متعددة في الفترة التي سبقت عهدَ الإحياء قبل أن يستقر به الوضع بعقد تحالف مع مقاطعة تشوتشو والإطاحة بالنظام الشوجوني والالتفاف حول الإمبراطور.

لا ينكر أي باحث في تاريخ اليابان الحديث، الدورَ المحوري الذي أدته شخصية صايغو تاكاموري في الإطاحة بنظام التوكوجاوا، القائم على قواعد علاقات الولاء الفيودالية، وما نتج عنها من التزامات متبادلة وصارمة، وشكَّل مع رفاقه الثلاثة: "أوكوبو توشيميتشي، وكيدو تاكايوشي، ثالوثا، أسس لميلاد عهد الميجي.

ولا شك أن مآلات الثورة وسيرورتها أنتجا خلافا قويا داخل أجنحة ثورة الميجي، فقد اختلف تاكاموري مع الأوليغارشية الحاكمة، وتكتلات الزايباتسو الاحتكارية في درجة الانفتاح على الحضارة الغربية، وبقي متشبثا بتقاليد الساموراي، وبالقيم الثقافية اليابانية القديمة؛ والتجأ إلى المدرسة كوعاء حاضن لمعتقداته الفكرية والسياسية. ومارس الرجل شعيرة السيبوكو.*وهي مسألة لافتة في تاريخ اليابان الحديث حيث يتم التركيز على المدرسة والتعليم لتجديد النخب والانتصار في معركة العلم والأفكار.

اختلف صايغو مع رفاق الأمس حول تحديث اليابان، ودرجة الانفتاح على الغرب، وظل يؤكد على مبدأ تخصيص الإمكانات المالية المتوفرة للمسألة العسكرية، عوض الاستغراق في التحديث المدني ومتطلباته المالية المرتفعة؛ ومن هنا تحمس بشدة لغزو كوريا، مستغلا الغياب الحكومي في بعثة إيواكارا المشهورة سنة 1871م.

وضعت بعثة إيواكارا، العقلَ السياسي الياباني أمام امتحان دقيق، فأثناء غياب أفرادها بالخارج، حاول صايغو تاكاموري، ومن بقي معه من أنصار النظام الإمبراطوري، غزوَ كوريا؛ وكانت حجتهم في ذلك "رفضها (كوريا) إقامة علاقات ديبلوماسية وفتح قنوات التبادل التجاري مع اليابان".

(Marius Jansen1995 223,) وتلقى صايغو دعم كل من "إيتاكاكي تايسوك Itagaki Taisuk، وكوتو شوجيرو Goto Shojiroمن مقاطعة توزا، وإيتو شيمبي Eto Shimpei وسوجيما تانيومي Soejima Taneomi من هيزن، الذين اتفقوا على ضرورة القيام بغزو كوريا وفرض العلاقات الدبلوماسية والتجارية معها مثلما فعلت الدول الغربية مع اليابان"(Marius Jansen1995 223,)

ولا شك أن الخطوة/المغامرة كانت محفوفة بالمخاطر، في وقت كان الدبلوماسية اليابانية تبحث عن مصداقيتها داخل الدول التي زارتها كالولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وهولندا، وهي دول كانت لها مصالحها الاقتصادية والسياسية في منطقة الشرق الأقصى.

ومن سياق الأحداث يبدو أن تاكاموري، توسل، من وراء غزو كوريا، بعثرةَ أوراق تيار الانفتاح، ووضعه أمام مأزق ديبلوماسي، كما حاول إعادة تعبئة الداخل، وتوجيه طاقة الرفض المنبعثة من بقايا طبقة الساموراي المنحلة، نحو جبهة خارجية لعلها تعيد بعض الوهج لماضيها الوميض.

لم يستسغ أعضاء بعثة إيواكارا فكرةَ غزوَ كوريا، وهم الذين شهدوا حقيقة القوة الغربية، وعقدوا مع دولها الاتفاقيات الملزمة، وأنجز أعضاؤُها تقارير تدفع في اتجاه تعديل المقدمات اليابانية لتتلاءم مع التحديات الخارجية المتزايدة، كما لم يقبل صايغو تاكاموري، إقدامَ الحكم الجديد على حل طبقة الساموراي وإلغاء امتيازاتها القديمة المتوارثة. ومن ثم اعتبره بعضهم محافظا، ونموذجا حقيقيا للساموراي الأصيل، الذي يبحث عن المعنى، ويعيش لقيم الشهامة والبسالة Maurice) Ivan,1980,303)

انتصر صايغو تاكاموري للفكرة الآسيوية، وانتقد ما نعته بتيار التغريب، الذي بدأ يهدد ثقافة الساموراي، مختلفا بذلك مع رفاق الإصلاح والتغيير ويعبر عن ذلك من خلال النص الآتي:

"بخصوص التحلي بالأنماط الوافدة من الغرب، بحجة تطوير نمط حياتنا، أظن أنه من الأفضل والأساس وضع بلدنا على قواعد متينة، وتطوير الروح المعنوية الشعبية؛ وبعد ذلك فقط يمكننا دراسة ومساءلة الأنماط الوافدة. وعلى العكس من ذلك إذا قلدنا الغرب بشكل أعمى، تضيع سياستنا الوطنية، وتزول تقاليدنا بشكل نهائي.."(Maurice Ivan,1980,303)

لم يقدر لأفكار تاكاموري أن تجد لها مكانا مناسبا داخل المشهد التنموي السريع داخل يابان الميجي. و تطور الأمر إلى مواجهة عسكرية بين أنصاره والجيش الإمبراطوري، وبُذلت محاولاتٌ عديدة لإبقائه وعودته إلى الطاقم الحكومي، واستفادته من امتيازات السلطة؛ لكن الرجل بقي ثابتا في مواقفه وانحاز إلى الفئات التي همشها العهد الجديد.

ويبدو أنه كان واعيا باستحالة العودة إلى الوراء، نتيجة حجم التغييرات التي حدثت في مجتمع النيبون، ودور الكارتيلات-الزايباتسو- المتنامية في الدفع بخيار التحديث نحو مزيد من الانفتاح على الغرب وأدواته المادية.

كان تاكاموري، المتشبع بخصال الساموراي، يبحث عن مكان له في ذاكرة المجتمع الياباني، ليكون موضوعا للتأمل والاستلهام؛ فبعد مواجهات عنيفة، وعندما بقي في قلة من أنصاره قرر ممارسة شعيرة السيبوكو، واضعا حدا لمساره الحافل بالأمجاد ومنتصرا لقيم النبل والعيش للمبادئ والتصورات النابعة من خصوصيات ارض الميكادو.

لم يكن تاكاموري حالة فردية منفصلة عن سياقها المجتمعي، بل مثل شريحة واسعة من أبناء الساموراي؛ وقُدر لأفكاره الداعية إلى الحفاظ على منظومة القيم الداخلية، أن تعيش بعد زوال الانبهار بالنموذج الغربي؛ ألم يقل ياسوموزا كورودا إن القيم تعود من جديد"عندما يبلغ المجتمع مرحلة النضج؟" (كورودا ياسموزا 1984، 37)

مثل صايغو نموذج المثقف الملتزم والتقليدي، والمتشبث بخصال الماضي ودورها في تمتين العلاقات الاجتماعية والتأسيس ليابان إمبريالية جديدة ومتحفزة، وبفعل مواقفه الصارمة من المثقفين اليابانيين المنحازين للغرب وأشيائه الاقتصادية والمادية والفنية، فقد وقف ضده مجموعة من أصدقاء الثورة بالأمس وفي مقدمتهم:

إيتو هيروبومي.(1841-1909)

يصنف كأبرز رجال عهد الميجي، ينحدر من أسرة ساموراي من مقاطعة تشوشو وتلقى تعليمه بمدرسة خاصة على غرار العديد من أبناء الساموراي، كما تميزت مواقفه بالعنف تجاه الهجمة الغربية على السواحل اليابانية في نهاية عهد التوكوجاوا، بل هاجم رفقة زملاء له من نفس الانتماء البعثةَ البريطانية، وفي سنة 1863 وبأمر من سيد المقاطعة التي ينتمي إليها التحق ببريطانيا العظمى للدراسة،

عندما ظهرت اليابان كدولة حديثة، كان عمر "هيرو بومي إتو" الذي أصبح فيما بعد أول رئيس للوزراء في اليابان ثمان وعشرين سنة. ، وكان من أنصار الانفتاح على الغرب وأيد التتلمذ على يديه وداخل محرابه، ونجح في "تجاوز رقابة الباكوفو والالتحاق بأنجلترا مع أربعة من رفاقه، في بعثة نظمتها مقاطعته الفيودالية سنة 1863م" وآنئذ تعرف على الغرب وعلى مؤسساته التعليمية والسياسية والاقتصادية؛ وتبينت له عبثية موجة الكراهية التي انتشرت باليابان وأثناء أوبته إلى البلاد حمل مشعل التغيير الجذري في النظام العام الذي سارت عليه اليابان.

وتمكن بحسه العلمي والاستشرافي من تحديد النموذج الغربي الذي يصلح للاحتذاء والتمثل بالنسبة ليابان الميجي، ولم يكن النموذج سوى بروسيا أثناء زيارته المتعددة إليها.

عين رئيسا للوزراء في سنوات 1892 و1896، 1898، 1899 و1900، 1901م، وتميزت مواقفه السياسية بالوضوح وبالبراغماتية السياسية، وبمعارضة التوسع الياباني في كوريا التي تحمس لها

صايغو تاكاموري، وتسببت له مواقفه هذه في اغتياله في 26 دجنبر 1909م من قبل بقايا الساموراي المعارضين لتزايد موجة التغريب باليابان.

وضمن إطار التقعيد الدستوري باليابان الجديد، كلفه الإمبراطور بدراسة الدساتير الأوربية، وبعد رحلة دراسية إلى الغرب، امتدت سنة ونصف (1882-1883م)، نجح، مع مجموعة من المثقفين اليابانيين، في وضع مقدمات مشروع دستوري ياباني.

تمت ثورة الميجي سنة 1868م وتأخر وضع أول دستور ياباني إلى سنة 1889م؛ وأدى المتعلمون اليابانيون الذين تلقوا تكوينهم بالولايات المتحدة وأوربا الغربية، دورا أساسا في صياغته بعد الاطلاع على مجموعة من الدساتير الأوربية، ووقفوا مليا أمام النموذج الدستوري البروسي، وأشرف إيتو هيروبومي على مجموعة البحث التي بذلت الجهد في إخراج نص دستوري توج مسيرة مهمة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والمجتمعية، ومثل ثمرة ناضجة لضبط مرحلة الإصلاح والتوسع الإمبريالي.

وتبين تجربة التقعيد الدستوري في اليابان درجة التأني التي تحكمت في إخراج أول دستور ياباني بعد أن مرت عشرون سنة على قيام عهد الميجي. فلم يكن المثقفون اليابانيون منجذبين إلى وضع الدستور بقدر ما كانوا مركزين على وضع أسس الدولة الاقتصادية والعسكرية والأمنية والعلمية...، وجاء إرساء الدستور تتويجا لمراحل مختلفة من بناء القوة الذاتية والمنعة المجتمعية ودرءا للخلافات التي يمكنها أن تطرأ على الثورة الفتية وتبعثر أوراقها الاستراتيجية.

أوكيبو طوشيميتشي(1830-1878)

يعد من أبرز رجال عهد الميجي ازداد بمقاطعة ساتسوما مثله مثل صايغو تاكاموري ، ساهم في الإطاحة بنظام الباكوفو وإرساء حكم الميجي، كان أبرز المشاركين في بعثة إيواكار (1871-1873) نحو أوربا والولايات المتحدة الامريكية، كما وقف بشدة امام اقتراح تاكاموري بغزو كوريا فتسبب ذلك في أزمة سياسية داخلية عميقة، لم تنته إلا بمواجهة مسلحة ببين الجيش الإمبراطوري المدعم من قبل أوكيبو وأنصار سايغو الذي انتحر على طريقة الهاراكيري في ساحة المعركة بعد الهزيمة التي مُني بها.

تأثر أوكيبو " بالنموذجين الاقتصاديين لكل من بريطانيا وألمانيا، وانجذب إلى بيروقراطية النظام الألماني المركزي؛ ورأى في ألمانيا مرآة عاكسة لطموحات اليابان (Samuels Richard،2005,81) وربما كانت آراؤه حاسمة في الاختيارات الكبرى التي أقدم عليها اليابان وهو يؤسس لنماذجه السياسية والعسكرية والدستورية عندما تماهى بشكل كبير مع النموذج البروسي سياسيا وعسكريا ودستوريا،

اختلف طوشيميتشي مع صايغو تاكاموري حول مسألة غزو كوريا، وتفصح الوثائق اليابانية عن التبريرات التي أجلت ذلك، ومنها ما صرح به أوكيبو طوشيميتشي،Toshimichi Okubo، "بيسمارك

اليابان"، في رسالة مطولة، ورد فيها:"... إن الأسباب، التي تجعلني أقول بأنه من المبكر إرسال حملة إلى كوريا، هي:

- إن أسس حكومتنا لم يتم إرساؤها بعد، كاملا ..

- إن النفقات العمومية، اليوم، ضخمة، والمداخيل قليلة... وبناء عليه إذا أعلنا الحرب وأرسلنا بضعة عشرة آلاف جندي إلى الخارج، فإن ذلك يكلفنا ماديا..

- لقد شرعت حكومتنا في تنشيط الصناعات، ونحتاج إلى سنوات عديدة للحصول على النتائج المرجوة... وإذا قمنا اليوم بحرب غير ضرورية، وخصصنا مبالغ مالية ضخمة لها... فسنعرض عمل الحكومة للخطر...

- وبالنسبة لوضعية تجارتنا الخارجية، فإن العجز وصل إلى مليون ين سنويا، كما بدأت تتراجع احتياطاتنا من الذهب. وستتأثر معها وضعية ديوننا الخارجية ما يؤدي إلى تفاقم التضخم وإلى صعوبات معيشية لشعبنا، في وقت تعاني فيه صادراتنا من مجموعة من العراقيل.

إنه إذا أعلنا الحرب، بدون الأخذ بعين الاعتبار وضعنا الاقتصادي والعسكري، فإن جنودنا سيعيشون زمنا صعبا، كما سيتعرض آباؤهم لعدد من المشاكل...

- بالنظر لوضعنا الدبلوماسي، فإن روسيا وبريطانيا دول مضادة لمصالحنا... ويكتنف العلاقات معهما بعض الغموض. وأخشى أن تتدخل روسيا، إذا لم نؤمن استقلالنا.

- بالنظر للوضعية بآسيا، فإن بريطانيا قوة أساسية، تنظر بتنمر للمنطقة. ولها ديون علينا، وإذا حدثت مشاكل بسببنا في المنطقة، وأصبحنا في وضعية الحاجة، فإنها، بالتأكيد ستتدخل في شؤوننا الداخلية، مسوغة ذلك بغزونا لكوريا.

انظروا إلى الهند... ولاحظوا جيدا المسار الذي حولها إلى مستعمرة إنجليزية. يجب علينا، إذن، بناء صناعتنا، وتنمية صادراتنا.. ويجب اعتبار ذلك من الأعمال الأكثر إلحاحا.

- إن الاتفاقيات التي عقدتها الولايات المتحدة وأوربا مع اليابان غير متكافئة. وهي قضية تضر باستقلالنا...ويتوجب علينا، في البدء معالجة هذه الاتفاقيات، أما مسألة كوريا فتأتي لاحقا. John (David) Lu, 325-326.

دافع طوشيميتشي Toshimichi عن موقفه بأدوات تروم الإقناع، بحجج تؤكد على الأخذ بمبدأ الواقعية السياسية، والنظر للأمور ببراغماتية واضحة.

ونحن، إذ أوردنا هذه الوثيقة، نتوسل بها للكشف عن تأثير الرحلة إلى الغرب في تبني وجهات نظر جديدة، وممارسة لون جديد من الفعل السياسي بمنطقة الشرق الأقصى، فنحن أمام نخبة يابانية تدرك قواعد العلاقات الدولية، وتعتبر امتلاك القوة شرطا أساسا للدخول في متاهاتها المتشابكة.

لم يلغ أوكيبو، ومن ورائه تكتلات الزايباتسو الناشئة، مسألة غزو كوريا، لكنه أجلها إلى حين تمكن اليابان من تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والمالي.

يعود تاريخ النص إلى أكتوبر 1873م، دخلت، من ثناياه، اليابان عهدا جديدا لم يكن من السهل الرجوع عنه. فقد أضحى الانفتاح على الغرب والتأسيس لمخارج القوة اليابانية على مقاساته، سيلا متدفقا، عجز صايغو تاكاموري -الخصم العنيد لأوكيبو- ورفاقه عن مدافعته والتنكر لحجمه وتحدياته. وحتى عندما رفض "الساموراي" الأخير الانصياع لمنطق التوازنات الداخلية، وقرر ممارسة شعيرة السيبوكو، فإنه كان يدرك استحالة كسب المعركة؛ لكنه أراد، بعمله هذا، التأسيس للحظة النبل والشرف، كقيمتين أخلاقيتين، يستحيل على الساموراي الأصيل أن يتخلى عنهما، ولو بالموت في ساحة المواجهة، بممارسة طقس الانتحار. وهو ما نفذه أثناء المواجهة غير المتكافئة بين الطرفين.

من جهة أخرى اشتهر أوكوبو طوشيميتشي، بمواقفه الصلبة، وصُنف في دائرة المحافظين. وتجلى ذلك في رفضه الشديد للاقتراحات الدستورية التي بدأت إثارتها في سبعينيات القرن التاسع عشر، فقد "كان طوشيميتشي أبعد ما يكون عن الديمقراطية، كما لم يؤمن بالحكومة التمثيلية" Oliver, (Robert Tarbell) 1989 ,34.

ولا شك أن موقفه الشديد من انتفاضة صايغو تاكاموري، كلفته حياته، بإقدام مجموعة من بقايا الساموراي على اغتياله في لحظة حاسمة في تاريخ اليابان السياسي، وهو نفس المصير الذي لقيه موري أرينوري.

يعد موري أرينوري(1847-1889)Mori Arinori

من أوائل الساموراي الذين زاولوا تعليمهم بأنجلترا في ستينات القرن التاسع عشر... وكان إلى جانب تشبعه بالمناهج التربوية الحديثة شغوفا بالنظام الجامعي الألماني الذي يخضع إلى سلطة الدولة ورقابتها (علي المحجوبي، ص،174) وكان موري أول وزير للتعليم في اليابان، وأسس المدرسة اليابانية الحديثة، وتحققت في عهده مكاسب مهمة، منها تزايد نسبة المتعلمين وإضفاء الطابع القومي على مبادئ التعليم الياباني.

تعود بدايات اتصال موري أرينوري بالغرب إلى فترة سابقة على عهد الميجي كما يعد المؤسس الحقيقي لنظام التعليم الحديث في اليابان، وكباقي المثقفين اليابانيين تابع دراسته الصينية ثم الإنجليزية والهندسة البحرية في معهد الدراسات الغربية، وفي سنة 1865تم إرساله سرا من قبل مقاطعة ساتسوما نحو لندن لدراسة الفيزياء والكيمياء والرياضيات؛ وفي سنة 1867 اتجه نحو الولايات المتحدة وقضى بها سنة واحدة، وصادف ذلك بداية عهد الإحياء حيث تم تكليفه بمهمات متعددة في مجال الإدارة والأنظمة البرلمانية والتعليمية؛ ووصفه إيتو إيروبومي بالغربي المولود باليابان بفعل تشبعه بالثقافة الغربية، ما جر عليه معارضات متعددة من قبل أنصار النظام القديم في مسألة قانون منع حمل السيوف وهو تقليد قديم دأبت عليه فئة الساموراي.

وفي سنة 1870 تمت المناداة عليه مجددا حيث ولج السلك الدبلوماسي وأُرسل نحو الولايات المتحدة مجددا حيث قضى بها ثلاث سنوات؛ ومكنته هذه المرحلة من مد جسور التواصل مع العديد من الوجوه السياسية والثقافية، وتركز اهتمامه حول قضايا التعليم والمؤسسات الاجتماعية، في سنة 1873 رجع إلى اليابان وانتسب إلى مصلحة الشؤون الخارجية، وبالموازاة مع ذلك شارك في الحياة الثقافية بتأسيس أول جمعية للباحثين والمثقفين حيث نشر بها العديد من البحوث والمقالات.

وإثر تقلده مهام دبلوماسية في الصين وبريطانيا انتسب لحكومة إيتو هيروبومي 1886، حيث اضطلع بمهمة وضع أسس التعليم الحديث في يابان الميجي.

تشوفت النخب اليابانية إلى التنقيب عن السبل الكفيلة بتطوير التعليم، واهتم موري أرينوري Mori Arinori، أثناء مهمته كدبلوماسي بالولايات المتحدة، "باستفسار بعض الوجوه السياسية والتربوية الأمريكية حول الوجهة التعليمية الواجب إتباعها في اليابان...، وتلقى أجوبة 13شخصية أمريكية أكاديمية، نشرها في مجلة نيويورك، تحت عنوان:التعليم باليابان". وتأتي أهمية الدور التربوي لموري من "إتقانه للغة الإنجليزية، ومتحررا من الثقافة الصينية، ما جعل منه نموذجا للتمثيل الدبلوماسي الياباني بالولايات المتحدة الأمريكية، كما تم تكليفه بإنجاز دراسة حول إصلاح التعليم باليابان". (Jansen B Marius,2000,402)

تميزت بداية هذا العهد بحركة الترجمة الكثيفة لمضامين التعليم الغربية، وخاصة في المرحلة الممتدة من 1873م إلى 1880م؛ "فقد ترجمت واستعملت مضامين التعليم الغربية بشكل حرفي، مما تسبب في صدمة شعورية، لدى مجتمع، لم يجد القيم التي استوعبها طيلة الفترة الطويلة لعهد الإيدو".Jean François) Sabouret,1984,99)

ولعل هذه الصدمة هي التي دفعت موري أرينوري، إلى مراجعة هذه المضامين، وحملت سياسته التعليمية بصمات التوفيق بين التقنية والعلوم الغربية من جهة، والأخلاق والقيم الكونفوشيوسية من جهة أخرى: "وفي دروس الأخلاق الموجهة للأطفال، نجد مبادئ الوفاء للعائلة وللإمبراطور، واحترام الأشخاص المسنين، وتقديم يد العون.." (François Sabouret, Jean,1984100 ,)

تعد سياسة أرينوري التعليمية نموذجا أسس للمراحل التعليمية اللاحقة، وقد "امتلك نظرة عميقة حول الدور الذي يجب أن يؤديه التعليم في تطوير الأمة|؛ وأعطى لتكوين الأطر اليابانية أهمية خاصة، مركزا على مبادئ ثلاثة وهي الطاعة والاهتمام والصرامة. وتعني هذه الركائز الثلاثة"طاعة الرؤساء، وإبداء الاهتمام العاطفي بالزملاء، والمراقبة الصارمة لهيئة وأعمال التلاميذ الصغار(Saito Yasuo,2005,18) أراد موري أن تنتج المدرسة اليابانية الرعايا الصالحين، وعبر، هو نفسه، عن مواصفات الصلاح، قائلا:"يجب أن يكونوا رعايا للإمبراطور، ينهضون بواجباتهم على أكمل وجه، ومعنى هذا أن يكونوا على استعداد لتلبية النداء والتضحية بحياتهم من أجل الدولة".(سميث باتريك، 2001،123) وفي هذا الإطار صدر قانون 1886م؛ وبمقتضاه، وُضعت مقررات دراسية،

أكدت على مجموعة من القضايا وفي مقدمتها "الاهتمام بمادتي التاريخ والجغرافيا، وحسب وزير التربية موري، فإن ذلك كفيل بمنح التلاميذ القدرة على إدراك الذات اليابانية والتعرف على الآخر، وتطوير حس الانتماء الأبوي". لم يسلم موري من انتقادات بقايا الساموراي الذين آخذوه على التنكر للهوية اليابانية وتم اغتياله بسبب ذلك من قبل أحد بقايا الساموراي. وفي مقابل مثقفي الدولة التي أنتجها عهد الميجي وجدت طبقة من المثقفين حاولوا بناء مشاريعهم التربوية والثقافية بعيدا عن رعاية الدولة وإكراهاتها؛ ومن أبرز هؤلاء نجد فوكوزاوا يوكيتشي.

فوكوزاوا يوكيتشي، المثقف الملتزم والمستقل.

هو نموذج المثقف المستقل عن دوائر الفعل السياسي باليابان الجديدة، استطاع أن يشق طريقه نحو العلم والترجمة والتربية بصعوبة بالغة، وتبين كتاباته وسيرة حياته درجةَ العَنَت التي واجهها لبناء نموذجه التربوي والتعليمي.

كان فوكوزاوا يوكيتشي معجبا بمظاهر التحديث الغربي، وتحدث –بتجرد- عن ذلك عندما سجل في مذكراته قائلا: "من خلال ملاحظاتي في كل من الحضارة الغربية والشرقية، فإني أجد كل حضارة لها نقاط قوة ونقاط ضعف، تدرجها معا في تعاليمها الأخلاقية، ونظرياتها العلمية، ولكني عندما أقارن الحضارتين الغربية والشرقية، بطريقة عامة، فيما يتعلق بالثراء والقوة وتوفير أعظم سعادة لأكبر قدر من الناس، فإنني يتعين علي أن أضع الشرق في أدنى مرتبة من الغرب".(يوكيتشي فوكوزاوا، 2001،25) إن اعتراف يوكيتشي بتفوق الحضارة الغربية نابع أساساً من مشاهداته العيانية لمظاهرها أثناء رحلاته إلى كل من الولايات المتحدة وبعض دول أوربا أثناء عهد إدارة الشوجون.

لم تبق أفكار يوكيتشي حبيسة التنظير الفلسفي الجامد والقاتل، بل كان الرجل فاعلا أساسيا في مسلسل التحديث الياباني بتأسيسه للعديد من المنابر التعليمية، وبتقديم التوجيهات لإدارة الميجي الجديدة، وحمل بشدة على بقايا الثقافة الصينية وعلى بعض آثار النظام السابق. وتبدو نزعته الليبرالية بوضوح عندما قال: "عندما يفتقر شعب إلى روح الاستقلال الفردي، فإن الحصول على الحق المناظر –حق الاستقلال الوطني- يكون مستحيلا.

لم يكن فوكوزاوا منظِّراً لشرعية الحضور الغربي باليابان؛ لكنه، وبسبب وعيه التاريخي والتربوي ومعرفته الجيدة بالظاهرة الغربية، أصبح متأكدا من قوتها الذاتية والموضوعية، فدعا إلى الاعتراف بها والتعامل معها، والتأسيس لنموذج يتعامل بمنطق الندية معها.

كان فوكوزاوا متحررا من السلطة السياسية ومن ضغوط وإكراهات القرار السياسي. وكان، بحق، منسجما مع تصوراته الفلسفية والتربوية كمنبه لعناصر الخلل الداخلي، وموضحا لأساليب الإصلاح والبناء، وفاعلا في حركة التغيير العام الذي شهدته اليابان في عهد الميجي. وانسجاما مع هذا التوجه أسس منابر تعليمية وجامعية، كابد من أجل تمويلها، وضمان استمرار خدماتها.

تمكن فوكوزاوا من المزج بين تجربته الشخصية -كفاعل تربوي مخضرم عاش فترة نضجه الفكري في نهاية عهد الإيدو وبداية فترة الميجي (1835م-1901م)- وتحولات المشهد السياسي الياباني وما صاحبه من تحديات وعقبات. وتأتي قيمة كتابه/سيرته من مشاركته في ثلاث بعثات إلى كل من الولايات المتحدة وأوربا، ومن إسهابه في الحديث عنها بمضمون حمل مواقفه من الثقافة الغربية؛ وظل، على امتداد صفحاته، يحمل بعد المقارنة بين الشرق (اليابان والصين) من جهة والغرب من جهة أخرى.

أكد فوكوزاوا يوكيتشي على ضرورة قيام الإمبراطور بالتوفيق بين كافة التيارات السياسية المتناحرة، ما جعل الثورة "تنطلق أساسا من أعلى هرم السلطة السياسية"، (Grousset Rene, 1548) بما يمثله هذا الهرم من قدسية واحترام، في مجال تنزيل القوانين وتنفيذها.

في هذا الإطار انتقد فوكوزاوا يوكيتشي نظام التعليم الصيني باليابان؛ ودعا، بدل ذلك، إلى الأخذ بالنموذج التطبيقي والعملي الذي سارت عليه المدرسة الغربية؛ وظل يقول إن" امتلاك المجتمع لعنصر الوعي يشكل مقدمة أساسية في تحقيق الاستقلال الوطني" Shanssaku 1993 501 Nishikawa ولم يكن هذا الاستقلال يعني لديه سوى التخلي عن الوصاية الصينية الثقافية والرمزية، والتحلي بالأنماط التعليمية الغربية الوافدة.

في محاضرة ألقاها فوكوزاوا أثناء افتتاح جامعة كيو الجديدة في 27 يناير 1890م، خاطب الطلبة قائلا:"..إنني اعتبر الدراسة فنا عمليا، فبمجرد خروجكم احتفظوا داخل عقولكم بما تعلمتموه، واتجهوا إلى ممارسة أعمالكم في المجتمع. انغمسوا بين حشود الناس واختلطوا بهم، فإن ذلك سوف يغير من أفكارهم وبذلك تتاح لكم فرصة توسيع نطاق التعليم".(عباس رءوف، 2001، 151) ، يحيلنا هذا النص على مكانة التعليم ضمن المكونات الاجتماعية، والدور الأساس الذي أسهم به في تشكيل رؤية خاصة للتغيير والإصلاح، حتى قبل تاريخ 1890م.

احتاج اليابانيون، في اعتقاد يوكيتشي، إلى تعديل في الأفكار والمقدمات، وإلى أن يتحول المجتمع إلى مدرسة كبيرة، تحتضن الأفكار الجديدة وتبحث لها عن أنساق للتداول والتواصل وعن قنوات للتفعيل داخل نسيج اجتماعي واسع، يمثل قاعدة الانطلاق والامتداد في أي تجربة تنموية واعدة.

يصعب أن نجد في يابان الميجي من انحاز إلى طرف خارجي ضدا على وطنه وأمته وإمبراطوره؛ بل حمل التغيير، الذي طرأ في عهد الإحياء، شعارا أساسيا وجوهريا وهو "مجدوا الإمبراطور، اطردوا البرابرة". وفي إطار هذا المحدد الاستراتيجي حدث التغيير والانقلاب في مضمون البناء الاجتماعي الداخلي وما لحقه من تحول في علاقات الداخل الياباني بالخارج الآسيوي والغربي .

يورد يوكيتشي حادثة وقعت له أثناء زيارته لروسيا، حيث انفرد به أحد أعضاء لجنة الاستقبال، ودار بينهما الحوار الآتي:

- الروسي: "لست أعرف شيئا عن خططك المستقبلية. ماذا تنوي عمله لدى رجوعك إلى اليابان، ولكن هل أنت ثري جدا؟

- يوكيتشي: لست بالثري أبدا، ولكنني ليست لدي صعوبة في المعيشة، وأنا أعمل في خدمة الحكومة، الأمر الذي يعود ببعض التعويض.

- الروسي: حسنا، لست أعرف الكثير عن اليابان... ما قولك في أن تستقر في روسيا؟

- يوكيتشي: إني في خدمة سفارة، وليس بمقدوري الانسحاب والبقاء هنا كما نقترح.

- الروسي: آه، نعم، بمقدورك ذلك في يسر، إذا عقدت العزم على القيام بذلك فإنه في استطاعتك، وسوف أخفيك في مكان ما، ولن يتمكن اليابانيون من العثور عليك، حيث أن الموفدين سيغادرون قريبا.(يوكيتشي فوكوزاوا، 2001، 174)

ويعلق فوكوزاوا على هذا الحوار قائلا: "قيل هذا بجدية مطلقة في هدأة الغرفة الخاصة، ولم يكن هناك مؤشر لأي ادعاء أو عبث... ثم طلب مني مجددا مرتين أو ثلاث مرات أن أعيد النظر في هذا العرض، وبالطبع لم أعد النظر فيه، واستبعدته تماما(يوكيتشي فوكوزاوا، 2001، 174)

كانت الخيانة السياسية والتفكير بها علة مفارقة لخصائص المجتمع الياباني، بل إن الإفشاء بها كان يعد نوعا من المخاطرة غير المحمودة العواقب. وأضاف يوكيتشي قائلا: "لم أستطع الإفضاء بهذه الواقعة إلى أي من زملائي ذلك أن الإشارة إلى اتصال خاص من شأنها أن تجعلني موضع شك، ولذا أبقيتها طي الكتمان، حتى بعد عودتي إلى اليابان، ومن غير المستبعد حقا أن أعضاء آخرين في بعثتنا خاضوا غمار التجربة نفسها. وبالمثل من جراء تخوفهم من الشك، لزموا الصمت"(يوكيتشي فوكوزاوا، 2001، 175). هو الصمت للحفاظ على دينامية الجماعة ومصداقية الفرد داخلها، وهو استبعاد مطلق لخيانة الأمة والمجتمع مهما كانت المغريات والمحفزات.

لم يطمئن يوكيتشي على مشروعه التربوي إلا بعد أن رجعت الحكومة الإمبراطورية إلى "صوابها" وقال عن ذلك:"تحولت الحكومة تدريجيا إلى الليبرالية، الأمر الذي جلب التطور الرائع الذي نشهده اليوم، وإني لممتن أشد الامتنان لأن مخاوفي لم يقدر لها التحقق..." (يوكيتشي فوكوزاوا، 2001، 243)

راهن فوكوزاوا على التعليم والانفتاح على الغرب، والتخلي عن بقايا التعليم الصيني في اليابان وقد "وضع من خلال رؤيته الليبرالية، الكثير من الأسس الفلسفية للحركة القومية في سبعينات القرن التاسع عشر. (عبد رشاد الغفار ، 99.)

وتبدو لنا أفكار العقد الاجتماعي جلية في تركيزه على ضرورة مدخل الاستقلال الفردي كمدخل وتوطئة للاستقلال الوطني.(Pierre Lavell1990,20)

لم يكن يوكيتشي، أثناء زيارته لأوربا سنة 1862م، منجذبا نحو المعلومات المتعلقة بالعلوم والهندسة والكهرباء...، وعبر عن ذلك قائلا:"..ولذا فإن اهتمامي الرئيس في أوربا انصب على أمور أكثر إثارة للاهتمام بصورة فورية. (و)على سبيل المثال لدى مشاهدتي لمستشفى أردت أن أعرف كيف يدار ومن الذي يدفع النفقات الجارية. ولدى زيارتي مصرفا، رغبت في معرفة كيف تودع

النقود وكيف تدفع؛ ومن خلال استفسارات مباشرة مماثلة أحرزت بعض المعرفة بالنظام البريدي والتجنيد الذي كان معمولا به آنذاك في فرنسا"(يوكيتشي فوكوزاوا، 2001، 171)

وتابع فوكوزاوا قائلا:"والآن تمكنت، في ظل وجود مكتبة كبيرة، من أن أدع كل طالب من طلابي يستخدم الكتب الأصلية في الدراسة...كان هذا الاستخدام في مدرستي للكتب المقررة الأمريكية السبب في أن يتم، على امتداد البلاد، تبني الكتب الأمريكية في السنوات العشر المقبلة...وهكذا كان طبيعيا أن تصبح تلك الكتب التي اخترتها الأثيرة على امتداد البلاد"(يوكيتشي فوكوزاوا، 2001، 239-238)

تبوأ تعليم المرأة مكانة متميزة في رؤية يوكيتشي الإصلاحية؛ وحمل فوكوزاوا بشدة على التعليم الذي أخذ به حكام التوكوجاوا، حيث قال: "...إن التعليم الكونفوشيوسي التقليدي المسمى بتربية البنات لم يعد له ما يسوغه لأنه يفرض الحظر على النساء؛ فهو ليس سوى فلسفة للظلم والاستبداد..." (عباس رؤوف، 121)

أدرك يوكيتشي العلاقة الوطيدة بين طبيعة النظام السياسي/الإداري القائم على الاستبداد وحظر تعليم المرأة. وأكد في مجمل كتاباته على ضرورة تحرير الفرد الياباني من القيود التي حدت، في نظره، من إمكانية الانطلاق التنموي والحضاري؛ وهو إدراك نما وترعرع إثر الاطلاع على تجارب الغرب الفلسفية والاجتماعية والتنظيمية.

وقد واجه العديد من الصعوبات بسبب التقاليد التي كانت تقيد إمكانات وفرص تعليم النساء؛ "وعندما انحسر الإقبال على مدرسة البنات الخاصة اضطر فوكوزاوا أن يعلم بناته في البيت على يد معلمين خصوصيين".(عباس رؤوف، 127)

من جانبه، نجح يوكيتشي في قراءة تجربة الغرب التحديثية مستفيدا في ذلك من إلمامه الواسع باللغات الأجنبية وقراءته لأمهات الكتابات الاجتماعية والتربوية والفلسفية الغربية؛ وتمكن، عن طريق رحلاته العلمية، من معاينة دقيقة للظاهرة الغربية؛ وجعل من ذاته ومدرسته/جامعته، منطلقا لقراءة أهم الأحداث التي مر بها اليابان.

حصل التناغم والتفاعل بين مشاهدات الرحلة في الخارج وعملية البناء في الداخل الياباني، فقد تمكن يوكيتشي من ترجمة معايناته وتنظيراته من خلال مؤسسة كيو.

مثل يوكيتشي نموذج المثقف الملتزم والمستقل، وكان، في وسعه وطاقته، المناورة والتزلف للإدارة اليابانية الجديدة للحصول على مآربه الشخصية؛ فقد اتخذ الرجل مسافة فاصلة بينه وبين الأوليغارشيا المحيطة بالإمبراطور، ورفض، رغم ثنائه على بعض إصلاحاتها، تقلد أي منصب في مؤسساتها الحكومية.

مثل يوكيتشي نموذج المثقف المستقل عن السلطة السياسية وتختلف رؤاه التربوية وحتى السياسية مع طينة المثقفين الأقرب إلى المؤسسات السياسية القائمة الذين رأيناهم سالفا. وبالرغم من ذلك كان تأثيره بالغا على المشهد العام باليابان من خلال المنابر التعليمية التي أقامها والكتب

التي نظر من خلالها لأفكاره التربوية والسياسية والفلسفية، واضطر النظام السياسي في اليابان إلى الاعتراف بجهوده الفلسفية والتربوية في تكوين العديد من المثقفين اليابانيين الدين تقلدوا مناصب سيادية في الإدارة اليابانية.

المثقفون اليابانيون وظروف الفعل التنموي

بعد تحليل ملامح وعينات الفعل التنموي الذي اضطلعت به طبقة المثقفين أثناء بناء الدولة الحديثة في اليابان، أتساءل عن الخلفيات الفكرية والاجتماعية التي سمحت ببروز هذه الطبقة وبأداء دورها في تمتين قواعد الدولة وانطلاقتها الإمبريالية إلى حدود 1945؛ ونظن أن المثقفين اليابانيين كانت تؤطرهم قيم الجماعية والفعل الجماعي الذي يمتد بعمق في تاريخ الياباني الطويل والممتد؛ ولا يمكن تناول نجاح المثقفين اليابانيين دون فحص المقدمات الاجتماعية والرمزية التي أثرت في ذلك.

تأسست الوحدة المجتمعية والشعورية في اليابان لا على منطق الشعارات، بل حملت شحنة المكابدة الواقعية، والاحتكاك بإكراهات الواقع، وتحديات الخوف من انفراط عقد التضامن الداخلي. ويمكن القول إنها ترجمة لنفسية يابانية تؤمن أشد الإيمان بضرورة وأهمية الانتماء إلى دائرة الجماعة؛ "فالجماعية لدى اليابانيين تتقدم على المكاسب الفردية، حيث لا حياة للفرد خارج إطار الجماعة التي ينتمي إليها" أ(بهي الدين حمد قنديل، 2000، 13)

من هنا إذا كان نمط العيش الغربي يركز على الاستقلال والفردية، فإن معظم "اليابانيين يشعرون بالرضا والراحة وهم متماثلون في ملبسهم وسلوكهم وأسلوب حياتهم، حتى في تفكيرهم بمعايير الجماعة".(رايشاور أدوين، 181)

ويؤكد أحد الباحثين على أن "الجماعة في اليابان قديمة قدم الناس فيها، فقد كانت زراعة الأرز تتطلب عمل جماعات متضامنة فيما بينها، وفعل الواقع الجغرافي فعله في عملية العزلة" والاعتزاز بالذات القومية.(سميث باتريك، 70)

لم يقم الشعور الجماعي على الروابط الدموية، فقط؛ بل "إن مسألة الانتماء في اليابان الإقطاعية شملت حتى الـ(آي) (ie) أو بيت العائلة، غير أن الآي كان أوسع من العائلة حيث يمكن لمن لا يرتبط برباط الدم أن ينتسب إليه.. بل إن اليابان كلها كانت بمنزلة (آي) واحدة، والإمبراطور الياباني هو كبير بيت العائلة".(رايشاور أدوين، 65)

كان الآي هو التنظيم الذي تقوم على نسقه المنشآت التجارية، وظل الآي مهما حتى 1945، كلبنة في بناء اليابان الإمبريالية.. وكان منظرو الإيديولوجيا، قبل الحرب، يرون أن اليابان متفردة بين دول العالم من حيث كونها «الدولة العائلة»؛ وبالمصطلحات الحديثة، كانت اليابان منشأة تضامنية"(سميث باتريك 63)

من زاوية أخرى "شكل الخضوع لقواعد مجموعة محددة شرطا أساسا أمام النخب اليابانية للوصول إلى مرتبة ممارسة السلطة". ولا شك أن إقامة "التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة ساهما إلى حد كبير في إيقاظ الوعي الذاتي لدى العامل أو الموظف الياباني".(ضاهر مسعود، 1991، 102)

لما سئل دوكو أبو الاقتصاد الياباني عن عبقرية الشعب الياباني، أجاب: "إن المصانع ليست إلا أسرة، إنها حياة العائلة الواحدة، بكل ما في الكلمة من معنى ريفي قديم، فالمصنع عائلة مرتبطة تماما.

وعمال المصنع قد ولدوا ليموتوا في داخله. وإذا ترك الواحد منهم هذا المصنع، فإنه لن يذهب مطلقا إلى مصنع منافس، وإذا حاول أحد العمال أن يذهب إلى مصنع منافس، فإن المصنع لا يقبله لأن العائلات أسرار، والعائلات اليابانية تتنافس، ولكنها لا تتصارع .."(شعر محمود محمد 1989م، ص:87).وفي حوار أجري مع Takayoshi، مدير شركة SORD للحواسيب الصغيرة، أجاب قائلا:

"يقوم مبدأي في العمل على أساس المساواة؛ وتتم مناداة كل واحد منا داخل الشركة بلقب السيد ما بين زملاء العمل ورؤساء المصالح وغيرهم. وفي الوقت الذي تلح فيه شركات أخرى(غربية) على استعمال لقب «السيد المدير»؛ نريد حذف التباينات بشكل يصبح فيه الجميع أسيادا؛ كما أن جميع العاملين يُنتقون من مستوى جامعي تجنبا للفوراق داخل الشركة".(jaques Voll,1982,158)

بأسلوب ومضمون يؤكد على تداخل الماضي بالحاضر، رد Hori Shigeru الأمين العام السابق للحزب الديموقراطي اليبرالي على منتقديه الذين آخذوه على غياب برنامج إيديولوجي لحزبه؛ قائلا: "لم يتكون حزبنا انطلاقا من بناء نظري أو إيديولوجي؛ بل قام على أسس بسيطة من قبيل التواصل الإنساني والولاء للتنظيم؛ كما نستمد وحدتنا من المشاعر الحميمية التي نقيمها مع بعضنا البعض".O-Young-Lee, 1988,92

شكلت الجماعية خزانا استراتيجيا، مد عملية التحديث الياباني بالوقود الاجتماعي الكافي والمناسب. إنها «العصبية» التي توسلت بالتقاليد الكونفوشيوسية، «كنحلة» منحتها الغطاء الإيديولوجي لتبرير الطاعة واحترام التراتبية الاجتماعية والسياسية، ولاشك أن القيم الجماعية منحت المثقفين اليابانيين المعنى الفلسفي للتحديث حيث استحضروا الثقافة اليابانية القائمة على الاحترام الجماعي والأبوة والتضامن في بناء مشاريع التغيير الاستراتيجية.

من جانب آخر أسهمت الرحلة العلمية إلى الغرب في استفادة اليابانيين الذين يمموا وجههم نحو دول الغرب الرأسمالي من معالم التنظيم الإداري والسياسي والاقتصادي والعسكري...، حيث اطلعوا على تفاصيل التجارب التنموية والدستورية بألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة وغيرها من البلدان فجاءت اجتهاداتهم حاملة بحق قيم التوفيق بين القيم الآسيوية التي تحض على الجماعية والولاء والتضحية، والقيم الغربية في شقها التحديثي، التي منحت اليابانيين عناصر القوة

الموضوعية وسمحت لهم بتوظيفها في صيرورة التغيير العام الذي شهدته اليابان في دورتها التنموية الأولى(1868-1945).

بالنظر لما سبق فإن المثقفين اليابانيين وهو يقيمون صرح التحديث ومواجهة التحديات الدولية المختلفة استفادوا من رصيدهم التاريخي ونجحوا في توظيفه بكفاءة وذكاء في عجلة التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعلمية والفنية.

استنتاجات عامة.

المثقف رجل من الناس يعيش همومهم، يمتلك العلم والمعرفة، له رأي وموقف من قضية من القضايا التي يعيشها مجتمعه، يناضل ويكافح بقلمه ومواقفه، ويبقى ثابتا على التزامه مهما اعترضته العقبات والأزمات.

المثقف إنسان يحمل هما وقضية، وهو إن اشتغل بالكتابة والتنظير، إلا أنه لا يعدم الوسائل والقنوات التي تمكنه من ترجمة ذلك في إجراءات عملية؛ وقد تنبه فوكوزاوا يوكيتشي لأهمية التعليم والمدرسة في تغيير مسيرة التنمية باليابان، وظل متشبثا بها وعانى في سبيل تمويلها وأضحت مؤسسة كيو التي أسسها رقما صعبا في المعادلة التربوية ومنها تخرج العديد من المثقفين والأطر التي صنعت النهضة اليابانية المعاصرة.

تقدم تجربة المثقفين في اليابان والدور المحوري الذي أدوه في صناعة التنمية المحلية والعالمية درسا بليغا لفهم شروط الفعل الواعي والإيجابي للأنتلجانسيا في عمليات التغيير الكبرى؛ فهم الذين تعلموا وخططوا وأنجزوا الفعل التغييري في يابان الميجي ضمن نسق سياسي وتعليمي وعسكري موحد، وحكمته أهداف واضحة ومحددة تتلخص في جعل اليابان نموذجا تنمويا خاصا وفريدا ومنافسا. وهو جانب نفتقده كثيرا في العالم العربي حيث تغيب الرؤية العملية الواضحة ونعيش الصراعات تلو الصراعات لأجل تحقيق أجندة شخصية أو حزبية او قبلية او لخدمة هذا الطرف أو ذاك على الصعيدين الإقليمي والدولي.

انتقلت اليابان من نظام سياسي اقتصادي اجتماعي قديم نحو نظام جديد في شكله وجوهره، ووضع النظامُ الجديد معاييرَ محددة للترقي الاجتماعي تقوم على أساس الكفاءة والتعليم؛ ولا شك أن ذلك احدث شرطا مهما في الفعل التنموي وفي تحقيق مبدأ المساواة؛ من هنا يمكن فهم التنافس الشديد الذي نشأ بين الشباب المتعلم الياباني للالتحاق بالمدارس والجامعات الغربية للحصول على الكفاءة العلمية في مظان تخصصية متعددة عسكرية واقتصادية وإدارية وفنية، وتكفي نظرة سريعة لعينة المناصب العليا بإدارة الميجي ليتبين أن أغلب من تبوأها هم من المتعلمين اليابانيين بالولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وبريطانيا وفرنسا...

من جانب آخر شكل المثقفون اليابانيون قاعدة عريضة على مستوى الأعداد والتخصصات المتباينة والمتعددة واشتغلوا ضمن نسق تنموي وضعت الدولة أركانه وأسسه المحفزة. وكانت الوفرة عنصرا منح الفعل التنموي الطاقم البشري الكفء لإنجاز المخططات الحكومية وتنفيذها على المستويات المختلفة السياسية والدستورية والاقتصادية والعسكرية.

لم يكن التجانس النسقي يعني غياب الخلافات والصراعات الداخلية كما رأينا من قبل، لكنها تمت على أرض الداخل وبمنطق خدمة المصالح القومية من مواقع فكرية أو سياسية متباينة. وهذا ما يمكن ملاحظته من انتفاضة صايغو تاكاموري والصراع المرير الذي خاضه مع أصدقاء الأمس. ورغما عن ذلك اعترف له الإمبراطور بدوره المحوري في صناعة التغيير باليابان الحديثة ودفاعه المستميت عن خصوصيات المجتمع وقيمه الأخلاقية.

اشتغل المثقفون اليابانيون ضمن عقيدة حققت لهم التجانس ومنحتهم الغاية والمعنى في حركتهم الاجتماعية والسياسية، وهي حركة أنتجت إمبريالية يابانية ذات منحى توسعي ومدمر للكيانات المجاورة في الصين وكوريا وروسيا القيصرية؛ بل إن هؤلاء المثقفين هم من صنعوا العهد الجديد والدستور الجديد الذي أرجع السلطة للإمبراطور وحقق الإجماع الوطني في لحظة تاريخية حرجة كانت اليابان في حاجة إلى جمع الكلمة وتوحيد الموقف إزاء التحدي الأمريكي عام 1853 و 1854.

من هنا يمكن القول إن ثورة الميجي هي ثورة المثقفين الذين استبصروا في لحظة تاريخية حرجة ضرورة الوحدة وإعادة البناء(صايغو تاكاموري وأوكيبو طوشيميتشي وإيتو هيروبومي....) و راهنوا على التعليم وعلى الانفتاح على التجارب العالمية لتوفير وقود الثورة الهادئة والفاعلة.

أنتجت التربة الثقافية في اليابان طبقة من المثقفين المستقلين ومثلوا نموذجا حقيقيا للمثقفين الملتزمين الذين شيدوا صرحهم الفكري والتربوي بمنأى عن تدخلات الدولة، ويمثل فوكوزاوا يوكيتشي رقما بارزا ضمن هذا السياق، والمتأمل في سيرته وكتاباته يستنتج مكانة التعليم والترجمة في فكر الرجل والعنت الكبير الذي واجهه أثناء بناء مشروعه التربوي والفكري.ولئن كان الرجل قد أخذ مسافة من رجال العهد الجديد بإدارة الميجي فقد بقي محترما وملتزما بمواقفه المتوازنة والصريحة، كما ظل يراهن على دور المدرسة والتعليم في بناء اليابان الجديدة، بل إنه انخرط في تأسيس المنابر التعليمية والجامعية التي كونت العديد من أطر الإدارة اليابانية الجديدة.

لا يمكن للمثقف أن يؤدي دوره إلا ضمن جماعة من المثقفين تسود بينهم عناصر التكامل والتنسيق ضمن رؤية موحدة تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي إطار يروم تغيير القاعدة السياسية والأمنية والاقتصادية للنظام القديم؛ وتفهمنا تجربة المثقفين اليابانيين أن التحول العميق الذي طرأ يكمن في وجود كم هائل من المثقفين في مجالات المعرفة المختلفة وفي انضباطهم لرؤية تغيير موحدة وضعها الفريق الاستراتيجي الذي أرسى عهد الميجي.

من جانب آخر يمكن للنخب العربية أن تستفيد من تجربة المثقفين اليابانيين ودورهم في بناء نموذج تنموي محلي من خلال المنابر الثقافية والمسؤوليات الحكومية والخاصة؛ والمتأمل في وضع المثقف العربي يستنتج ضعف انخراط الأنتلجنسيا العربية في التحولات الجارية على المستويات الاقتصادية والسياسية، ونخص بالذكر هنا الدور القيادي الذي يجمع الشتات ويحدد الفكرة ويحقق النجاح والفعالية التنموية.

يستطيع المثقفون في السودان وفي المغرب والجزائر وتونس وغيرها من البلدان، صياغة المدونات وتأجيج الاحتجاجات، لكن تنقصنا الفعالية لتحقيق خاصية الإجماع واقتصاد الوقت والجهد لتحقيق التنمية الشاملة بأبعادها المختلفة والمتعددة، على غرار ما قام به غرامشي في إيطاليا عندما نجح بشكل كبير في تجسيد فكرة الكتلة التاريخية أو عندما اقتبس منه الجابري الفكرة وحاول أن يجسدها في الثقافة السياسية بالمغرب ما سمح ببداية التحالف المهم الذي تم بين أكبر حزبين مغربيين (الاتحاد الاشتراكي وحزب الاستقلال).

يغيب عنا في العالم العربي بشكل كبير، العملُ المؤسساتي الذي يحتضن المثقفين ويمنح أعمالَهم خاصية الاحتضان الاجتماعي الذي يدفع بها نحو آفاق النجاعة والتوهج؛ كما أن الثقافة الحزبية السائدة غيبت حضور المثقفين لصالح الشعبوية التي لا تؤسس لاستمرارية الإصلاح والتغيير وهما أبرز اهتمامات المثقفين.

لا يمكن لتنظيرات المثقفين أن تنتج تنمية أو إصلاحا أو تغييرا إذا فقدت الحاضنة الاجتماعية، وأعتقد أن المثقف بقدر ما يحتاج إلى كاريزما تحقق له الجاذبية والتأثير فهو مطالب بأن يكون جزءا من المجتمع الذي يمثله وينتمي إليه.

يؤثر التشرذم السياسي والإثني على فعالية أداء المثقف العربي، فالشتات والتيه السياسيين أنتجا فراغا للفعل الإصلاحي والتغييري والتنموي، وعوض وحدة الفعل الثقافي وتمتين أداء المثقفين تشتت الجهود بفعل البلقنة السياسية وضمُر تأثير المثقفين في الدفع بالمجتمعات العربية نحو التنمية والإصلاح.

على مستوى آخر لا زال بناءُ الدولة العربية في حالة سيولة وعدم استقرار ما يؤدي إلى صعوبة فعل المثقفين حيث تتعدد الرؤى(حالة السودان مثلا) بتعدد مواقع المثقفين وانتماءاتهم السياسية والحزبية والإيديولوجية وهذا ما يسبب حالة التشرذم ويعقد من أدورا المثقف العربي ويجعل الشارع السياسي فاقدا لبوصلة النجاعة والفعالية.

ضمن هذا السياق يصبح الرهان على التعليم وأدواره التنموية بالغ الأهمية إذ يمكِّن من تكوين نخب متعلمة قادرة على منح رهان التغيير والإصلاح النِّحلة الكفيلة بقيادة المجتمع نحو الأدوار التاريخية الكبرى والمتميزة.

وتفيدنا تجربة فوكوزاوا يوكيتشي في استلهام دور المثقف المتعلم والمتنور، رغم أساليب الحصار والتشويه، أثناء صياغة معالم التفوق التعليمي والتربوي ومن ثمة السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

يحتاج المثقف إلى مساحة من الزمن وإلى أفكار مصاغة بدقة متناهية تكون مهيأة للتطبيق والإنجاز، إذ لا يستساغ إنتاج مدونات لا تمت بصلة إلى أنين المجتمعات وعللها المزمنة، بل تكون من صميم الحالات المعيشة التي تتطلب نوعا من المعالجة الدقيقة؛ وهنا تكمن أهم معالم الفعل الثقافي المنشود.

لا ينبغي تصور المثقف دائما بوجهه المشاكس والمعارض الذي يخشى الإجماع ويقف في وجه استبداد السلطة، بل تفهمنا تجربة المثقفين اليابانيين أهمية الإجماع وضرورة تجسيده على أرض الواقع، فمثلما أننا بحاجة إلى تجسيد تصوراتنا على أرض الواقع بقدر ما نحن بحاجة إلى الجماعة أحيانا كثيرة وتكييف مواقفنا بالشكل الذي يجنبنا هدر الجهود والدخول في صراعات لا طائل من ورائها.

يعيش العالم العربي فترات سياسية حرجة ووضعا يتسم بأطوار انتقالية بطيئة نحو الديموقراطية ونجاعة الفعل التنموي، ويتطلب ذلك نوعا من النقد لآرائنا وتنظيراتها للدولة والمجتمع والاقتصاد؛ ويسهم المثقفون بدور بارز في ترسيخ التصورات وتأصيلها وإيجاد المنافذ المثلى لأجراة الأفكار والمثل، ولعل ذلك ما يمنح المثقفين الأدوار التاريخية المتميزة.

المراجع باللغة العربية.

- إدوارد سعيد، خيانة المثقفين، النصوص الأخيرة، ترجمة أسعد الحسين، دمشق دار نينوى للنشر والتوزيع، ، 2011.
- باتريك سميث، اليابان، رؤية جديدة، ترجمة سعد زهران، سلسلة عالم المعرفة، عدد 268، الكويت المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب،2001
- رءوف عباس، التنوير بين مصر واليابان: دراسة مقارنة في فكر رفاعة الطهطاوي وفوكوزاوا يوكيتشي، القاهرة، ميريت للنشر والمعلومات 2001.
- رايشاور أدوين، اليابانيون، ترجمة ليلى الجبالي، سلسلة عالم المعرفة، عدد 136، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،
- رشاد عبد الغفار، التقليدية والحداثة في التجربة اليابانية، الطبعة الأولى، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، 1984.
- شعر محمود محمد ، دراسة في البناء الحضاري، محنة المسلم مع حضارة عصره، كتاب الأمة، طبعة أولى، مطابع مؤسسة الخليج للنشر والطباعة، 1409هـ/1989م.
- ضاهر مسعود، "العرب واليابان، أضواء على تجربة التحديث اليابانية"، مجلة الوحدة، السنة الثامنة، عدد 85، 1991.
- قنديل أحمد بهي الدين ، الثقافة السياسية اليابانية، مجلة أوراق آسيوية، العدد 30، فبراير 2000، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة
- كورودا ياسومازا ياسومازا، التحديث والاغتراب في اليابان، مجلة المستقل العربي، عدد 69، سنة 1984.
- المحجوبي علي، النهضة الحديثة في القرن التاسع عشر، لماذا فشلت بمصر وتونس ونجحت باليابان، تونس، سراس للنشر، 1999.
- يوكتشي فوكوزاوا، سيرة فوكوزاوا يوكيتشي، ترجمة كامل يوسف حسين، أبو ظبي، الإمارات العربية المجمع الثقافي،2001.

المراجع باللغة الفرنسية.

- Dictionnaire historique du Japon , 295. Mori Arinori (1847-1889).
- Ivan Morris, La noblesse de l'échec .traduit de l'anglais par Suzanne Nitillard.Gallimard, Paris, 1980.

- Jean-François Sabouret ; L'éducation nippone: passé, présent. La société du diplôme. Dans : Japon Le consensus : Mythe et réalité, Economica Paris, 1984.
- John David Lu. Japan, a Documentary History, , Sharpe Japan Publié 1997
- lee o-Young,Smaller is better,traduit de l'anglais par Jean Martel. Masson. Paris, 1988.
- L'expérience du Japon en matière d'éducation, institut de coopération internationale, agence Japonaise de coopération internationale, Novembre 2005.
- Marius B. Jansen, The Emergence of Meiji Japan,
- Marius B. Jansen, The Making of Modern Japan, Harvard University Press, 2000.
- Oliver Robert Tarbell, Leadership in Asia, Persuasive Communication in the Making of Nations, 1850-1950, University of Delaware Press ,1989.
- Pierre Lavell, La pensée politique du Japon contemporain (1868-1989) Que sais-je ? P.D.F, 1er édition, 1990.
- René Grousset et Emile Léonard, Histoire universelle 3, Editions Gallimard, 1958.
- Richard Samuels,Machiavelli's children leaders and their legacies in Italy and Japan,Cornell University Press, 2005.
- Shanssaku Nishikawa.Fukuzawa Yukichi-1835-1901, revue perspectives.Vol.13.n3-, unesco.Bureau international d'éducation. Paris. 4.septembre, decembre1993.
- Volle, Jacques, Comment les japonais qui produisaient mal, produisent-ils maintenant trop bien? Boulogne- Billancourt : Hommes et techniques, Cedex, France 1982 .

إشكالية الفساد السياسي بماليـزيا: الواقع وآفاق الإصلاح

The problem of political corruption in Malaysia: reality and prospects for reform

المحجوب لال، دكتوراه في الفكر السياسي الإسلامي، المغرب.

الملخص

استطاعت ماليزيا أن تحقق معدلات نمو اقتصادي جد عالية في العقود الأخيرة، خاصة منذ تولي مهاتير محمد رئاسة الحكومة عام 1981، كما نجحت في تخفيف معدلات الفقر والبطالة والتفاوت الاجتماعي بين المواطنين، إلا أنها في مجال محاربة الفساد السياسي والاقتصادي، ما يزال يصنف أداء ماليزيا في هذا المستوى بالضعيف، لأسباب متعددة، وتحاول الدراسة بسط هذه الأسباب، واقتراح مدخلات يمكن أن تساهم في مكافحة الفساد، لما لمواجهة هذه الظاهرة السلبية من أثر إيجابي على الوضع الاقتصادي والديمقراطي بالبلاد.

الكلمات المفتاحية: ماليزيا ـ الفساد ـ القوانين ـ السياسات الاقتصادية ـ العملية الانتخابية.

Abstract:

Malaysia has been able to achieve very high economic growth rates in recent decades, especially since Mahathir Mohamad became prime minister in 1981. It has also succeeded in reducing poverty, unemployment, and social inequality among citizens. However, in the fight against political and economic corruption, Malaysia's performance is still classified at This level as weak, for various reasons, and the study attempts to simplify these reasons and to suggest inputs that can contribute to the fight against corruption because facing this negative phenomenon has a positive impact on the economic and democratic situation in the country.

Keywords: Malaysia - corruption - laws - economic policies - the electoral process.

مقدمة:

يشكل الفساد عقبة خطيرة لسيادة القانون والتنمية المستدامة. حيث أقرت الدول الأعضاء بالأمم المتحدة بأن للفساد أثر سلبي يعوق النمو والتنمية في المجال الاقتصادي، ويزعزع ثقة الجمهور ويقوض الشرعية والشفافية ويَحول دون سن قوانين عادلة وفعالة، فضلا عن إدارتها وإنفاذها والاستناد إليها في إصدار الأحكام القضائية، وأكدت أيضا أهمية سيادة القانون باعتبارها عنصرا أساسيا في التصدي للفساد ومنعه[1].

وقد اعتمدت الجمعية العامة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بالقرار 4/58 في عام 2003 ودخلت حيز النفاذ في كانون الأول/ديسمبر 2005. وتمثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أول صك ملزم قانونا لمكافحة الفساد. وتقدم الاتفاقية مجموعة شاملة من المعايير، والتدابير والقواعد التي ينبغي أن تطبقها جميع الدول الأطراف في الاتفاقية لتعزيز نظمها القانونية والتنظيمية لمكافحة الفساد. وتقدم الأمم المتحدة المساعدة للدول الأعضاء في تنفيذ الاتفاقية وأيضا في تعزيز القدرات لمنع الفساد، واكتشافه والتحقيق فيه، ولتنفيذ برامج لتعزيز الشفافية، والنزاهة والمساءلة في مؤسسات العدالة الجنائية وسيادة القانون.

غير أن التزام الدول بالمعايير الأممية لمحاربة الفساد، سواء منه الفساد الاقتصادي أو السياسي، ليست في المستوى نفسه، ويكاد يوجد ترابط بين مستوى ديمقراطية النظام السياسي في الدول وبين مستوى الفساد فيها؛ حيث كلما كانت الدولة أكثر ديمقراطية، إلا وتم تجفيف مداخل الفساد وإضعاف آليات عمله واشتغاله، والعكس صحيح، إذ كلما ضعف المستوى الديمقراطي في النظام السياسي، إلا وتزايدت فرص الفساد وانتشاره، بسبب غياب المراقبة والمحاسبة، وضعف عمل القوانين الزاجرة، فضلا عن ضعف المؤسسات المكلفة بمحاربة الفساد.

ولأن ماليزيا، وهي النموذج الذي تم اختياره للدراسة، ما تزال إلى حدود اليوم، تصنف في خانة "الدول الاستبدادية والديمقراطية في الآن نفسه"[2]، بمعنى أنها تعيش في وضع هجين من الناحية السياسية والديمقراطية، فإن ذلك يدعو إلى البحث في مستوى ومداخل انتشار الفساد في البلاد، وآليات مجابهته ومحاربته، سواء من لدن السلطة الحكومية أو من قِبل المجتمع المدني والسياسي.

وبغية الوصول إلى نتائج علمية أو أكثر دقة لدراسة العناصر أعلاه، تم الاعتماد على المنهج النقدي/التحليلي، باعتبارهذا المنهج المزدوج، هو الأنسب لمقاربة موضوع البحث، وذلك من خلال تحليل البيانات والتقارير والاستراتيجيات المعتمدة والمرتبطة بملف الفساد بماليزيا، مع تقديم قراءة نقدية لعناصرها ومخرجاتها، بما يسعف على إقراروتأكيد البعد المعرفي والموضوعي للمخرجات الواردة في البحث.

وسنتناول هذه الأبعاد من خلال المحاور الثلاثة الآتية:

أولا: مقاربة إشكالية الفساد: بين مهاتير والحزب الإسلامي.

ثانيا: مؤشر مدركات الفساد بماليزيا.

ثالثا: الفساد الانتخابي وفرص المعالجة.

وسنختم الدراسة بخلاصة عامة، تتضمن أهم المقترحات والتوصيات التي يمكن أن تساهم في معالجة الإشكالات الواردة في متن الدراسة.

أولا: مقاربة إشكالية الفساد: بين مهاتير والحزب الإسلامي.

أ- مداخل الفساد في ماليزيا:

يُعَدُّ الفساد من أخطر الآفات المهدِّدة لاستقرار الدولة وقوتها وحضورها بين الشعوب والأمم، ولذلك يوصف أنه سُوس بنيان السياسة وأرضتها، بما هي -أي السياسة- عدلٌ بين الناس، وتحقيقٌ لمصالح الجماعة، وحسن إدارة الموارد والمقدرات بكفاءة ونزاهة. وبمقدار ما تنجح الدولة ومؤسساتها في تشخيص الفساد، وإيجاد الحلول الضامنة لمجابهته، وسَدِّ منافذه ومدخلاته، بقدر ما تتمكن من تحقيق نهضتها الاجتماعية والسياسية والثقافية، ورفع مكانتها ووزنها على الصعيد العالمي، فضلا عن ضمان مستويات عليا من السيادة على القرار الوطني.

وفي الحالة الماليزية، وَجد الفساد ـ سواء منه السياسي أو الاقتصادي ـ منافذ عدة، مكنته من الاستمرار والتطور، وهنا لابد من الإشارة إلى أن الفساد السياسي يعد المدخل الأساس للفساد الاقتصادي، بمعنى أن الأخير يتغذى ويتقوى بالأول، وسيتبين ذلك من خلال المداخل التالية للفساد بماليزيا:

أولا: السياسات الاقتصادية الجديدة[3]؛ ذلك أن هذه السياسات جعلت من التمييز الاقتصادي لصالح الساكنة الأصلية جزءا أساسيا من عناصرها. صحيح أن هذا التمييز كان يروم تقليص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية القائمة بين الصينيين أساسا وبين الملايو، إلا أنها أقامت في ماليزيا اقتصاديين متوازيين، اقتصاد ليبرالي حر تتنافس فيه المقاولات الوطنية والدولية، موازٍ لاقتصاد ريعي تنتشر فيه شبهات الفساد، هذا الاقتصاد الموازي تتحكم فيه الحكومة، ويقوم أساسا على الهبات والدعم الموجه للأفراد والهيئات، وغالبا ما يُستخدم كوسيلة من الحكومة لشراء دعم وولاء رجال الأعمال الملايو.

ثانيا: تقييد الحقوق والحريات؛ عبر القيود المفروضة على الحقوق السياسية الأساسية، والتضييق على حرية الصحافة والإعلام، وعلى الحق في التجمع والحريات المدنية، فضلا عن سوء توزيع الدوائر الانتخابية[4].

ثالثا: اختلال الحملة الانتخابية؛ ومن هذه الاختلالات أنّ قوانين الحملات الانتخابية والأحزاب السياسية في ماليزيا ضعيفة وغير فَعَّالة، وغير صارمة بشكل كافٍ لتحد من الممارسات الفاسدة، فهذه القوانين لا توجب إعلان الأصول والممتلكات الخاصة بمسؤولي الحزب والنواب، ولا تضع أي قيود على التبرعات أو النفقات خارج فترة الحملة الانتخابية. ورغم اعتقاد المواطنين أنّ تمويل الحملات الانتخابية يُنتهك بأشكال مختلفة، إلا أنه نادرا ما يتم معاقبة المخالفين[5].

رابعا: سلطة المال الانتخابي؛ وهنا لابد من التذكير بأن المادة 19 من قانون الانتخابات تُقَيِّدُ المرشحين فيما يتعلق بالإنفاق خلال الحملة الانتخابية، فقد تم تحديد 200.000 رينغت (56000 دولار) كحد أقصى لهذا الإنفاق، إلا أنّ الرقم المحَدَّدِ يتم تجاوزه بشكل كبير من لدن المرشحين[6]، ولأن قدرة الأحزاب المشكلة للحكومة على الوصول إلى المال واستثماره انتخابيا أكبر من قدرة أحزاب المعارضة، فإن التحالف الحاكم لم يتفاعل بالشكل اللازم مع انتقادات المنافسين والمراقبين بخصوص المال الانتخابي.

إذن، للفساد السياسي في ماليزيا مداخل عدة، تتركز في ثلاثة أبعاد، أولها وجود سياسات اقتصادية توفر مخصصات وامتيازات للساكنة الأصلية، حيث تنتشر في هذه المخصصات شبهات الفساد. ثانيها وجود قوانين مكبلة لحرية الإعلام والتعبير ولعمل منظمات المجتمع المدني، وثالثها، وجود فساد انتخابي سواء عبر القوانين الانتخابية أو خلال الحملات الانتخابية أو التمويل الانتخابي.

ب . رؤية مهاتير لآليات محاربة الفساد:

نجحت ماليزيا في تشخيص علل الفساد وأعطابه، لكنها لم تنجح بالكفاءة نفسها في مواجهته ومحاربته، ويتبين هذا الأمر من خلال قول محمد مهاتير[7]: الفساد موجود في كل مكان. لا توجد أمة أو دولة خالية منه، والقضاء عليه بنسبة مائة في المائة أمر مستحيل، إلا أنه يمكن التقليل من آثاره بشرط ألا يكون قد وصل إلى مرحلتين حرجتين: المرحلة الحرجة الأولى عندما يظل الفساد سرا بينما تكون ضوابط الاتصال قد تكونت وامتدت بين المسؤولين الصغار والكبار. في هذه المرحلة سوف يقبل الموظف الصغير الرشوة، ويذهب لاقتسامها مع الكبير أو العكس، وعندما يحدث ذلك سوف يحمي كل منهم الآخر صغيرا أو كبيرا. وقد يشمل أعلى المستويات بمن فيهم وزراء وسياسيين وربما القضاة والمسؤولين عن إنفاذ القانون، وعواقب هذه المرحلة من الفساد واضحة. المرحلة الحرجة الثانية من الفساد هي عندما يصبح علنيا ومقبولا كمسلك عام من قِبل المجتمع. أحيانا يُعتبر الراتب غير الكافي سببا لتقديم الرشوة. ولو كان ذلك صحيحا، لما قبل كبار الموظفين والوزراء الرشوة. والواقع أن أصحاب الرواتب العالية، أيا كان علوها، يطلبون رشاوى أكبر، فالجشع الإنساني ليس له حدود[8].

وحين تحدث مهاتير عن علاج إشكالية الفساد، قال: المرض الذي يهاجم المجتمع هو الفساد الذي يمارسه المجتمع نفسه، والعلاج هو تخليص المجتمع من الفساد وليس رفض ما قد يُعتبر رمزا

للفساد، أي ثروة المرشح أو الحزب. وللقضاء على الفساد وآثاره، ينبغي على كلّ أو معظم أفراد المجتمع أن يتجنبوا كل صوره[9]. وهكذا يرى مهاتير أنّ المؤسسات المكلفة بعلاج الفساد يمكن أن يطالها هي نفسها عملية الإفساد.

انطلاقا من رؤية مهاتير لإشكالية الفساد بماليزيا وآليات علاجه، يمكن تسجل ملاحظتين أساسيتين: الأولى: أنّ الحزم الواضح الذي يتحدث به مهاتير عن دور الدولة والنظام والمؤسسات في مختلف القضايا، الاقتصادية والتنموية والاجتماعية، لا يكون بالقوة ذاتها حين يتحدث عن إشكالية الفساد بالبلاد.

والملاحظة الثانية، أنّ دور المجتمع بالصيغة التي يقدمها مهاتير في مجابهة الفساد دور ذاتي وجزئي، لارتباطه بتحصين الفرد لنفسه من الفساد، دون أن يتعداه إلى محاربته على مستوى البنية العامة للمجتمع أو الدولة، وإرادة الانتقال في محاربة الفساد من المستوى الذاتي إلى المستوى العام، بشكل جماعي أو منظم أو مؤسساتي، تعترضه موانع حقيقية، في القاعدة وفي الشكل.

فأما المانع الأساس من جهة القاعدة والمبدأ، فيتجسد في تضييق الدولة على الفعل المدني والحقوقي، ومحاصرة مجال تأثيره في الحياة السياسية والعامة. وأما المانع من جهة الشكل والأداة، فيتعلق بالمنع الذي يطال الأشكال المجتمعية الممكنة لمحاربة الفساد، بما فيها المظاهرات والوقفات الاحتجاجية والندوات التأطيرية والجماهيرية.

ت- الحزب الإسلامي وإشكالية الفساد.

يرى الحزب الإسلامي الماليزي[10] أنه استطاع تجنب مشاكل الفساد لعاملين؛ الأول: التزام أعضاء الحزب بالقيم الإسلامية. والثاني: الالتزام بالمبادئ الديمقراطية. لكن الحزب نفسه يَعترف أنّ بعض الانزلاق قد يقع خلال فترات معينة، لاسيما خلال الانتخابات[11].

ويركز الحزب الإسلامي في محاربة الفساد بين أعضائه على المداخل الثلاثة التالية، وهي:

أولا: انتظام عقد جلسات تكوينية ودينية، بغية التوعية والتعريف بخطورة الفساد وآثاره السلبية. ثانيا: تقديم المثال والقدوة، حيث يغلب على قادة الحزب التواضع والبساطة في العيش، وعدم التكلف أو البذخ في الإنفاق. ثالثا: الطاعة والانضباط لقواعد الحزب ودستوره، القائم على مبادئ الدين، والتي بالضرورة تضبط قواعد السلوك.

ومن الناحية العملية، ولمواجهة ثقافة الفساد أو سلوكياته بين قادة الحزب، أوجد الحزب الإسلامي "نظام أمين المظالم"، وهو الذي يراقب امتثال الأعضاء والمسؤولين للمعايير الأخلاقية، نظام يلزم القادة بإعلان ممتلكاتهم وثرواتهم، كما توجد لجنة خاصة للتحقيق في أي اختلال أو شبهات أو شكاوى يتقدم بها عضو في الحزب ضد أي مسؤول أو قيادي بالحزب[12].

وعلى المستوى العام، قال عبد الهادي أوانج، رئيس الحزب الإسلامي[13]: إنّ أول بوابة لمحاربة الفساد هي بوابة التربية والتعليم، ثم إيجاد القانون العادل، ولنا أن نرى أنّ أغلب العقوبات المتعلقة بالفساد تدخل في نطاق التعزير، أي أنها لا تتعلق بالحدود ولا بالقصاص، وهذا مدعاة للاجتهاد في هذا المضمار.

ثانيا: مؤشر مدركات الفساد بماليزيا.

يؤثر انتشار الفساد وسيادته بالمجتمع، على معدل النمو الاقتصادي قدر تأثيره على النظام السياسي عامة، "وعندما يمارَس الفساد علنيا، ويصبح أمرا عاديا، تكون آثاره على الدولة أكثر سوءا، وتصبح الحكومة ضعيفة، لأنه في كل مرة تقبل فيها رشوة، تخسر الحكومة عائدا أو تنحرف عن المسار الصحيح"[14]. وقد أدرك مهاتير مبكرا مدى اعتماد الاقتصاد الماليزي على الاستثمار الخارجي، ولذلك عمل وحكومته، على تبني لغة الشفافية في المعاملات الاقتصادية[15]، بغية توطين المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

وللتعرف على ترتيب ماليزيا في مؤشر مدركات الفساد، يمكن الاستعانة بتقارير منظمة الشفافية الدولية[16]، خلال الفترة الممتدة بين 2006 و2017، وهو ما نجمله في الجدول التالي:

جدول رقم 01	ترتيب ماليزيا في مؤشر مدركات الفساد بين 2006 و2017.	
السنة	ترتيب ماليزيا	مجموع الدول
2017	47	180
2016	49	176
2015	50	167
2014	52	167
2013	50	167
2012	49	167
2011	50	167
2010	56	178

2009	56	180
2008	47	180
2007	43	179
2006	44	163

يتبين من خلال الجدول أعلاه، أنّ ماليزيا لا تحقق التقدم المطلوب في مؤشر مدركات الفساد على الصعيد الدولي، بل إنها بدأت تتراجع في تقارير مختلفة، خصوصا بعد 2008، حيث وُجهت لحكومة نجيب عبد الرزاق[17] اتهامات متواصلة بشأن مزاعم فساد.

وبالرجوع إلى تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2018، نجده يؤكد على دور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد، داعيا المجتمع العالمي، بما فيه ماليزيا، إلى اتخاذ الإجراءات التالية للحد من الفساد:

- يجب على الحكومات والشركات القيام بالمزيد من أجل تشجيع حرية التعبير، والإعلام المستقل، والمعارضة السياسية، والمجتمع المدني المنفتح والمتفاعل.
- يجب على الحكومات التقليل من الأنظمة الخاصة بوسائل الإعلام، بما في ذلك الإعلام التقليدي والحديث، وضمان أنّ الصحفيين يمكنهم العمل دون خوف من القمع أو العنف.
- يجب على المجتمع المدني والحكومات تعزيز القوانين التي تركز على الوصول إلى المعلومات.
- يجب على الحكومات ضمان الوصول إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية ومواءمتها مع الاتفاقات الدولية وأفضل الممارسات.
- يجب على الحكومات والشركات الكشف بشكل استباقي[18] عن معلومات المصلحة العامة ذات الصلة في البيانات المفتوحة[19]. لأن الإفصاح الاستباقي عن هذه البيانات، بما في ذلك الميزانيات الحكومية وملكية الشركات والمشتريات العامة وتمويل الأحزاب السياسية، يتيح للصحفيين والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية المتضررة، تحديد أنماط السلوك الفاسد بشكل أكثر كفاءة.

وأوضحت المنظمة أنّ هذه الالتزامات المذكورة، تساعد على تعزيز الشفافية والمساءلة مع تقليل فرص الفساد. ومع ذلك، من المهم ألا تقوم الحكومات بالاستثمار فقط في إطار قانوني مناسب لمثل هذه القوانين، بل تلتزم أيضا بتنفيذها.

إنّ الإشكال الرئيس الذي يواجه ماليزيا في حربها على الفساد، يتمثل في ضعف الإرادة السياسية لإنفاذ القوانين واللوائح الحالية أو القائمة الرامية إلى الحد من الفساد، مع تسجيل ضعف كبير في

أداء وكالة مكافحة الفساد، ولجنة الانتخابات، وجهاز القضاء وغيرها. ومن المهم الانتباه إلى أنّ جسر الانتصار في الحرب على الفساد ومواجهته، موصول بتوسيع نطاق الديمقراطية، والحريات المدنية، واستقلالية القضاء، باعتبارها أساس البناء السياسي، وأنّ معالجة هذه القضايا يؤدي إلى تجفيف منابع الفساد وتشديد الخناق المؤسساتي عليه.

ثالثا: الفساد الانتخابي وفرص المعالجة.

أ- تأسيس تحالف وطني ضد فساد الانتخابات.

رغم الضمانات الحكومية المعلن عنها لإجراء انتخابات ديمقراطية، إلا أنّ مجموعة كبيرة من المنظمات غير الحكومية، ونشطاء المجتمع المدني والسياسي، يؤكدون أنّ العملية الانتخابية في ماليزيا ليست حرة ولا عادلة، وأنها تفيد التحالف الحاكم بشكل لا لبس فيه. حيث أثاروا جملة قضايا، بما في ذلك الغش، وعدم المساواة في الوصول إلى وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الحكومة، والتصويت البريدي، وعدم استخدام الحبر الذي لا يمحى لعرقلة الاحتيال أثناء التصويت، والمخالفات في سجل الناخبين، ونزاهة مفوضية الانتخابات[20].

ولمواجهة الإشكالات المرصودة، اتسعت خلال التسعينيات الأخيرة دائرة حركات الاحتجاج الداعية للإصلاح السياسي، بما فيها الجانب الانتخابي، ومن أشهر هذه الحركات: "الائتلاف من أجل انتخابات نزيهة وعادلة The Coalition for Clean and Fair Elections"، والمعروفة باسم Bersih والتي تعني "نظيفة" بلغة الملايو، وقام الائتلاف بدور كبير في تنشيط أجندة الإصلاح السياسي بالبلاد، وتقوية الأصوات الداعية للإصلاح عبر الحوار الوطني.

تأسست حركة بيرسيه في نوفمبر 2006، ونَظمت الحركة تَجَمُّعها الأول في 10 نوفمبر 2007، واجتذبت عشرات الآلاف من المواطنين إلى أربعة أماكن عامة في وسط المدينة، لكن المظاهرة اعتُبرت غير قانونية لعدم حصولها على الترخيص القانوني، وقوبلت بالعنف من لدن الأمن، الذي استخدام الغاز المسيل للدموع ورشاشات المياه لتفريق الحشود[21]، رغم تأكيد الحركة المستمر أنها تدافع عن أمور دستورية، تتعلق أولا بحق المواطن في الحرية، والحق في انتخابات نزيهة وشفافة، ثم الحق في التجمع وتكوين الجمعيات.

مميزات الحركة:

تميزت حركة بيرسيه بمظهرين أساسيين؛ الأول: أنها نأت بنفسها عن الانتماء الرسمي لأي حزب سياسي، وعَرَّفت نفسها أنها حركة مجتمع مدني تنادي بالتغيير في النظام السياسي الماليزي. والثاني: أنها آمنت أنَّ الإعلام الرسمي لن يستطيع تجاهل مطالبها، وأنَّ تناول ما يتعلق بها من أخبار بصورة غير حيادية سيدفع المواطنين إلى البحث عن الحقيقة في الإعلام البديل، ولذلك عملت على استثمار

وسائل التواصل الاجتماعي للاتصال والتواصل مع المواطنين، وهو ما وفر لها فرصة مناسبة لإيصال رسالتها السياسية لأكبر قدر ممكن من الناس، وخصوصا للطبقة المتوسطة.

وقد مكنتها الميزة الأولى من تلقي الدعم السياسي والشعبي من مختلف المكونات العرقية والاثنية بالبلاد. ومكنتها الميزة الثانية، من النجاح في الاستفادة من منصات وسائل الإعلام الاجتماعية لإيصال المعلومات، ومجابهة تحكم السلطة في الإعلام التقليدي، وتعبئة مؤيديها وتنظيمهم، وبالتالي التحول إلى قوة حقيقية في الساحة السياسية والمدنية الماليزية المنادية بالإصلاح والتغيير.

تحركات ميدانية:

في أوئل 2011 انتقدت بيرسيه الحكومة لاستمرار تقاعسها عن الإصلاح الانتخابي، وحددت موعدا جديدا للتظاهر في 09 يوليو، وطالبت بثلاثة أسابيع كحد أدنى للحملة الانتخابية، وتعزيز المؤسسات العامة، ووقف الفساد وغيرها... لكنها مرة أخرى . لم تحصل على الترخيص القانوني، ولذلك اعتُقل أكثر من 1600 مشارك في التظاهرات، والذين أُطلِق سراحهم بنهاية اليوم. وتفاعلا مع هذه التحركات، أنشأت الحكومة لجنة برلمانية لمواصلة دراسة قضية الإصلاح الانتخابي، لكن تقريرها الختامي الذي تضمن 22 توصية لم يستجب لتطلعات بيرسيه، ولذلك دعت لجنة الانتخابات إلى الاستقالة، ودعت المراقبين الدوليين للإشراف على انتخابات 2013، وبدأت الحركة التحضير للمسيرة الثالثة في 28 أبريل 2012[22].

وفي 28 أبريل 2012، نظمت بيرسيه مظاهرة واسعة النطاق في كوالالمبور للضغط من أجل الإصلاح الانتخابي، وكانت تلك المظاهرة هي التجمع الثالث من نوعه في السنوات الأخيرة، والتي نجحت في جذب عشرات الآلاف من المواطنين إلى ساحة الاستقلال Dataran Merdeka، مما أثار رد فعل الحكومة، التي اتهمت المنظمين بمحاولة إثارة الشغب العنصري، وزعزعة الاستقرار السياسي للبلاد[23]، وهي تُهَمٌ دأبت السلطة التنفيذية على إطلاقها في وجه كل مسعى سياسي من لدن المنظمات الحزبية والمدنية لإصلاح نظام الحكم.

إذا كانت العملية الانتخابية في ماليزيا قد تميزت بإيجابيات عدة، ومنها إجراؤها في وقتها، أي أنها اتسمت بالانتظام واحترام آجال الاقتراع منذ الاستقلال إلى اليوم، مع سمة سياسية أساسية تتمثل في التسليم العام والاعتراف الجماعي بنتائج هذه الانتخابات، إلا أنّ ما يشوبها من ممارسات مخلة بمبدأ الشفافية والوصول إلى المعلومة، ووسائل الإعلام الحكومية، والتضييق على الأحزاب المعارضة، كلها تؤدي إلى الإساءة لصورة التنافس الانتخابي بالبلاد، ويزيد من فرص الفساد السياسي وتبعا لذلك الفساد الاقتصادي.

ويستدعي إصلاح المنظومة الانتخابية، كسبيل لمكافحة الفساد وتضييق الخناق المؤسساتي عليه، القيام بما يلي:

. الأول: تحييد اللجنة العليا للانتخابات عن سلطة الحكومة، أو تأثير الأحزاب المشاركة في التحالف الحاكم.

. الثاني: إعادة توزيع الدوائر بما يضمن العدالة السكانية في مجموع الدوائر بصرف النظر عن الطبيعة الإثنية والعرقية التي تسكنها، وبعيدا عن حسابات الفوز والخسارة الخاصة بالتحالف الحاكم.

. الثالث: إتاحة المجال الإعلامي الحكومي أمام المعارضة بكل تشكيلاتها، تبسط عبره رؤيتها السياسية تجاه المنجز الحكومي، وتمكينها من مجال تواصلي عام، لتقديم أفكارها وبرامجها السياسية لعموم الناخبين.

. المستوى الرابع: ضبط النفقات المالية الخاصة بالحملات الانتخابية، من جانب مصادر التمويل وآليات الصرف ومجالاته، ثم آليات المتابعة والمراقبة البعدية.

. الخامس: فتح المجال السياسي أمام لجان مراقبة الانتخابات، من داخل البلد وخارجه.

ومن شأن تنزيل مجموع الإصلاحات المقترحة من لدن بيرسيه، الإسهام في منع السلوكيات المشوبة بالفساد، وضمان الشفافية والمصداقية والنزاهة في العملية الانتخابية، وهي مداخل تحقيق الثقة العامة في النتائج الانتخابية، التي بدورها تعزز تصنيف ماليزيا على المستوى السياسي، ويسهل عليها الانتقال من دولة شبه ديمقراطية إلى دولة ديمقراطية.

خاتمة:

نجحت ماليزيا في خلق نموذجها الاقتصادي والتنموي المتميز، والذي بفضله تم تقليص معدلات الفقر والهشاشة والبطالة، والرفع من مستوى الدخل الفردي والقومي، وذلك عبر سياسات اقتصادية متواصلة ومتكاملة، منذ الاستقلال إلى اليوم، غير أن هذه السياسات، ظلت رهينة لهاجس التفاوت الاقتصادي بين الأعراق المكونة للمجتمع الماليزي، مما حدا بالدولة إلى تبني سياسات التمييز الإيجابي لصالح الساكنة الأصلية، الأمر الذي كان له انعكاس سلبي، تمظهر عبر ثلاث مستويات:

الأول أنه خلق التمييز بين المواطنين، حيت قسمهم إلى ساكنة أصلية وأخرى غير أصلية، والحال أن محاربة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية يجب أن تقوم على أساس الوضع الاجتماعي للمواطن وليس على أساس الانتماء العرقي والإثني.

الثاني، أن هذه الامتيازات شابها فساد، كما استغلتها الحكومة لأجل دعم رجال أعمال يوالونها، والأمر الثالث، أن هذه الامتيازات جعلت لماليزيا اقتصادين متوازيين، أحدهما حر منفتح على التنافس، والثاني ريعي تنتشر فيه شبهات الفساد، كما أدى هذا الأمر إلى التأثير على سرعة تجاوب ماليزيا مع التحديات التقنية والرقمية الجارية، خاصة في ظل المنافسة القوية من الدول المجاورة.

وتبين أن القوانين الانتخابية هي من مداخل الفساد السياسي في ماليزيا، مما يستوجب معالجتها بإدخال ما يلزم من إصلاحات، وفق مقترحات القوى المدنية والحقوقية والحزبية بالبلاد، خاصة حركة بيرسيه، لما لذلك من أثر إيجابي على إصلاح مدخلات ومخرجات العملية الانتخابية، وتبعا لذلك تخفيف الفساد في البلاد.

ولأن محاربة الفساد ليست وظيفة حكومة فقط، بل هي واجب مجتمعي عام، يقوم به المواطن والمجتمع المدني والحقوقي والسياسي والنقابي، فإن القيام بهذا الدور، يصطدم بموانع قانونية وتشريعية تقيد حرية وحركة المجتمع في محاربة الفساد، مما يستدعي العمل على تعديل القوانين المكبلة للحقوق والحريات العامة، والعمل على تشجيع المجتمع المدني واستقلاليته عن المؤسسة التنفيذية، فضلا عن ضمان حرية الصحافة والإعلام.

---

[1] - https://www.un.org/ruleoflaw/ar/thematic-areas/governance/corruption

[2] - Masatoshi Kisaichi, Popular Movements and Democratization in the Islamic World, Routledge, New York, 2006, P 102.

[3]- السياسة الاقتصادية الجديدة لماليزيا "Malaysia's New Economic Policy NEP": تم الإعلان عن الخطة عام 1970، كجزء من حزمة من التدابير التي اتخذت بعد الأزمة السياسية لعام 1969، وسعت السياسية الاقتصادية الجديدة إلى القضاء على الفقر وإعادة هيكلة المجتمع للقضاء على تحديد العرق بالوظيفة الاقتصادية، بهدف تحقيق وحدة وطنية حقيقية. وقد أفضت إلى تحسين أوضاع السكان الأصليين، بفضل سياسة التمييز الايجابي أو العمل الإيجابي لصالح البوميبوتيرا. انظر:

Second Malaysia Plan, 1971-1975, Govt. of Malaysia, Jan 1, 1971.

[4] - Andreas Ufen, The transformation of political party opposition in Malaysia and its implications for the electoral authoritarian regime, GIGA German Institute of Global and Area Studies, Institute of Asian Studies, Hamburg, Germany, Routledge, London, 2009, P 605.

[5] - Peter M. Manikas and Laura L. Thornton, Political Parties in Asia, Promoting Reform and Combating Corruption in Eight Countries, National Democratic Institute for International Affairs, United States of America, 2003, P 177.

[6] - Lee, Julian C.H, Barisan Nasional - Political Dominance and the General Elections of 2004 in Malaysia, journal of current Southeast Asian affairs, 26 (2), PP 38-65, Malaysia, 2004, P 46.

[7]- تقلد محمد مهاتير مهمة رئيس الحكومة بماليزيا أول مرة سنة 1981 إلى غاية سنة 2003، حيث اعتزل الحياة السياسية وسلم الحكومة ورئاسة الحزب الحاكم "المنظمة الوطنية المتحدة للملايو"، لخلفة عبد الله بدوي، لكن وبسبب انتشار الفساد وتراجع معدلات النمو الاقتصادي، عاد مهاتير للحياة السياسية، واستطاع تحالف "الأمل" الذي شكله بمعية الزعيم السياسي أنور إبراهيم خلال انتخابات 2018 أن يحتل الصدارة، ليعين من جديد رئيسا للحكومة، إلى غاية 2020.

[8]- موسوعة الدكتور محضير بن محمد، المجلد الثاني، التحدي، دار الفكر، كوالالمبور ماليزيا، الطبعة الأولى 2004، ص 174/173.

[9]- موسوعة الدكتور محضير بن محمد، المجلد الثاني، التحدي، ص 184.

[10]- تأسس الحزب الإسلامي الماليزي، المعروف اختصارا بـ "باس أو PAS" سنة 1951 بعد انشقاق عدد من قادته المؤسسين عن المنظمة الوطنية المتحدة للملايو، المعروفة اختصارا بـ "أمنو"، ويهدف الحزب الإسلامي إلى إقامة الشريعة الإسلامية في ماليزيا، وإحياء نظام إسلامي شامل في البلاد، ويعد "باس" أكبر حزب معارض ومنافس لمنظمة أمنو، التي تدير الحكم بماليزيا منذ استقلال البلاد عام 1957 إلى اليوم، ويقود الحزب اليوم عبد الهادي أوانج.

[11] - Peter M. Manikas and Laura L. Thornton, Political Parties in Asia, Promoting Reform and Combating Corruption in Eight Countries, P 163.

[12] - Peter M. Manikas and Laura L. Thornton, Political Parties in Asia, Promoting Reform and Combating Corruption in Eight Countries, P 164.

[13]- خلال مقابلة علمية أجراها معه الباحث بماليزيا بتاريخ 20 يناير 2019.

[14]- موسوعة الدكتور محضير بن محمد، المجلد الثاني، التحدي، ص 174.

[15] - Garry Rodan, Transparency and authoritarian rule in Southeast Asia, Singapore and Malaysia, Routledge Curzon, city university of Hong Kong South East Asian studies, 2004, P 111.

[16] - www.transparency.org

[17]- شغل محمد نجيب عبد الرزاق منصب رئيس وزراء ماليزيا خلال الفترة الممتدة بين 3 أبريل 2009 و10 مايو 2018 خلفا لعبد الله أحمد بدوي.

[18]- الكشف أو الإفصاح الاستباقي، هو إتاحة مجموعة البيانات للجميع على منصة البيانات الحكومية المفتوحة قبل طلبها من أي فرد.

[19]- البيانات المفتوحة، هي البيانات التي يمكن الوصول إليها بحرية، واستخدامها وإعادة استخدامها وإعادة توزيعها من قبل أي شخص وفي أي مكان ولأي غرض، والمتاحة من خلال شبكة الإنترنت بصيغة مفتوحة دون عوائق قانونية، ولا تحتوي على معلومات حساسة أو محمية بموجب القانون.

[20] - Sandra Smeltzer and Daniel J. Paré, Challenging electoral authoritarianism in Malaysia: the embodied politics of the Bersih movement, journal for and about social movements Article, Volume 7 (2), PP 120 – 144, November 2015, P 123.

[21] - Sandra Smeltzer and Daniel J. Paré, Challenging electoral authoritarianism in Malaysia: the embodied politics of the Bersih movement, P 124.

[22] - Sandra Smeltzer and Daniel J. Paré, Challenging electoral authoritarianism in Malaysia: the embodied politics of the Bersih movement, P 125.

[23] - Sandra Smeltzer and Daniel J. Paré, Challenging electoral authoritarianism in Malaysia: the embodied politics of the Bersih movement, P 121.

اثر الفساد المالي على فرص الاستثمار في القطاع الزراعي في العراق

The impact of financial corruption on investment opportunities in the agricultural sector in Iraq

محمد عبد لرسول لطيف / دكتوراه اقتصاد زراعي/باحث علمي
مدير قسم الدراسات والتطوير
وزارة الزراعة / الشركة العامة للتجهيزات الزراعية / المركز
Mohjoker1986@yahoo.com

المستخلص:

هدف البحث الى توضيح الواقع والافاق (الفرص المستقبلية) للاستثمار في القطاع الزراعي العراقي وقياس كفاءة الاستثمار في القطاع الزراعي فضلا عن الوقوف على اثر عنصر الفساد في فرص الاستثمار الزراعي المستقبلية للمدة من (2014-2018). واعتمد البحث الاسلوب الاستقرائي والقياسي في التحليل توصل البحث الى مجموعة من النتائج أهمها ضعف التخصيصات المالية الموجه للاستثمار في القطاع الزراعي مقارنة بالقطاعات الاخرى فضلا عن ان هذه التخصيصات لم توجة الى المشاكل الحقيقية التي يعاني منها القطاع الزراعي في العراق ، وجود ميزة تنافسية للاستثمار الزراعي في البلد الا ان وجود عنصر الفساد وغيره من العوامل اثر بشكل سلبي على خلق بيئة استثمارية ملائمة، اثبت التحليل الكمي العلاقة العكسية بين متغير عنصر الفساد وفرص الاستثمار في القطاع الزراعي ، اوصى البحث بمجوعة من التوصيات اهمها تشجيع المستثمرين الاجانب لغرض الاستثمار في القطاع الزراعي واستغلال الفرص الاستثمارية المتاحة .

Abstract:

The objective of the research is to clarify the reality and horizons (future opportunities) to invest in the Iraqi agricultural sector and measure the efficiency of investment in the agricultural sector as well as to identify the impact of corruption in the future agricultural investment opportunities for the period 2014-2018. The study adopted the method of inductive and standard in the analysis of the search results to a series of results, the most important weakness of financial allocations directed to investment in the agricultural sector compared to other sectors as well as these allocations did not lead to the real problems experienced by the agricultural sector in Iraq, the existence of a competitive advantage of agricultural investment in the country However, the presence of corruption and other factors negatively affected the creation of an appropriate investment environment, quantitative analysis proved the inverse relationship between the variable corruption component and investment opportunities in the agricultural sector, the research recommended a set of recommendations, Foreigners for the purpose of investing in the agricultural sector and exploiting the available investment opportunities

المقدمة :

يعد الفساد بكل أنواعه من أهم العوائق في عملية النمو الاقتصادي الزراعي وبالتالي أمكانية تحقيق فرص الاستثمار في القطاع الزراعي ، إذ يؤثر الفساد في عملية النمو الاقتصادي عبر تأثيره في عوامل جذب وطرد الاستثمارات المحلية والاجنبية في القطاع الزراعي العراقي فضلا عن تأثيره في اختيار نوعية الاستثمارات في مجالات معينة لها القدرة الفعلية على أنتاج الريع مما يؤثر ايجابيا في عملية تخصيص الموارد ودفع عملية التنمية الاقتصادية (6) من جانب اخر فان توافر قواعد لممارسات الفساد والإفصاح والمسائلة تعد احد اهم العوامل المؤثرة في جذب الاستثمارات الزراعية التي لها مردود ايجابي فعلي في الاقتصاد الزراعي العراقي (5).

اهمية البحث :

أن جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية في القطاع الزراعي تعد من أهم العوامل لتحقيق دفعة قوية للنمو الاقتصادي في القطاع اعلاه الا ان عنصر الفساد بأنواعه المختلفة يعد من اكثر السبل التي تحول دون ذلك ومن هنا جاءت أهمية البحث للوقوف على مظاهر عنصر الفساد وأثره على طبيعة العلاقة في جذب او طرد الاستثمارات في القطاع الزراعي العراقي .

مشكلة البحث:

ينطلق البحث من مشكلة مفادها ان تفشي مظاهر الفساد في قطاعات الدولة بصورة عامة ومنها قطاع الزراعة أصبح ظاهره لايمكن التغاضي عنها لذا أخذت الدولة على عاتقها تقويم الوضع من خلال تشريعها جملة من الإصلاحات ذات العلاقة بكشف الفساد ومكافحتة وبالتالي وضع ستراتيجيات فاعلة لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية المطلوبة في قطاعات الدولة كافة ومنها القطاع الزراعي والتي من اهمها موضوع جذب الاستثمارات ذات النوعية المطلوبة لتحقيق عملية النمو الاقتصادي الزراعي العراقي .

فرضية البحث:

يفترض البحث وجود علاقة عكسية بين عنصر الفساد في القطاع الزراعي العراقي بكافة مفاصلة وعملية جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية للقطاع الزراعي (الفرص) مما يؤثر بشكل سلبي على تحقيق عملية النمو الاقتصادي الزراعي المنشود.

هدف البحث:

1. حساب معدلات النمو (الاستثمار الكلي ، الاستثمار الزراعي، الناتج المحلي الاجمالي، الناتج المحلي الاجمالي الزراعي) للمدة من (2000-2015) .
2. توضيح الواقع والافاق (الفرص المستقبلية) للاستثمار في القطاع الزراعي العراقي .

3. قياس كفاءة الاستثمار في القطاع الزراعي .
4. الوقوف على اثر عنصر الفساد في فرص الاستثمار المستقبلية للمدة من (2014-2018) .

مصادر البيانات، وأسلوب التحليل:

لقد تم الحصول على البيانات من مصادرها الثانوية المتوفرة في كل من وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للإحصاء وبعض الوزارات والدوائر الاخرى. فضلا عن دائرة التخطيط والمتابعة/وزارة الزراعة والعديد من النشرات والدراسات والرسائل والاطاريح ذات العلاقة واعتمد البحث الاسلوب الاستقرائي والقياسي في التحليل.

المبحث الاول : الفساد مفهومه انواعة اسبابه وطرق قياسه

هناك عدة تعاريف فيما يخص موضوع بحثنا (الفساد الإداري والمالي) منها **(4)**:-

تعريف موسوعة العلوم الاجتماعية (الفساد هو سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح خاصة) ولذلك كان التعريف شاملاً لرشاوي المسؤولين المحليين أو الوطنيين ، أو السياسيين مستبعدة رشاوي القطاع الخاص وعرفته كذلك (هو خروج عن القانون والنظام العام وعدم الالتزام بهما من اجل تحقيق مصالح سياسية واقتصادية واجتماعية للفرد أو لجماعة معينة). إما تعريف منظمة الشفافية العالمية فهو (إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق كسب خاص) إما تعريف صندوق النقد الدولي (IMF) (علاقة الأيدي الطويلة المعتمدة التي تهدف إلى استحصال الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو مجموعة ذات علاقة بين الأفراد) .

أنواع الفساد من حيث الحجم (1):

1 . الفساد الصغير :

(فساد الدرجات الوظيفية الدنيا) وهو الفساد الذي يمارس من فرد واحد دون تنسيق مع الآخرين لذا نراه ينتشر بين صغار الموظفين عن طريق استلام رشاوى من الآخرين .

2 . الفساد الكبير :

(فساد الدرجات الوظيفية العليا من الموظفين) والذي يقوم به كبار المسؤولين والموظفين لتحقيق مصالح مادية أو اجتماعية كبيرة وهو أهم واشمل واخطر لتكليفه الدولة مبالغ ضخمة.

أنواع الفساد من ناحية الانتشار (1):

1 . فساد دولي :

وهذا النوع من الفساد يأخذ مدى واسعاً عالميا يعبر حدود الدول وحتى القارات ضمن ما يطلق عليها (بالعولمة) بفتح الحدود والمعابر بين البلاد وتحت مظلة ونظام الاقتصاد الحر .

ترتبط المؤسسات الاقتصادية للدولة داخل وخارج البلد بالكيان السياسي أو قيادته لتمرير منافع اقتصادية نفعية يصعب الفصل بينهما لهذا يكون هذا الفساد أخطبوطياً يلف كيانات واقتصادات على مدى واسع ويعتبر الأخطر نوعاً .

2 . فساد محلي :

وهو الذي ينتشر داخل البلد الواحد في منشأته الاقتصادية وضمن المناصب الصغيرة ومن الذين لا ارتباط لهم خارج الحدود (مع شركات أو كيانات كبرى أو عالمية) .

يمكن تحديد أسباب الفساد بما يلي (14) :

1 . أسباب سياسية :

ويقصد بالأسباب السياسية هي غياب الحريات والنظام الديمقراطي ، ضمن مؤسسات المجتمع المدني ، ضعف الأعلام والرقابة .

2 . أسباب اجتماعية :

متمثلة بالحروب وأثارها ونتائجها في المجتمع والتدخلات الخارجية ، الطائفية والعشائرية والمحسوبيات القلق الناجم من عدم الاستقرار من الأوضاع والتخوف من المجهول القادم جمع المال بأي وسيلة لمواجهة هذا المستقبل والمجهول الغامض .

3 . أسباب اقتصادية:

الأوضاع الاقتصادية المتردية والمحفزة لسلوك الفساد وكذلك ارتفاع تكاليف المعيشة .

4 . أسباب إدارية وتنظيمية:

وتتمثل في الإجراءات المعقدة (البيروقراطية) وغموض التشريعات وتعددها أو عدم العمل بهاوضمن المؤسسة لعدم اعتمادها على الكفاءات الجيدة في كافة الجوانب الإدارية .

مؤشرات الفساد الاقتصادية :-

1-مؤشر مدركات الفساد:

ويرمز له اختصاراً (CPI) وصدر لأول مرة في العام (1995) ويصدر سنوياً ,وهو المؤشر الذي يقيّم الدول ويرتبها وفقاً لدرجة وجود الفساد بين المسؤولين والسياسيين فيها بناءً على إدراك رجال الأعمال والمحللين والسياسيين ومنهم المتخصصون والخبراء من الدولة نفسها التي يتم تقييمها من المقيمين فيها او من غير المقيمين ,ويُعَدُّ مؤشر مدركات الفساد أهم المؤشرات(النشاطات البحثية) التي تصدر عن المنظمة ,ويعتبر مؤشراً مركباً ويسمى بمسح المسوح حيث يعتمد على البيانات التي يتم جمعها عن طريق مسوح واستطلاعات رأي متخصصة تقوم بها مؤسسات مختلفة ومستقلة, يركز المؤشر بشكل أساسي على الفساد في القطاع العام وبناءً على تعريف منظمة الشفافية الدولية للفساد تطرح المسوح واستطلاعات الرأي المستخدمة في إعداد المؤشر أسئلة ذات صلة باستغلال الوظيفة العامة لتحقيق مصالح خاصة على سبيل المثال قبول الموظفين الحكوميين للرشاوى أثناء المشتريات، أو اختلاس الأموال العامة، ومدى نجاعة جهود مكافحة الفساد (3).

2- مؤشر دافعي الرشوة :

ويرمز له اختصاراً BPI وصدر لأول مرة في العام 1999 وهو مؤشر غير سنوي حيث صدر للأعوام (2011,2008,2006,2002,1999) وهو تصنيف لأبرز الدول المصدرة وفقاً لاحتمالية ارتشاء

شركاتها في الخارج ويعتمد هذا المؤشر على مسح للجهات التنفيذية مع التركيز على الممارسات التجارية للشركات الأجنبية في بلادها وبالتالي أدى دور المورد للفساد ,وبالتالي فإن المؤشر يصنف الدول وليس الشركات العاملة (3) .

3- تقرير الفساد العالمي :

ويرمز له اختصارا (GCR) وصدر لأول مرة في العام 2001 ويصدر سنوياً باستثناء السنوات (2012,2010,2002)وهو تقرير يتم من خلاله استكشاف قضايا الفساد بالتفصيل لقطاع معين أو لقضية ما من قضايا الحكم الرشيد ,ويقدم التقرير بحثاً وتحليلاً مختصين فضلاً عن توفير دراسات حول حالات معينة حيث تجمع النتائج العملية لكبار الباحثين في مختلف جوانب الفساد بين وجهات النظر الأكاديمية والأصوات العملية من الميدان ويتم اختيار المساهمات من قبل قسم البحوث من هذا التقرير طبقا لآثارها على السياسات والمنهجيات المبتكرة ,يغطي كل تقرير فترة (12)شهرا ابتداء من شهر يوليو الى شهر يونيو في العام التالي ,كما أنه مصمم بحيث يقدم الفائدة لمجموعة واسعة من القراء من ضمنهم واضعو السياسات والصحفيون والمعلمون والطلاب والجمهور العام ,وتذكر منظمة الشفافية الدولية ان الوظيفة الأساسية لتقرير الفساد العالمي السنوي تكمن في لفت الانتباه إلى أهمية أن تبقى وسائل الإعلام والمجتمع المدني في حالة يقظة (13).

4- تقييمات نظام النزاهة الوطني:

ويرمز له اختصاراً (NIS) وصدر لأول مرة في العام (2001) وهي عبارة عن سلسلة من الدراسات التي تتم داخل الدولة وتقدم تقييماً مكثفاً لنقاط القوة والضعف التي تمتلكها أبرز المؤسسات التي تتيح وجود الحكم الرشيد والنزاهة في الدولة ,تهدف هذه الدراسات الى تقييم النظام الوطني للنزاهة نظرياً للدولة على المستويين القانوني(قوانين ونصوص تنظيمية) والعملي (التطبيق) (2).

5- مقياس الفساد العالمي :

ويرمز له اختصاراً (GCB) وصدر لأول مرة في العام (2003) ويصدر سنوياً باستثناء سنتي (2012,2008) وهو استطلاع لآراء المواطنين حول الفساد وتجاربهم في دفع الرشاوى إضافة إلى تقييمهم لمستوى الفساد في ابرز المؤسسات الخدمية وللجهود التي تبذلها الحكومات في مكافحة الفساد في الدول التي يعيشون فيها ,فمقياس الفساد العالمي هو استقصاء للرأي العام وهذا يعني انه استطلاع للجمهور عامة وليس للخبراء في كل دولة شملها القياس (2).

المبحث الثاني : الاستثمار الزراعي في العراق بين الواقع والطموح

- واقع الاستثمار الزراعي في العراق للمدة من (2000-2015):

ان الاستثمار يمثل الحل الناجح لمواجهة التحديات الكبيرة التي تواجه القطاع الزراعي، والمتمثلة في شحة مياه الري وغلاء اسعار مستلزمات الانتاج الزراعي وغيرها ، والاستثمار يفتح افاقا واسعة من النشاط الاقتصادي يمكن المستثمرين من ان يطوروا من واقع الزراعة في العراق

من اجل جذب كثير من رؤوس الاموال، فضلا عن تكوين فرص عمل جديدة ويتيح اقامة مشاريع زراعية **(8)** يوضح الجدول (1) الاستثمارات الكلية والاستثمارات الزراعية في البلد خلال المدة 2000-2015 ونلاحظ ان قيم الاستثمارات الكلية تراوحت بين حد ادنى بلغت قيمته (3682390) مليون دينار عراقي في عام 2004 وحد اعلى بلغ نحو (54701739) في عام (2014) وبمتوسط سنوي بلغ نحو (21008669) ، اما بالنسبة للاستثمارات الزراعية فقد بلغت ادنى قيمة لها في عام (2009) اذ بلغت قيمة الاستثمار الزراعي نحو (11603) مليون دينار عراقي، في حين كانت اعلى قيمة للاستثمار الزراعي في عام (2006) اذ بلغ نحو (7869888) مليون دينار عراقي، وبمتوسط سنوي بلغ نحو (1079585) مليون دينار عراقي. ومن ما تقدم نلاحظ ان الاموال التي خصصت للقطاع الزراعي منخفضة نسبيا اذا ما قارنا العراق بباقي دول المنطقة وباقي التخصيصات للقطاعات الاخرى وان ضعف الناتج الزراعي وانخفاض الانتاجية يعود الى سوء في تطبيق السياسات الاستثمارية والزراعية وعدم توجيه هذه الاموال الى المشاكل الحقيقية التي تواجه القطاع الزراعي ومنها قلة مياه الري التي تحتاج الى مشاريع كبيرة لتوفير مياه الري للمزارعين وادخال التقنيات الحديثة في الري والتي تقنن المياه المستعملة ، اما بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي فقد كانت ادنى قيمة له في في عام (2003) اذ بلغت نحو (66398231) مليون دينار عراقي وهي نتيجة طبيعية لحدوث تحول في النظام السياسي في السنة المذكورة مما ادى الى انخفاض الناتج المحلي، اما اعلى قيمة للناتج المحلي الاجمالي فقد كانت في عام (2015) اذ بلغ نحو (182331154) مليون دينار عراقي، في حين بلغ المتوسط السنوي للناتج المحلي الزراعي (127488983) مليون دينار عراقي. وبالنسبة للناتج المحلي الزراعي فقد بلغ ادنى قيمة له عام (2015) اذ بلغ نحو (3707519) مليون دينار عراقي اما اعلى قيمة للناتج المحلي الزراعي كانت في عام (2006) اذ بلغ نحو (7597524) مليون دينار عراقي وهذا التذبذب في الناتج المحلي الزراعي يعود الى الظروف الامنية التي رافقت مدة الدراسة والتي على اثرها فقدت مساحات زراعية كبيرة وخرجت عن الانتاج لعدة سنوات، وقد بلغ متوسط الناتج المحلي الزراعي خلال المدة المدروسة نحو (5924224) مليون دينار عراقي .

جدول (1) الاستثمارات الكلية والاستثمارات الزراعية بالاسعار الثابتة للمدة (2000-2015) (مليون دينار)

السنوات	الاستثمارات الكلية (1)	الاستثمارات الزراعية (2)	الناتج المحلي الاجمالي (3)	الناتج المحلي الزراعي (4)
2000	4561048.57	3837204.4	112208511.5	5635053.8
2001	8376894.508	1015234.3	114190796.9	5692833
2002	7115160.002	817860.3	104822921	6665386.3
2003	5398775.272	416529.5	66398213	4718909.9
2004	3682390.541	15199.8	101845262.4	5546198.2
2005	11788961.37	230379.5	103551403.4	7286558.3

2006	17831126.76	7869888	109389941.3	7597524.8
2007	7530500	17600	111455813.4	5494212.4
2008	21263967.98	50219.7	120626517.1	4730388.9
2009	12418985.2	11603.9	124702847.9	4898773.2
2010	26558090.2	392032.9	132687028.6	5560828.4
2011	27379586.9	57048.8	142700217	6465656.3
2012	35033925.9	1307364.2	162587533.1	6019561.4
2013	50285093.8	72875.1	174990175	7459173.9
2014	54701739	734162.7	175335399.6	7309016
2015	42212462	428167	182331154.1	3707519.2
المتوسط	21008669.25	1079585.63	127488983.5	5924224.62

المصدر:وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للاحصاء /حسابات الدخل القومي / الاستثمارات (12).

شكل (1) الاستثمارات الكلية والاستثمارات الزراعية بالاسعار الثابتة للمدة (2000-2015) (مليون دينار)

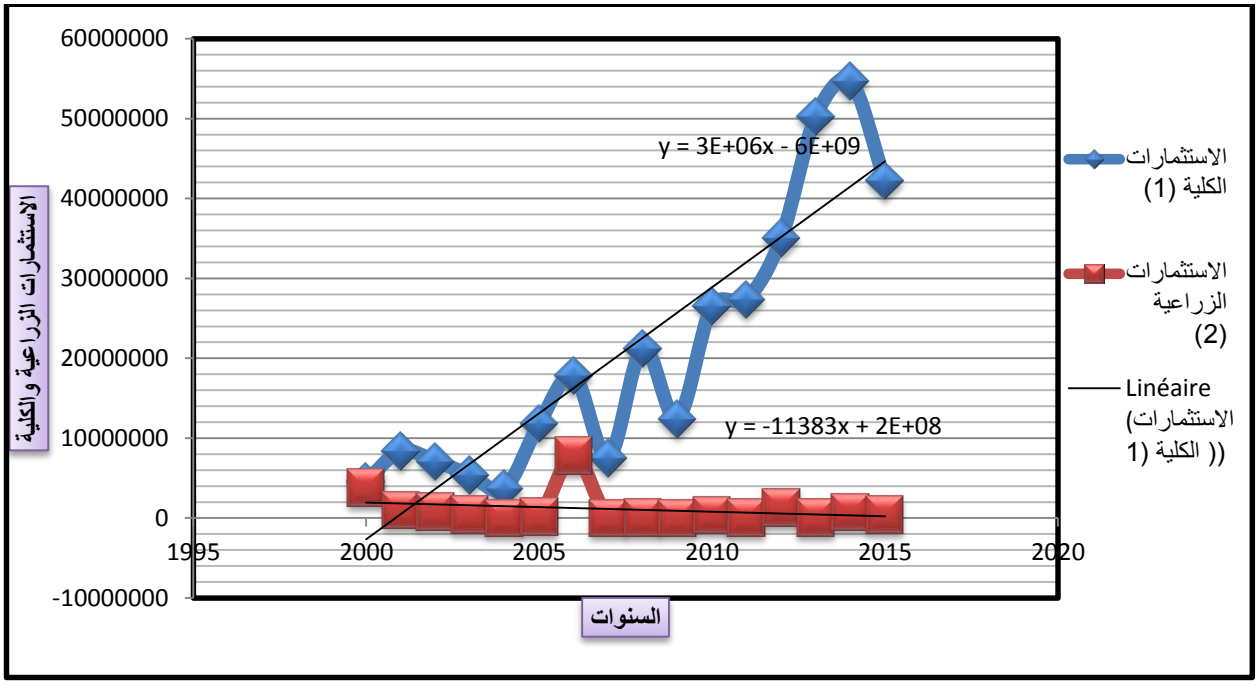

المصدر:من عمل الباحث استنادا للجدول (1).

شكل (2) الناتج المحلي الاجمالي والزراعي بالاسعار الثابتة للمدة (2000-2015) (مليون دينار)

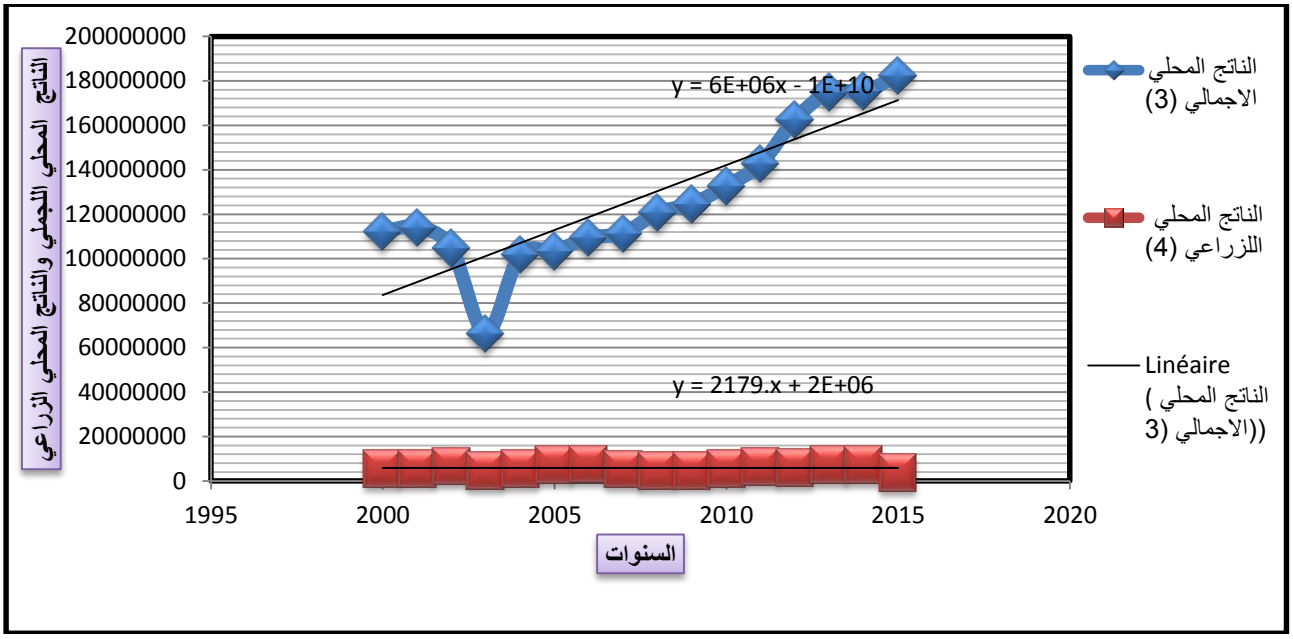

المصدر:من عمل الباحث استنادا للجدول (1).

نلاحظ من الشكل (1) الانخفاض في اقيام الاستثمارات الزراعية بالنسبة الى الاستثمارات الكلية، اذ يمكن ملاحظة الفجوة بين كل من الاستثمار الكلي والاستثمار المخصص للقطاع الزراعي ،لاسيما اذا علمنا ان تنمية القطاع الزراعي امر مهم وهذا الامر يتطلب تظافر كافة الجهود من اجل توجيه الاموال الى القطاع الزراعي من اجل تحقيق الامن الغذائي، ويتم ذلك من خلال ادخال التقنيات الحديثة في الزراعة وتنشيط الإنتاج الزراعي ورفع مستوى الانتاجية من خلال توجيه الاموال وجذب رؤوس الاموال الاجنبية وغيرها في تنمية القطاع الزراعي (9) نلاحظ من الشكل (2) قلة مساهمة الناتج المحلي الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي وهي نتيجة طبيعة طالما ان هناك ضعف في تمويل القطاع الزراعي وهذا يؤكد ان العراق يعتمد بشكل كبير على قطاع النفط في تمويل حاجة وان اعتماد البلد على مصدر واحد لتمويل خزينة الدولة يجعله عرضه لتقلبات اسعار النفط وهو ماحدث مؤخرا عند انخفاض اسعار البترول مما جعل العراق لا يستطيع تلبية حاجاته ولذلك اضحى اكثر مديونية لدى العالم الخارجي، وبهذا فأن من الضروري تنويع مصادر الدخل القومي ، ولعل الاستثمار في القطاع الزراعي من الامور المهمة التي تحقق هذا الهدف، فضلا عن اهداف اخرى يحققها تطور الانتاج الزراعي منها تقليل الاستيرادات وزيادة الصادرات وبالتالي الحصول على العملة الاجنبية ومن ثم تدوير حركة الاقتصاد (10).

- معدلات النمو للاستثمار الكلي والاستثمار الزراعي والناتج المحلي الاجمالي والناتج المحلي الزراعي في العراق للمدة (2000-2015):

يوضح الجدول ادناه معدلات النمو لمتغيرات الاستثمار الكلي والزراعي والناتج المحلي الاجمالي والناتج المحلي الزراعي ، اذ ان معدلات النمو تساعد في رسم السياسات الاقتصادية والمالية وغيرها.

جدول (2) معدل النمو لمتغيرات الاستثمار الكلي والزراعي والناتج المحلي الاجمالي والزراعي في العراق للمدة (2000-2015):

المتغيرات	معادلة النمو
الاستثمر الكلي (I)	LNI = - 320.52 + 0.168 T t (-7.653) (8.029)
الاستثمار الزراعي (A)	LNIA = 189.582 – 0.88 T t (0.876) (0.427)
الناتج المحلي الاجمالي (GDP)	LNGDP= - 71.78 + 0.045 T t (-4.298) (5.414)
الناتج المحلي الزراعي (AGDP)	LNAGDP= 19.551 – 0.002T t (0.398) (0.862)

المصدر:من عمل الباحث استنادا لجدول (1).

يوضح الجدول (2) ان الاستثمار الكلي I قد اخذ معدل نمو موجب ومعنوي احصائيا اذ بلغ نحو (16)% وهو معدل نمو قد يكون دون مستوى الطموح لاسيما ان العراق بحاجة الى مشاريع استثمارية كبيرة لترميم البنى التحتية وهذا يتطلب اموال كبيرة يجب ان تستثمر في مجال الاعمار والبنى التحتية وغيرها ،اما معدل النمو لمتغير الاستثمار الزراعي IA فقد اخذ معدلا متناقص وبلغ حوالي (88-) % وهذا يثبت قلة تخصيصات الاستثمار للقطاع الزراعي وضعف الجانب الاستثماري الزراعي الامر الذي ترتب عليه ضعف الانتاج الزراعي وانخفاض نسب الاكتفاء الذاتي لأغلب المحاصيل الزراعية وزيادة نسب الاستيرادات من السلع الزراعية من اجل سد الطلب المتزايد على السلع الزراعية بشكل عام، وبهذا فان زيادة تخصيصات الاستثمار للقطاع الزراعي من شأنه تحريك حركة الاقتصاد الزراعي بشكل عام وتشغيل ايدي عاملة فضلا عن زيادة نسب الاكتفاء الذاتي من السلع الزراعية الرئيسية اما معدل النمو للناتج المحلي الاجمالي GDP والموضح في جدول (2) فقد سجل معدل نمو موجب بلغ نحو (4) % مما يعني ان الناتج المحلي الاجمالي بشكل عام اتخذ اتجاها عاما متزايدا بلغ (4) % خلال مدة الدراسة، اما الناتج المحلي الزراعي فقد سجل اتجاها عاما متناقص وبلغ نحو (0.2-) % خلال المدة اعلاه.

- قياس كفاءة الاستثمار الزراعي في العراق للمدة (2000-2015):

ان للعوامل المؤثرة في الاستثمار الزراعي اهمية خاصة لاسيما ان الهدف النهائي في مختلف الدراسات الاقتصادية الزراعية هو تحقيق معدلات مهمة من الاكتفاء الذاتي بالشكل الذي يجعل من القطاع الزراعي ممول للميزانية العامة (7) ومن اجل معرفة الية الوصول لتحقيق مستويات معينة من الاستثمار الزراعي والتي تحقق مستويات مهمة من الاكتفاء الذاتي تم حساب المؤشرات التي توضح ذلك وكما في الجدول ادناه.

جدول (3) اهم مؤشرات قياس كفاءة الاستثمار الزراعي في العراق للمدة (2000-2015)

السنوات	نسبة الاستثمار الزراعي من الاستثمار الكلي (1)	نسبة اسهام الناتج المحلي الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي (2)	معدل الاستثمار الزراعي (3)	معدل العائد على الاستثمار الزراعي (4)

2000	84.1	5.0	0.68	1.47
2001	12.1	5.0	0.18	5.61
2002	11.4	6.4	0.12	8.15
2003	7.7	7.1	0.09	11.33
2004	41.0	5.4	0.001	364.89
2005	1.9	7.0	0.03	31.63
2006	44.1	6.9	1.04	0.97
2007	23.0	4.9	0.001	312.17
2008	24.0	3.9	0.01	94.19
2009	0.09	3.9	0.001	422.17
2010	1.4	4.2	0.07	14.18
2011	21.0	4.5	0.01	113.34
2012	3.7	3.7	0.22	4.60
2013	14.0	4.3	0.01	102.36
2014	1.3	4.2	0.10	9.96
2015	1.0	2.0	0.12	8.66
المتوسط	22.46	1.39	0.28	141.64

المصدر: العمود (1) ، (2) من عمل الباحث بالاستناد الى الجداول (3).

- العمود (3) معدل الاستثمار الزراعي =اجمالي الاستثمار الزراعي / اجمالي الناتج المحلي الزراعي.
- العمود (4) معدل العائد على الاستثمار الزراعي= الناتج المحلي الزراعي/اجمالي الاستثمار الزراعي.

وفي ضوء الجدول اعلاه نلاحظ ان نسبة الاستثمار الزراعي من الاستثمار الكلي كانت اعلى نسبة لها في عام (2000) اذ بلغت نحو (84%) بينما كانت ادنى نسبة للاستثمار الزراعي من الاستثمار الكلي في عام 2009) (وبلغت (0.09 %) وهي نسبة منخفضة جدا وقد يعود ذلك الى الوضع الامني الذي ساد في تلك السنة اذ اثر بشكل كبير على حجم الاستثمارات الزراعية ،اما فيما يخص نسبة اسهام الناتج الزراعي من الناتج المحلي الاجمالي فقد جاءت نسب المساهمة منخفضة جدا خلال معظم سنوات الدراسة وبلغت اعلى نسبة للمساهمة الناتج المحلي الزراعي بالناتج المحلي الاجمالي نحو (7.1%) في عام (2003) ،اما ادنى نسبة للمساهمة كانت في عام 2012 وبلغت نحو (3.7%) واتسم معدل الاستثمار الزراعي الموضح في الجدول اعلاه بالتذبذب خلال مدة الدراسة ونلاحظ ان الاستثمار الزراعي كان كفوء خلال جميع سنوات الا سنة (2006) اذ كانت قيمة معدل الاستثمار اكبر من واحد مما يعني عدم كفاءة الاستثمار في تلك السنة وتذبذب معدل الاستثمار الزراعي بين حد اعلى بلغ (1.04) في عام (2006)، وحد ادنى في الاعوام (2004) و (2007) و (2009) على الترتيب اذا بلغت نحو (0.001%) وبانحراف معياري بلغ (0.28) عن المتوسط. اما معدل العائد على الاستثمار الزراعي فقد تذبذب بين حد اعلى بلغ (422.17) في عام (2009) وحد ادنى بلغ نحو (0.97) في عام 2006وبانحراف معياري (141.64)عن

المتوسط، وهذا يعني ان الاستثمار في القطاع الزراعي يعطي عائد اكبر من الدينار المستثمر مما يعني ان الجانب الاقتصادي يشجع الاستثمار في القطاع الزراعي الا ان هناك ظروف اخرى منعت هذا الاستثمار من اخذ دوره الحقيقي في العراق ولاسيما الاحداث الامنية التي مر بها العراق خلال المدة المدروسة.

-الخارطة الاستثمارية للقطاع الزراعي في العراق لعام 2018:

تهدف الخارطة الاستثمارية الزراعية في العراق حصر الاراضي الزراعية التي يمكن اقامة مشاريع نباتية اوحيوانية او مشتركة او تكميلية ساندة عليها على شكل بيانات ومواقع جغرافية محددة يمكن الاستفادة منها عند اعداد الخطط الزراعية فضلا عن مساعدة المستثمر في معرفة الاراضي الزراعية المتاحة للاستثمار والظروف الملائمة التي تلائم مشروعهُ الاستثماري الزراعي اضافة الى المحددات التي تؤثر بالمشروع وتوضيح مدى امكانية توسيع المشاريع الزراعية في البلد من حيث الانتاجية العالية والنوعية والكفاءة الاقتصادية ولمختلف المجالات والأنشطة. و الشكل التالي يبين الخارطة الاستثمارية الزراعية في العراق لعام 2018.

جدول (4) الفرص الاستثمارية واجمالي المساحة المعروضة للاستثمار في القطاع الزراعي حسب محافظات العراق لعام 2018

ت	المحافظة	عدد الفرص	اجمالي المساحة / دونم
1	بغداد	3	21602
2	نينوى	3	8300
3	كركوك	0	0
4	صلاح الدين	8	23255
5	الانبار	10	808215
6	بابل	0	0
7	ديالى	53	259070
8	واسط	41	406512
9	كربلاء المقدسة	3	315000
10	النجف الاشرف	1	700000
11	الديوانية	22	78504
12	ذي قار	10	29908
13	المثنى	1	400000
14	ميسان	8	103000
15	البصرة	7	21907
المجموع الكلي		170	3175273

المصدر:- وزارة الزراعة/ دائرة الاستثمارات الزراعية.

ومن خلال الجدول (4) نلاحظ ان العراق يمتلك نحو 170 فرصة استثمارية بمساحة 3175273 دونم في القطاع الزراعي موزعة على مختلف محافظات البلد واكثر عدد الفرص الاستثمارية متمثلة بمحافظة ديالى واقل الفرص في محافظة النجف الاشرف والمثنى على الترتيب.

شكل (3) مساحات الاراضي المعروضة للاستثمار الزراعي لمحافظات العراق لعام 2018

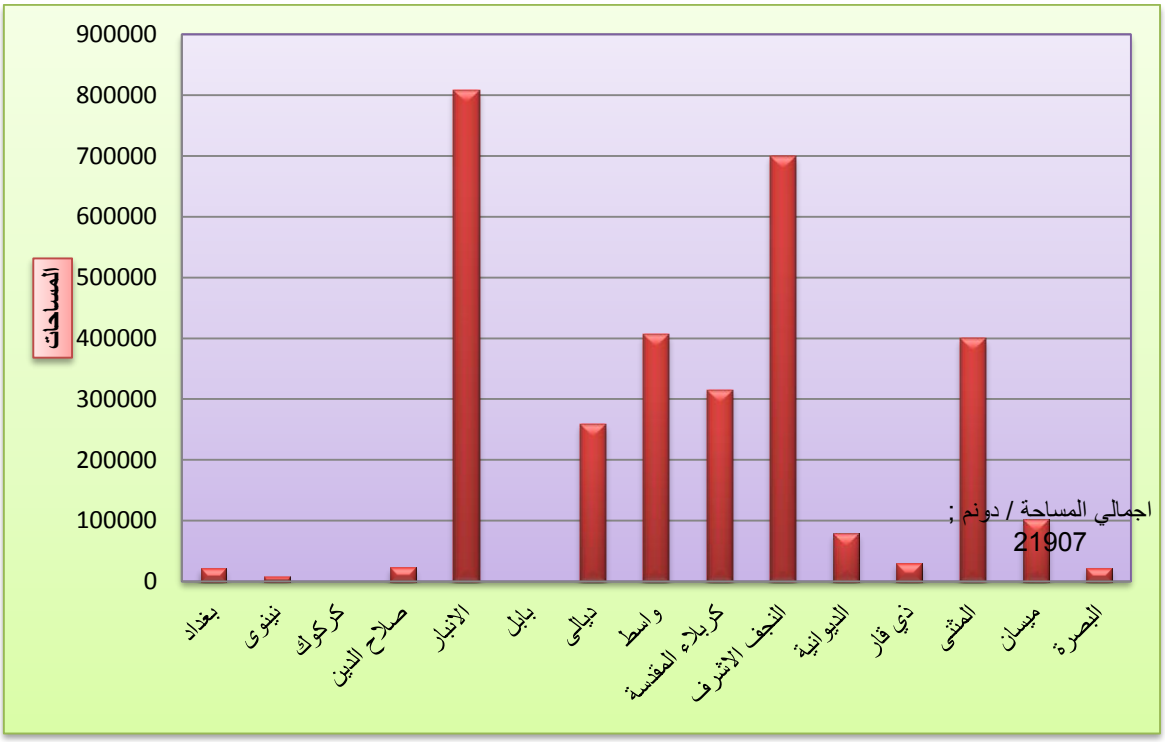

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد للجدول (4):.

المبحث الثالث:- الفساد المالي و الاداري في العراق مع اشارة لدور مكتب المفتش العام في الحد من ظاهرة الفساد في القطاع الزراعي لسنوات من 2016-2018

تعود جذور الفساد في العراق الى حقبة الاحتلال العثماني، غير إن الفساد ظهر و بشكل واضح خلال عقد الستينات من القرن الماضي عندما بدأ العسكريون ببيع الاجازات الاستيراد التي حصلو عليها من خلال موقعهم في المؤسسات الحاكمة الى مقاولين مع إعفاءات كمركية سخية، و تعمق أكثر خلال المدة (1990-2003) التي فرض فيها مجلس الامن الدولي عقوبات على العراق أسهمت في تفاقم حالة الفساد في الاقتصاد العراقي، وقد اسهم ضعف الحكومة في تنمية الفساد في العراق فسياسة الترقية في القطاع العام تكن مرتبطة غالباً بعلاقات الأفراد بالحزب الحاكم، وهكذا أسهم النظام في مدة التسعينات في تنمية الفساد بمضاهرهِ كافة سواء ما تعلق بقضايا بيع النفط وتهريبه أو قضايا الفساد الاداري التي ارتبطت بمذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء) أو قضايا الفساد الاخرى في جهاز الدولة، الذي أدى وبشكل فاعل الى إضعاف الدولة و بعد أحداث 2003، إستشرى الفساد في العراق بصورة كبيرة داخل أجهزة الدولة، و ظهر الفساد بشكل واضح في العقود التي منحتها الوكالة الامريكية للتنمية الدولية الى عدد من اتحادات الشركات الامريكية لتنفيذ مشاريع تبلغ قيمتها (1.7) مليار دولار،

و صفت هذهِ العقود بأنها تعسفية تفتقر الى الاصول المتعارف عليها في إرساء العقود النفطية، كما ظهرت قضايا الفساد فيما يخص مناقصة انشاء شبكات الهاتف النقال، إذ وجهت الاتهامات الى موظفين امريكيين وعراقيين، فضلاً عن ذلك فقد ظهر الفساد خلال تنفيذ عقود إعادة الاعمار، فعند إرساء المناقصة على أحد المقاولين بمبلغ معين، يتم تحويل المقاولة من الشخص الأول الى آخر لتنفيذ المقاولة بقيمة أقل وهكذا تحول الى مقاول ثالث ورابع، و بالنتيجة يتم تنفيذ المقاولة بمبلغ أقل مما في العقد الاصلي ويكون الفرق هو الربح الذي يتشاطرهُ المقاولين في السلسلة، و يسهم هذا الشكل بهدر الاموال العامة وضياعها . وحتى نتمكن من الحد من انتشار الفساد والقضاء علية يتطلب الامر دعم برلماني وسياسي وحكومي للاجهزه الرقابية المتمثلة بمكاتب المفتشين العامين وهياة النزاهة وديوان الرقابة المالية الاتحادي والمجلس الاعلى لمكافحة الفساد بهدف التنسيق والتواصل المستمر مع هذه المنظومة الرقابية بشان وضع الخطط الناجحة التي تحد من انتشار هذه الظاهره.

قام مكتب المفتش العام في وزارة الزراعة برسم ووضع برامج تتناسب مع حجم ونشاط الوزارة اذا يقوم المكتب باجراءات التحقيق والتدقيق وتقييم اداء الاعمال لتشكيلات الوزارة كافة وتحديد الظواهر السلبية ووضع اليات عملية لتجاوزها وبالتنسيق مع الدوائر المعنية ، فقد اتخذ مكتب المفتش العام في وزارة الزراعة تحقيق المهام المناطة به وفق الامر 57 لسنة 2004 ومن اهم انجازات المكتب في مكافحة الفساد لعام 2018 هي احالة (12) ملفا الى هياه النزاهة والقضاء بتهم تتعلق بالتزوير والاهمال وهدر المال العام مع العلم ان (3) ملفات منها تتعلق بمدراء عاميين فضلا عن ايقاف هدر بالمال العام بمبلغ مقدارة (320270000) مليون دينار تقريبا و (4900000) مليون دولار بناء عن ملاحظات التدقيق الاستباقي كذلك اوصى المكتب باسترجاع مبلغ نحو (2971346438) مليار دينار بموجب توصيات اللجان التحقيقية اما المبالغ التي اوصى المكتب باسترجاعها بموجب اوامر التضمين بلغت نحو (4280000) مليون دينار.

وفيما يخص عام 2017 فقد تم احالة (32) ملفا الى هياه النزاهة والقضاء بتهم تتعلق بالتزوير والاهمال وهدر المال العام مع العلم ان (5) ملفات منها تتعلق بمدراء عاميين وايضا تم الكشف عن (17) حالة تزوير وتلاعب في العقود تم ابرامها لقطع زراعية في اماكن مهمه من العاصمة بغداد والمحافظات تقدر اقيامها بلميارات الدنانير فضلا عن ايقاف هدر بالمال العام بمبلغ مقدارة نحو (309276671000) مليار دينار تقريبا بناء على ملاحظات التدقيق الاستباقي كذلك اوصى المكتب باسترجاع مبلغ نحو (7936145465) مليار دينار بموجب توصيات اللجان التحقيقية ، اما المبالغ التي اوصى المكتب باسترجاعها بموجب اوامر التضمين فبلغت نحو (102782616) مليون دينار.

واخيرا فيما يخص عام 2016 فقد تم احالة (12) ملفا الى هياه النزاهة والقضاء بتهم تتعلق بالتزوير والاهمال وهدر المال العام مع العلم ان (5) ملفات منها تتعلق بمدراء عاميين فضلا عن ايقاف هدر بالمال العام بمبلغ قدر بنحو (43968204000) مليار دينار تقريبا بناء على ملاحظات التدقيق الاستباقي

وكذلك اوصى المكتب باسترجاع مبلغ نقدر بنحو (133418500) مليون دينار بموجب توصيات اللجان التحقيقية (11).

قياس اثر الفساد في فرص الاستثمار في القطاع الزراعي للفترة (2014-2018)

لغرض قياس اثر الفساد في فرص الاستثمار في القطاع الزراعي في العراق تم الاعتماد على اسلوب القياس الاقتصادي عن طريق اخذ بيانات مقطعية متكونة من خمسة سنوات وتم استخدام اسلوب الانحدار الخطي لاربع صيغ دالية هي (الخطية ، لوغارتمية مزدوجه ، نصف لوغارتمية للمتغير التابع ، نصف لوغارتمية للمتغير المستقل) لدراسة العلاقة بين متغير الفساد المتغير المستقل (X) والذي هو عباره عن قيمة المبالغ المتمثلة بالهدر بالمال العام في القطاع الزراعي وحسب تقارير مكتب المفتش العام في ديوان الوزارة للسنوات من (2014-2018) والمتغير التابع (Y) وهو التخصيصات الاستثمارية للقطاع الزراعي خلال المدة اعلاه وكما مبين بالجدول ادناه .

جدول (5) معادلات تحليل الانحدارالخطي لتمثيل العلاقة بين عنصر الفساد وفرص الاستثمار الزراعي

الصيغة	معادلة النمو	D.W	F	R^2
الخطية	Y = 41237.41- 162.01 X t (1.98) (-0.81)	1.93	0.65	0.17
لوغارتمية مزدوجة	LNY = 35.86 – 0.527 LNX t (2.98) (-0.85)	1.04	0.72	0.19
نصف لوغارتمية	LNY= 26.16 - 0.007 X t (31.35) (-1.15)	1.79	1.33	0.30
نصف لوغارتمية	Y= 35.86 – 0.526 LNX t (2.98) (-0.85)	1.26	0.34	0.10

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج SPSS.

يتضح من (5) اعلاه العلاقة العكسية بين المتغير التابع الاستثمار والمتغير المستقل عنصر الفساد وبكل الصيغ الدالية المقدرة وبمعنى اخر ان زيادة عنصر الفساد سوف يقلل من فرص الاستثمار في القطاع الزراعي والعكس صحيح اي تقليل الفساد يزيد من فرص الاستثمار وهذا مطابق لمنطق النظرية الاقتصادية في الواقع وبين الجدول ايضا ان أفضل صيغة من الصيغ لتمثيل العلاقة اعلاه هي الصيغة نصف لوغارتمية للمتغير التابع اذا بلغت قيمة معامل التحديد (R) نحو (0.30) اي بمعنى ان (30%) من التغيرات في فرص الاستثمار الزراعي تنجم عن عنصر الفساد في القطاع الزراعي و (70%) من التغيرات ترجع إلى عوامل اخرى لم يتضمنها النموذج وامتص اثرها المتغير العشوائي ،اي بمعنى اخر النموذج اعلاه يوضح ان الزيادة في عنصر الفساد بمقدار (1%) سوف يؤدي إلى ان تقل فرص الاستثمار بمقدار (0.007%) ، اما اختبار D.W اوضح عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج اعلاه .

الاستنتاجات:

1. اوضحت معدلات النموالسالبة لكل من متغيرالاستثمار الزراعي والناتج المحلي الزراعي ضعف التخصيصات المالية الموجه للاستثمار في القطاع الزراعي مقارنة بالقطاعات الاخرى فضلا عن ان هذه التخصيصات لم توجة الى المشاكل الحقيقية التي يعاني منها القطاع الزراعي في العراق.
2. كان الاستثمار في القطاع الزراعي كفوء بحسب معيار قياس كفاءة الاستثمار الا ان هذه الكفاءة لم تستغل بالشكل الصحيح .
3. ان العراق يتمتع بميزة تنافسية للاستثمار الزراعي متمثلة بتوفر الفرص الاستثمارية فيه الا ان وجود عنصر الفساد وغيره من العوامل اثر بشكل سلبي على وجود بيئة استثمارية ملائمة.
4. اثبت التحليل الكمي العلاقة العكسية بين متغير عنصر الفساد وفرص الاستثمار في القطاع الزراعي فضلا عن التأثير الواضح لهذ المتغير في الفرص الاستثمارية وحسب الدوال المقدرة وهو ما يتلائم مع منطق النظرية الاقتصادية .

التوصيات:

1. تشجيع المستثمرين الاجانب لغرض الاستثمار في القطاع الزراعي واستغلال الفرص الاستثمارية المتاحة من خلال السعي الفاعل بخلق بيئة ملائمة للاستثمار في هذا القطاع .
2. ان تتبنى الدولة العراقية متمثلة بوزارة التخطيط توضيح حجم الفساد في الوزارات العراقية والمؤسسات التابعة لها ويكون فصل مستقل في المجموعة الاحصائية التي تصدر من قبل الجهاز المركزي للاحصاء.
3. مقضاه المسؤولين الذين ثبتت ادانتهم من قبل مكاتب المفتش العام وبشكل علني ويكون البدء بكبار المسؤلين فضلا عن تفعيل اي وسائل اخرى ممكن ان تقوم بردع الفساد في مفاصل الدولة العراقية.

المصادر:

1. أمجوج نوار،" مجلس المحاسبة نظامه ودوره في الرقابة على المؤسسات الإدارية"، مذكرة ماجستير في القانون العام ، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة،2006 .
2. باديس بوسعيود،" مؤسسة مكافحة الفساد في الجزائر، مذكرة ماجستير، 2015 تخصص التنظيم والسياسات العامة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة .مولود معمري.
3. بن الصديق رشيد،"السياسة الجنائية في مواجهة ظاهرة الفساد دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون، مذكرة ماجستير ، تخصص الشريعة والقانون، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الوادي الجزائر 2014.
4. خالد بن عبد الرحمن بن حسن بن عمر آل الشيخ ،"الفساد الإداري أنماطه،أسبابه وسبل مكافحته"،مذكرة دكتوراه في الفلسفة في العلوم الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ،2007 .

5. الخزرجي، داود سلوم (2008)، " الخصخصة في البلدان النامية بين متطلبات التنمية ودوافع الاستثمار الاجنبي المباشر مع اشارة خاصة الى العراق" ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة الكوفة.
6. الدبوني ، وداد ادور وادي - تحليل قياسي لدور الاستثمار الزراعي في نمو الناتج الزراعي في العراق للسنوات (1970-1990) - اطروحة دكتوراه ، كلية الزراعة ، جامعة البصرة . 1996.
7. الزهراني، بندر بن سالم (2004) " الأستثمارات الأجنبية المباشرة و دورها في النمو الأقتصادي في المملكة العربية السعودية (دراسة قياسية للفترة 1970- 2000) "، رسالة ماجستير، كلية العلوم الأدارية، قسم الأقتصاد، جامعة الملك سعود.
8. الساعدي، محمد عبد الرسول لطيف (2010)، " جدارة الأستثمار العام الجاري في القطاع الزراعي في العراق للمدة (1980- 2005) " رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة بغداد.
9. عيد، وميض محمد (2011)، " تقييم أثر الأستثمار الأجنبي المباشر على النمو الأقتصادي و التنمية المستدامة في الأقتصاديات المغاربية (دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب) "، رسالة ماجستير، كلية العلوم الأقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، قسم الأقتصاد الدولي و التنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف – الجزائر.
10. نصر، لؤي فتحي محمد (2008)، " دور هيئة تشجيع الأستثمار المحلي و الأجنبي في فلسطين "، رسالة ماجستير، كلية التجارة، قسم ادارة الأعمال، الجامعة الأسلامية – غزة.
11. وزارة الزراعة ، مكتب مفتش عام ، التقارير السنوية للاعوام 2014- 2018.
12. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، الاحصاء الزراعي.

13. Europe: Causes,Consequences,Challenges",Wissenschaftszentrum Nor-Nordhein-Westfalen,Dusseldorf,Germany,2008. Paper,1998.
14. IMF - Corruption Around the World, Washington, IMF Workin Samuel Huntington, « Modernization And Corruption », Article In The Alemann,Ulrich Von And Heinrich-Heine,"Political Corruption In Book Of: Political Corruption: Consepts And Contexts, 3rd Edition,

البنوك الإسلامية ومساهمتها في تنمية سوق المال الماليزي

ليندة بولعسل،ط.د ، جامعة الجزائر3.

عائشة عزوز ، أ.د ، جامعة الجزائر3.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على البنوك الإسلامية من خلال إبراز أهم الصيغ التمويلية التي تعتمدها ، لا سيما و أن هذه البنوك باتت تشكل ضرورة اقتصادية لكل مجتمع إسلامي ، بالإضافة إلى مساهمتها الكبيرة في تنمية الأسواق المالية من خلال إصدار مع يعرف بالصكوك الإسلامية ناهيك عن دورها الكبير في تمويل مختلف القطاعات و المشاريع الاقتصادية و تحقيق التنمية الاجتماعية من جهة أخرى ،و ذلك بالإشارة لدولة ماليزيا التي باتت تشكل نموذجا ناجحا في صناعة الخدمات المالية الإسلامية ،و خلصت هذه الدراسة إلى المكانة الهامة التي باتت تحتلها البنوك الإسلامية الماليزية ضمن المنظومة المصرفية العالمية و أبرز ما حققته من انجازات على الصعيد الدولي أو المحلي ، في محاولة للاستفادة من التجربة الماليزية في تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر خاصة في ظل وجود أرضية ملائمة من التشريعات و القوانين التي تناسب العمليات و الأنشطة في مجال الصيرفة الإسلامية

الكلمات المفتاحية: التمويل الإسلامي، البنوك الإسلامية، السوق المالي، المعاملات المصرفية.

Abstract:

This study aims to shed light on Islamic banks by highlighting the most important financing formulas that they adopt, especially since these banks have become an economic necessity for every Islamic society, in addition to its significant contribution In developing financial markets by issuing with known as Islamic Sukuk, not to mention their great role in financing various sectors and the achievement of social development on the other hand, and with reference to the State of Malaysia, which is becoming a successfull model in the Islamic financial services field. This study concluded the important position that Malaysian Islamic banks occupy within the global banking system and the most prominent achievements they achieved at the international or local level, in an attempt to benefit from the Malaysian experience in activating Islamic banking in Algeria, especially in light of the existence of an appropriate ground of legislation and laws that suit operations and activities in the field of Islamic

Key words: Islamic finance, Islamic banks, financial market, banking transaction.

مقدمة:

ظهرت البنوك الاسلامية كمؤسسة مالية ترمي لتلبية حاجات الأفراد والمؤسسات وفق الأسس الشرعية، وكذا تطهير المجتمعات الاسلامية من المعاملات المحرمة وذلك بالاعتماد على وسائل تمويلية واستثمارية متوافقة مع الضوابط الشرعية، الأمر الذي جعلها أمام تحديات كثيرة من بينها كيفية توظيف الأموال وحشد المدخرات بعيدا عن أليات الفائدة ، وفي ظل تسارع تطورات البيئة المالية العالمية، استطاعت البنوك الاسلامية من خلال الصكوك الاسلامية اكتساب ميزة تنافسية في الأسواق العالمية تضمن لها تمويل المشاريع المتنوعة خصوصا الكبرى منها ومواكبة التطورات في عالم المال من جهة ومن جهة أخرى اثبات وجودها كبديل حقيقي عن البنوك التقليدية.

لقد لعبت البنوك الاسلامية في ماليزيا دورا هاما في التنمية الاقتصادية من خلال كفاءتها وتميزها في المجال المصرفي من خلال قيامها بتمويل مختلف القطاعات الاقتصادية باستخدام مختلف صيغ التمويل على رأسها الصكوك الاسلامية ما جعلها منافسا قويا لباقي المؤسسات المالية في مجال التمويل، ومما سبق تتبلور لنا معالم إشكالية الدراسة على النحو الاتي:

ما مدى مساهمة البنوك الاسلامية في تفعيل سوق المال الماليزي.؟

فرضيات الدراسة

في ضوء اشكالية الدراسة فإنها تسعى الى اختبار صحة الفرض التالي:

-تساهم البنوك الاسلامية من خلال الصكوك الاسلامية في تعميق وتطوير السوق المالي الماليزي.

اهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من خلال تعرضها للبنوك الاسلامية وتطرقها لأهم أدواتها والمتمثلة في الصكوك الاسلامية التي تتميز بالتنوع والتجدد الأمر الذي يتطلب وضع ضوابط وأليات لتداولها حتى تتمكن من الجمع بين الكفاءة الاقتصادية والمصداقية الشرعية، حيث برزت الصكوك الاسلامية كواحدة من أهم منتجات الصناعة المصرفية الاسلامية والتي استطاعت أن تجد لها حيزا في الأسواق المالية الدولية.

اهداف الدراسة: نسعى من هذه الدراسة الى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها في النقاط الاتية:

- التعرف على البنوك الاسلامية من حيث مفهومها وخصائصها وأهدافها.
- ابراز أهمية الصكوك الاسلامية في تنمية سوق المال.

- عرض تجربة السوق المالية الماليزية.

محاور الدراسة:

في ضوء اشكالية الدراسة وهدفها وأهميتها يمكن تقسيمها الى المحاور التالية:

- الإطار النظري للبنوك الاسلامية.
- دور الصكوك الاسلامية في تفعيل سوق المال الماليزي.

المحور الأول: الإطار النظري للبنوك الاسلامية والأسواق المالية

تقوم البنوك الاسلامية بدور مهم وفعال في تنشيط الحياة الاقتصادية بصفة عامة والأسواق المالية على وجه الخصوص من خلال تشجيع المدخرين وتحفيزهم على استثمار أموالهم بالطرق الشرعية ساعية الى تحقيق أهدافها الشرعية والتنموية الاقتصادية والاجتماعية، ورغم هذه الفترة القصيرة مقارنة بنظيراتها من البنوك التجارية، فقد حققت البنوك الاسلامية نجاحا وتقدما لا يمكن انكاره.

أولا: البنوك الاسلامية

1.تعريف ونشأة البنوك الإسلامية

تعد البنوك الاسلامية تجربة حديثة، يعود تاريخ بدء العمل بها الى عام 1940 عند انشاء صناديق للادخار في ماليزيا التي تعمل بدون فائدة، وفي سنة 1950 بذا التفكير الجدي في وضع أسس تمويلية تمتثل لتعاليم الدين الإسلامي في باكستان، غير ان هذه الأسس لم تجذ منفطا للتنفيذ الا في مصر سنة 1963 بما كان يسمى " بنوك الاذخار المحلية" تحت اشراف الدكتور احمد النجار.

ولقد عرفت التجربة نجاحا منقطع النظير، وهكذا بذا انتشار البنوك الإسلامية في اقطار الدول الإسلامية وحتى الغربية اذ انتقل عدد البنوك الإسلامية من 34 بنك سنة 1983 الى 200 بنك سنة 2000.[1]

عرفت اتفاقية انشاء الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية في الفقرة الأولى من المادة الخامسة البنوك الاسلامية ب:" يقصد بالبنوك الاسلامية في هذا النظام، تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون انشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء".[2]

وهناك تعاريف أخرى للبنوك الاسلامية نذكر منها:

" البنوك الاسلامية عبارة عن مؤسسات مالية تحقق التنمية الاقتصادية وذلك باتباعها للأحكام الشريعة الاسلامية".[3]

كما عرفها الدكتور عبد الرحمان يسري بأنها:" مؤسسات مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطاتها الاستثمارية وادارتها لجميع أعمالها بالشريعة الاسلامية ومقاصدها وكذلك بأهداف المجتمع الاسلامي داخليا وخارجيا".[4]

وعرفت أيضا على أنها: " مؤسسة مالية مصرفية تقوم بتجميع الموارد المالية وتوظيفها في مجالات تخدم الاقتصاد الوطني وفقا الضوابط الشرعية بهدف تحقيق الربح ولها رسالة انسانية ذات بعد تنموي واجتماعي، تهدف الى توفير منتجات مالية تحوز على السلامة الشرعية.[5]

في حين عرفت على أنها:" مؤسسة مالية تقوم بتجميع الأموال واستثمارها وتنميتها لصالح المشتركين واعادة بناء المجتمع المسلم، وتحقيق التعاون الاسلامي وفقا للأصول الشرعية."[6]

بناءا على التعاريف السابقة يمكن القول أنه على الرغم من تعدد التعاريف المتعلقة بالبنك الاسلامي، لكنها تتفق على أن أهم ما يميز البنك الاسلامي التزامه بأحكام الشريعة الاسلامية ودمج الاعتبارات الاجتماعية بالاعتبارات الاقتصادية.

2. خصائص البنوك الاسلامية

تتميز البنوك الاسلامية بعدة خصائص منها:[7]

1.2- عدم التعامل بالفائدة: عدم التعامل بالفائدة الربوية أخذا وعطاءا أهم ما يميز العمل المصرفي الاسلامي للان الاسلام حرم الربا، فالنظام الفائدة يمثل قيمة الاستغلال للمقرض الذي يجبره على استرداد رأسماله زائد الفائدة مهما كانت حالة المستثمر.

2.2-الاستثمار في المشاريع الحلال: تسعى المصارف الاسلامية للاستثمار في المشاريع التي تحقق النفع للمجتمع وذلك باستعمال أسلوب المشاركة في تمويل المشاريع التنموية والذي بدوره يعتمد على التعاون بين صاحب المال وطالب التمويل في حالة الربح أو الخسارة، وهذا ما يجعله مميز عن النظام التقليدي الذي يسعى لتحقيق أعلى سعر فائدة ممكنة دون الاهتمام لطبيعة المشاريع ان كانت نافعة أم ضارة للإنسان.

3.2-ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية: تربط المصارف الاسلامية بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، حيث لا نحصل على تنمية اقتصادية الا بمراعاة التنمية الاجتماعية وهو بذلك يغطي الجانبين ولا يفعل كما تفعل المصارف التقليدية، حيث تركز على المشروعات ذات الأرباح الكبيرة دون النظر لأي اعتبار يخص التنمية الاجتماعية.

كما تتميز المصارف الاسلامية باتساع رقعة التعامل مع العملاء، فهي تتعامل مع شرائح المجتمع كافة حتى أبسط الحرفيين وصغار التجار وحديثي التخرج من الجامعات وتمول المشروعات الصغيرة، وتساعد الشباب على توفير المسكن المناسب.

3. أهداف البنوك الاسلامية

للبنوك الاسلامية أهداف تسعى الى تحقيقها بتجسيد مبادئ الشريعة الاسلامية حيث تعمل على استهداف التنمية وتحقيق التوازن بين العائد الاقتصادي والعائد الاجتماعي مع المحافظة على الجانب البيئي وتتمثل هذه الأهداف في:

1.3-الهدف التنموي: المعاملات البنكية الاسلامية تتماشى وفقا للضوابط الشرعية، حيث تعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أي ما يعرف بالتنمية المستدامة، وكذا ايجاد البديل لكافة المعاملات لتطبيق مبادئ الشريعة الاسلامية عن طريق:[8]

- تخفيض تكاليف المشاريع والغاء الفائدة وهذا ما يؤدي الى تشجيع الاستثمار بالنسبة للفئة الحرفين وبالتالي خلق فرص جديدة ومنه تتسع فئة العاملين والقضاء على البطالة، مما يؤدي الى ازدياد الدخل الوطني.
- العمل على المحافظة على الأموال داخل الوطن، وبذلك يزداد الاعتماد على الموارد والامكانيات الذاتية الأساسية التي توظف داخل البلدان الاسلامية.
- تحقيق تنمية عادلة ومتوازنة ترتكز على توفير الاحتياجات الأساسية للمجتمع.

2.3- الهدف الاستثماري: تعمل المصارف الاسلامية على تشجيع عمليات الاستثمار من خلال استقطاب رؤوس الاموال، وتوظيفها في المجالات الاقتصادية وفقا للصيغ التمويل الاسلامية وتحقيق التقدم الاقتصادي والعمل على توفير الخدمات والاستشارات الاقتصادية والمالية للحفاظ على الاموال وتنميتها.

3.3- الهدف الاجتماعي: المصارف الاسلامية تعمل على الموازنة بين تحقيق الربح الاقتصادي وبين تحقيق الربحية الاجتماعية، وذلك بالجمع بين الأهداف العامة لأي مشروع وتحقيق التكافل الاجتماعي من خلال:

- التدقيق في مجالات التوظيف التي يقوم المصرف بتمويلها والتأكد من سلامتها وقدرتها على سداد التمويل.
- أن يحقق التوظيف مجالا لرفع مستوى العمالة، وفي الوقت نفسه يسمح عائده بتقديم خدمات اجتماعية للأفراد المجتمع.[9]

ثانيا: الأسواق المالية

1.تعريف الأسواق المالية

تعددت التعاريف التي تناولت الأسواق المالية، اذ ان هناك من عرفها على انها:"آلية يتم من خلالها تداول الأصول المالية بيعا وشراءا وتمكن تلك الالية من تحويل الموارد المالية بكفاءة من القطاعات الاقتصادية ذات الفوائض المالية الى القطاعات الاقتصادية التي تعاني من العجز المالي[10] ، كما تم تعريفها على انها:" المجال التنظيمي والفني الذي يمكن من خلاله نقل المدخرات من الوحدات الفائضة إلى الوحدات التي تعاني من العجز في الأموال"[11] ،كما عرفت بانها:" نظام شامل وحلقة الوصل بين مشروعات الاستثمار وادخارات الافراد تتم فيها حياوة وتداول الأوراق المالية "[12]

2.اهمية الأسواق المالية

تكمن أهمية الأسواق المالية في كونها تساهم في:[13]

-زيادة معدل نمة الاستثمار في الاقتصاد الوطني وكذا دعم الائتمان الداخلي والخارجي.

- المساعدة في تسهيل تحويل الأموال من المقرضين الى المقترضين.

- تمويل خطط التنمية عن طريق طرح أوراق مالية حكومية في تلك السوق.

-العمل على الحد من معدلات التضخم في هيكل الاقتصاد الوطني.

3. معيقات السوق المالية

يواجه أداء الأسواق المالية جملة من المعيقات، يمكن ايجازها في النقاط الاتية:[14]

-ضعف الإطار التنظيمي وعدم وضوح قواعد عمل الأسواق المالية.

-ضعف الهياكل المؤسسية التي تتكامل مع متطلبات السوق المالي من مؤسسات وبنوك استثمارية.

- غياب الشفافية والافصاح المالي اثناء التعامل بالأدوات المالية الحديثة

- قصور الحملات الترويجية التي تدعوا الى رفع الوعي الاستثماري وضرورة تشغيل المدخلات بدلا من اكتنازها

المحور الثاني: دور الصكوك الاسلامية في تفعيل سوق المال الماليزي

ساهم وجود القطاع المصرفي الاسلامي في ماليزيا، لظهور وتعزيز انشاء أدوات التمويل الاسلامي، مما ساعد في تعزيز وتطوير صناعة البنية التحتية للمؤسسات المالية الاسلامية الماليزية فكان انشاء لسوق الأوراق المالية الاسلامية حتميا حتى يواكب هذا النمو للصناعة المالية الاسلامية.

أولا: الصكوك الإسلامية وأهميتها في تنمية سوق المال

أطلقت المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية على الصكوك الاسلامية اسم (صكوك الاستثمار) تميزا لها عن الأسهم وسندات القرض، وعرفتها بأنها:" وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في ملكية موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله."[15]

1- أنواع الصكوك الاسلامية

هناك أكثر من أربعة عشرة نوعا من الصكوك الاسلامية، غير أن الصكوك الأكثر انتشارا يمكن حصرها في الأنواع التالية:

- **صكوك المضاربة:** تعتبر صكوك المضاربة عقدا بين طرفين(المضارب) والمستثمر (رب المال)، يقدم المستثمر رأس المال للمضارب والذي بدوره يقوم بتوظيفه في مشروع متفق عليه، على أن يتم تقسيم الأرباح المحققة وفقا لنسب معينة، أما الخسائر إذا قدر الله فيتحملها أصحاب المال إذا لم يقصر المضارب أو يهمل.

تتميز صكوك المضاربة بمجموعة من الخصائص يمكن ادراجها فيمايلي:[16]

- قابلية التداول في أسواق رأس المال.
- يمكن عمل ترتيبات معينة لضمان هذه الصكوك من قبل طرف ثالث وذلك لتوفير الاطمئنان للمستثمرين.
- يمكن للحكومة شراء الصكوك واسترداد حصة رب المال.
- يمكن اصدار هذه الصكوك لتشمل كافة القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية والعقارية وغيرها.
- سهولة الرقابة عليها من الجهات المستفيدة من التمويل لارتباطها بموجودات عينية.

- **صكوك المشاركة:**

وهي عبارة عن وثائق متساوية القيمة يتم اصدارها للاستخدام حصيلة الاكتتاب في انشاء مشروع استثماري، ويصبح موجودات المشروع ملكا لحملة الصكوك، وتدار الصكوك على أساس عقد المشاركة بتعين أحد الشركاء لإدارتها بصيغة الوكالة بالاستثمار".

ولصكوك المشاركة العديد من الأنواع كصكوك المشاركة المستمرة والمؤقتة وصكوك المشاركة في مشروع معين والادارة لمصدرها وصكوك المشاركة في مشروع معين تكون الادارة لجهة أخرى.

- **صكوك المرابحة:**

وهي عبارة عن وثائق متساوية القيمة يتم اصدارها لتمويل شراء سلعة المرابحة، وتصبح سلعة المرابحة مملوكة لحملة الصكوك، والهدف من اصدار صكوك المرابحة هو تمويل عقد بيع بضاعة مرابحة، كالمعدات والأجهزة، فتقوم المؤسسة المالية بتوقيعه مع المشتري مرابحة نيابة عن حملة الصكوك، وتستخدم المؤسسة المالية حصيلة الصكوك في تملك بضاعة المرابحة وقبضها قبل بيعها مرابحة.[17]

- **صكوك الاستصناع:**

الاستصناع عقد يلتزم من خلاله البنك بتحقيق منشآت (بيوت، جسور طرق سريعة.... الخ) لصالح عمليه مقابل علاوة تدخل فيها تكلفة المنشأة مضافة اليها هامش الربح، ويكلف البنك مقاولا لتنفيذ الأشغال.

يمكن تحويل عقود الاستصناع الى سندات ذات استحقاقات متتالية، وقد بدأ هذا النوع من المعاملات يظهر في السوق المالي الاسلامي تدريجيا خاصة في استثمارات البنوك الاسلامية طويلة الأجل وظهرت تجاربه في استثمارات البنوك الاسلامية الخليجية منها على وجه الخصوص.[18]

- **صكوك السلم:**

تمثل ملكية شائعة في رأس مال السلم لتمويل شراء سلع يتم استلامها في المستقبل ثم تسوق على العملاء ويكون العائد على الصكوك هو الربح الناتج عن البيع، ولا يتم تداول هذه الصكوك الابعد أن يتحول رأس المال الى سلع، وذلك بعد استلامها وقبل بيعها، وتمثل الصكوك حينها ملكية شائعة في هذه السلع، وتعتبر صكوك السلم أداة متميزة لجذب الموارد المالية للحكومات والشركات والأفراد الذين يعملون في انتاج زراعي أو صناعي أو تجاري، فمن ثمن بيع بضاعة أجلة يستطيع المنتج أن يمول عمليات الانتاج.

- **صكوك الاجارة:**

تعرف على أنها:" عبارة عن وثائق متساوية القيمة تمثل حصة شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات في مشروع استثماري يدير دخلا والغرض منها تحويل الأعيان والمنافع والخدمات التي يتعلق بها عقد الاجارة الى أوراق مالية صكوك قابلة للتداول في الأسواق الثانوية".

وتعتبر صكوك الاجارة صكوك ملكية شائعة في أعيان مؤجرة مملوكة لمالكي الصكوك، ويتم توزيع عائد الاجارة على الملاك حسب حصص ملكيتهم، وهي قابلة للتداول وتقدر قيمتها حسب قيمتها

السوقية، كما تمثل صكوك الاجارة حصة مشاعة في ملكية أصول متاحة للاستثمار، وهي أشهر أنواع الصكوك انتشارا.

وصنفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية صكوك الاجارة الى صكوك ملكية الموجودات المؤجرة، صكوك ملكية المنافع وصكوك ملكية الخدمات.[19]

2-خصائص الصكوك الإسلامية

تنفرد الصكوك الإسلامية بمجموعة من الخصائص نوجزها في الآتي:[20]

- لها قيمة اسمية محددة وموضحة في نشرة الإصدار.

- تصدر الصكوك على أساس عقد شرعي والذي تختلف أحكامه تبعا لاختلاف أحكام العقود وبفئات متساوية القيمة حتى يسهل شراؤها وتداولها في الأسواق المالية.

- الصك حصة شائعة في الأصول أي أنها وثيقة تبرز حق الملكية لحاملها لحصص شائعة في أصول لها دخل سواء كانت أعيانا أو منافع أو خدمات أو خليطا منها.

- يمكن تداول الصكوك مادامت تمثل سعة ما، أما إذا تحولت إلى دين في ذمة الغير فلا يصح تداولها.

-الصك غير قابل للتجزئة أي أنه لا يتجزأ في مواجهة الشركة وفي حال امتلاك الصك الواحد لشخصين أو أكثر بسبب الإرث أو نحوه فانه لابد من الإنفاق على شخص واحد يمثلهم أمام الشركة.

- إن مالكي الصكوك لهم الحق في الحصول على الأرباح المترتبة حسب الإنفاق المذكور في العقد و يتحملون الخسارة حسب نسبة ما يملكه كل منهم من الصكوك وفقا لقاعدة (الغنم بالغرم). [21]

3-أهمية الصكوك الإسلامية في تفعيل الأسواق المالية

تلعب البنوك الإسلامية دورا محوريا في تفعيل الأسواق المالية وذلك من خلال الترويج للأدوات المالية من أسهم وسندات وشهادات الإيداع المتنوعة وفتح القنوات الاستثمارية وكذا إقامة بيوت وصناديق الاستثمار وتأسيس شركات الوساطة.[22]، غير ان البنوك الإسلامية حتى تضمن كفاءة وفعالية في تفعيل سوق المال لابد من مراعاة النقاط الاتية:[23]

- تعد الصكوك الاسلامية بديلا للمعاملات المصرفية، فعندما تتنوع هذه الأدوات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية تصبح أكثر اغراء للمدخرين (يمكن استخدامها للتمويل المشاريع في مختلف القطاعات كالزراعة، الصناعة، العقار).

-ان تبني خطط التنمية الاقتصادية يستدعي ضرورة العمل على التوسع في اصدار الصكوك وخلق سوق ثانوي للتداول هذه الصكوك، وبالتالي يساهم في تعظيم المدخرات وتوسيع الاستثمار.

-ان ارتفاع اصدار وتداول الصكوك الاسلامية سينتج عنه ارتفاع كفاءة السوق المالي وهذا يترتب عليه تعميق السوق واتساعه، حيث ستزداد تداولات الصكوك، والذي يعود بالنفع على السوق المالية في تغطية مختلف الاحتياجات التمويلية والاستثمارية.

ثانيا: تطور اصدار الصكوك المالية الاسلامية في الأسواق المالية العالمية:

بلغ اجمالي اصدارات الصكوك المالية الاسلامية123,150 مليار دولار أمريكي سنة 2018ويرجع هذا الارتفاع الى الاصدارات المطردة التي قامت بها المملكة السعودية ودول أسيا ودول مجلس التعاون الخليجي وافريقيا وبعض الدول الأخرى وهذا ما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل رقم (1): إجمالي إصدارات الصكوك المالية الاسلامية خلال الفترة 2001- 2018

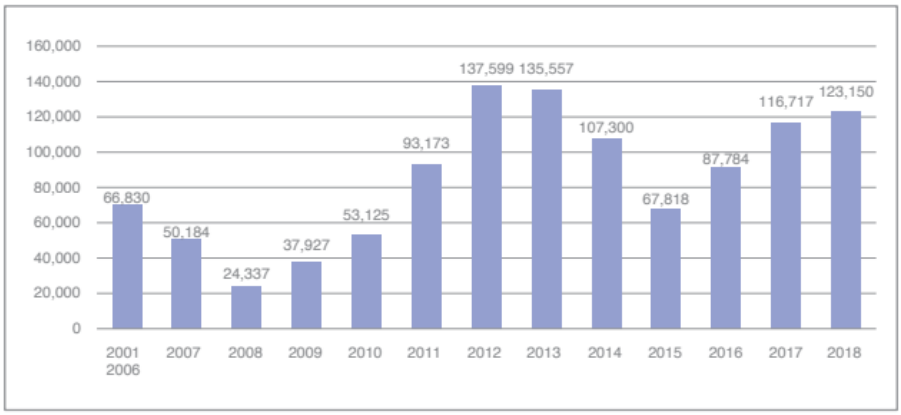

Source : IIFM SUKUK REPORT, 8th EDITION,JULY 2019 , p21

الشكل رقم (2):نسبة إصدار الصكوك تبعا لأنواعها في العالم خلال الفترة 2001-2018

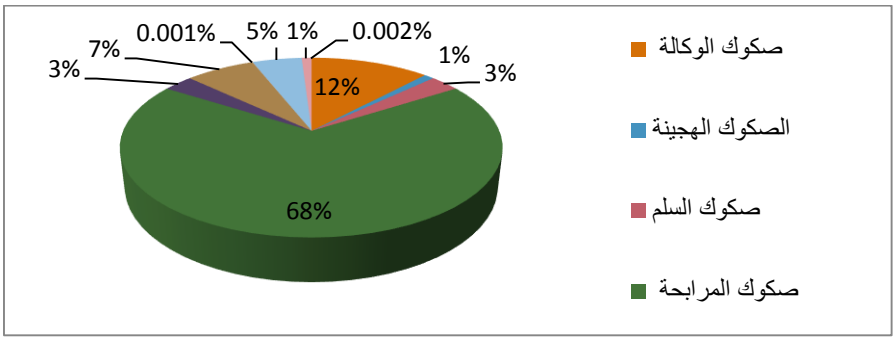

Source: IIFM SUKUK REPORT, 8th EDITION,JULY 2019 , p31.

يبن الشكل السابق نسبة إصدار الصكوك في العالم من سنة 2001 إلى سنة 2018 تبعا لأنواعها حيث استحوذت صكوك المرابحة على أعلى نسبة حيث بلغت 68 % تليها صكوك الوكالة صكوك الإجارة، الصكوك الهجينة، صكوك الإجارة بنسبة 12%،7%،5%على التوالي، في حين بلغت باقي أنواع الصكوك نسب ضعيفة تتراوح بين 3 %و0.001%.

الجدول رقم (1): توزيع صناعة الخدمات المالية الإسلامية حسب القطاع والمنطقة بالمليار دولار أمريكي سنة 2018

المنطقة	الأصول المصرفية	إصدار الصكوك	أصول الصناديق الإسلامية	المساهمة التكافلية	المجموع	المساهمة %
آسيا	266.1	323.2	24.2	4.1	617.6	28.2
دول مجلس التعاون الخليجي	704.8	187.9	22.7	11.7	927.1	42.3
دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	540.2	0.3	0.1	10.3	550.9	25.1
إفريقيا وجنوب الصحراء	13.2	2.5	1.5	0.01	17.2	0.8
الدول الأخرى	47.1	16.5	13.1	-	76.7	3.5
المجموع	1571.3	530.4	61.5	27.7	2190	100

Source: Islamic Financial services industry Stability Report 2019 p: 10.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تصدر دول مجلس التعاون الخليجي لحجم الأصول المصرفية ب 704.8 مليار دولار أمريكي و كذلك لحجم المساهمات التكافلية ب 11.7 مليار دولار أمريكي ،بينما تصدرت دول آسيا المرتبة الأولى في كل من إصدار الصكوك و أصول الصناديق الإسلامية ب 323.2 و 24.2 مليار دولار أمريكي على التوالي، في حين احتلت دول إفريقيا و جنوب الصحراء و باقي الدول المراتب الأخيرة ، ولعل من بين الأسباب التي دفعت إلى تطور الصناعة المصرفية الإسلامية كون البنوك الإسلامية هي النموذج الوحيد ضمن الاقتصاد الإسلامي الذي تمتع بدرجة عالية من الاعتراف ضمن المنظومة المالية العالمية بالإضافة إلى كونها تشكل نموذجا مفيد للاقتصاد المحلي و مؤشرا للمصلحة التي قد تتحقق إذا ما تم تطبيق مكونات الاقتصاد الإسلامي علاوة على ذلك قدرتها على تحقيق أرباح عالية مقارنة بالبنوك التقليدية.[24]

ثالثا: واقع كل من البنوك الإسلامية وسوق المال الماليزي

سنحاول هنا تسليط الضوء على واقع الصيرفة الإسلامية في ماليزيا ومراحل تطورها ومدى مساهمتها في تنمية السوق المالي وكذا التطرق إلى أبرز العوامل التي ساهمت في تطوير السوق الإسلامي الماليزي.

1-نبذة عن البنوك الإسلامية والسوق المالي الماليزي:

تعود البداية الأولى لنشأة البنوك الإسلامية في ماليزيا إلى سنة 1983 م عندما أصدرت الحكومة الماليزية قانون المصارف الإسلامية الذي يسمح بإنشائها حيث تم إنشاء بنك Islam Malaysia Berhad في نفس السنة فكان النواة الأولى لتطور التجربة الماليزية في التمويل الإسلامي ثم في 1993 أطلقت الحكومة الماليزية مخطط المصارف بدون فوائد IBS حيث سمح هذا المخطط بإنشاء نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية و هذا هو ما سمح للإدارات المالية الإسلامية الاستفادة من المحاسبة و إدارة منفصلة للأنشطة التقليدية كما أن العمل بمفهوم النافذة الإسلامية منذ 1993م سمح أيضا للبنوك التقليدية الموجودة بأن تنتج المنتجات و الخدمات الإسلامية و في سنة 1999م تم تأسيس نظام مصرفي إسلامي يضمن العمل بدون فوائد مما جعل البنوك الإسلامية تتعامل في المنتجات و الخدمات المالية الإسلامية و مع مطلع 2000 حقق قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية في ماليزيا 18 % في المتوسط سنويا من حيث الأصول[25]، و بعدها توسعت شبكة أعمال البنوك الإسلامية بشكل سريع خاصة بعد الأزمة المالية الآسيوية من 80 وكالة سنة 1998م إلى 128 وكالة سنة 2002م ،وحدث بعدها ارتفاع كبير جعل عدد وكالات المصارف الإسلامية يبلغ 1161 في سنة 2006.[26]

كما تعد ماليزيا من أوائل الدول التي قامت بتنظيم التعامل بالإصدارات الإسلامية من خلال جهة رسمية أطلق عليها سوق المال الإسلامي الماليزي[27]، و هذا كان بداية من تسعينيات القرن الماضي عندما قامت الشركة Shell MDS SDN Bhd بإصدار و عرض الصكوك الإسلامية للتداول لأول مرة في السوق المحلي في سنة 1990 م ،تبع ذلك إصدار العديد من الأدوات المالية الإسلامية الأخرى ،مما أدى إلى تعميق و ترسيخ العمل بالأدوات المالية الإسلامية في سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا و اتساعه كما قامت هيئة الأوراق الماليزية بالتعاون مع وزارة المالية الماليزية بتشكيل لجنة للدراسة الأنشطة و المعاملات في السوق و اتخاذ خطوات جوهرية من بينها تشكيل قسم سوق رأس المال الإسلامي ICMD و ذلك في سنة 1994 م ،و في أخر نفس السنة تم إنشاء لجنة شرعية لدراسة الأدوات المالية الإسلامية IISG و بعد مرور سنة كاملة تحولت إلى اللجنة الاستشارية الشرعية Shari'a Advisory Council[28]

الجدول رقم (2): أصول البنوك الإسلامية في ماليزيا خلال الفترة 2015-2019

الوحدة: مليون رينجيت

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
أصول البنوك الإسلامية	6013213.1	6551818.3	7273009.9	8469746.8	9451960.4
إجمالي الأصول المصرفية	27011245.8	56496666.7	37430038.1	37717992.5	371483162

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على:

Bank Negara Malaysia, Monthey HIGHLIGHTS Highlights and Statistics in, February2020.

من الجدول السابق نلاحظ تزايد مستمر للأصول المصرفية للبنوك الإسلامية في ماليزيا على مدار الخمس سنوات الأخيرة من 6013213.1 مليون رينجيت سنة 2015 إلى 9451960.4 مليون رينجيت سنة 2019.

الجدول رقم (3): ودائع البنوك الإسلامية في ماليزيا خلال الفترة 2015 -2019

الوحدة: مليون رينجيت

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
ودائع البنوك الإسلامية	4883728.8	4813311.8	5320565.7	5803954.3	5827568.6
إجمالي الودائع المصرفية	19820463.5	20006487.1	20824352.7	22198216.7	23305923.3

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على:

Bank Negara Malaysia, Monthey HIGHLIGHTS Highlights and Statistics in, February2020.

يبين الجدول أعلاه قدرة البنوك الإسلامية في ماليزيا على حشد الموارد إذ بلغت 5827568.6 مليون رينجيت سنة 2019 كما ارتفع إجمالي الودائع المصرفية من 19820463.5 مليون رينجيت سنة 2015 إلى 23305923.3 مليون رينجيت سنة 2019.

الشكل رقم (3): توزيع التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا حسب القطاع سنة 2019

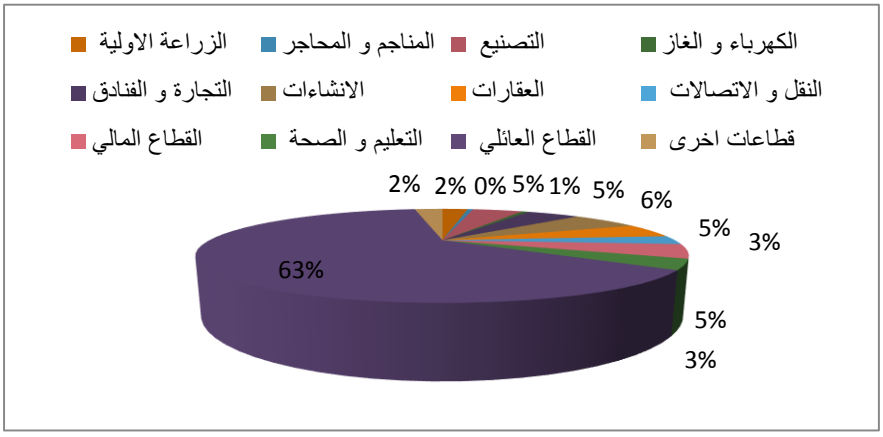

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على:

Bank Negara Malaysia, Monthey HIGHLIGHTS Highlights and Statistics in, February2020.

من الشكل أعلاه يتبن استحواذ القطاع العائلي على إجمالي التمويلات المصرفية التي تمنحها البنوك الإسلامية بنسبة 63%يليه باقي القطاعات ب نسبة 6% ثم يأتي قطاع المنشآت قطاع الإنشاءات، قطاع التجارة والفنادق، العقارات والصحة والتعليم بنسبة 5 % أما القطاعات المتبقية فقد استحوذت على نسب متفاوتة تتراوح بين 0% إلى 3 %.

الشكل رقم (4): تصنيف التمويل الإسلامي في ماليزيا تبعا للصيغ سنة 2019

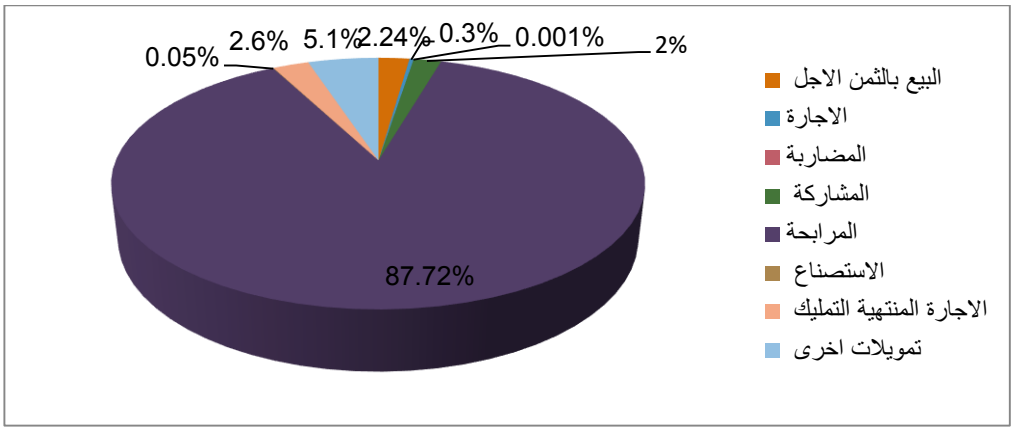

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على:

Bank Negara Malaysia, Monthey HIGHLIGHTS Highlights And Statistics in, February2020.

من الشكل أعلاه نلاحظ أن غالبية خدمات التمويل التي تمنحها البنوك الإسلامية في ماليزيا تتمثل في المرابحة بنسبة 87.72 % من إجمالي التمويلات، تليها تمويلات أخرى بنسبة 5.1 % في حين بلغت نسبة كل من الإجارة المنتهية بالتمليك والبيع الآجل نسبة 2.6 % ،2.24 % على التوالي بنسبة 5.1 %، أما التمويل بالإجارة، المضاربة، المشاركة والاستصناع فكانت نسبتهم شبه منعدمة.

الجدول رقم (4): إصدار الصكوك والسندات في ماليزيا خلال الفترة2017-جانفي 2020

السنوات	الأشهر	اصدار الصكوك في ماليزيا	اجمالي الاصدارات في ماليزيا	نسبة الصكوك من اجمالي الاصدارات في ماليزيا
2017	-	168,68	317,94	%53,05
2018	-	199,90	385,93	%51,80
2019	-	235,20	384,85	%61,12
2020	جانفي	10,6	25,33	%41,86

Source : Securities commission Malaysia.
https :www .sc.com.my/api/documents/download.ashx ?id=ccac93f7-c385-418A-811E-47B30843D681

من الجدول أعلاه نلاحظ أن أكثر من 50 % من الصكوك الإسلامية في العالم كانت من إصدار ماليزيا على مدار الثلاث سنوات (2019/2018/2017) بقيمة 168.68 ،199.9 ،235.20 مليار رينجت كما بلغت نسبة 41.86 % في شهر جانفي 2020 بقيمة 10.6 مليار رينجيت.

2- دور البنوك الإسلامية في تفعيل السوق المالي

تعد البنوك الإسلامية بمثابة منشط ومفعل للسوق المالي ،اذ حاز هذا الأخير على 24% من حجم الصناعة المالية الإسلامية العالمية من ناحية الصكوك المصدرة ، حيث بلغت قيمة الإصدارات العالمية للصكوك 110.6 مليار دولار امريكي في نهاية سنة 2019 بنسبة 89.9% ، من اجمالي اصدار الصكوك ، وهذا وفقا لسوق التمويل الإسلامي بماليزيا ، وفي نهاية 2018 سنة قيمة هذه الأخيرة 123.15 مليار دولار امريكي بمعدل نمو حوالي 5.5 % لسنة 2018 مقارنة ب 116.71 مليار دولار امريكي بنهاية سنة 2017 وبمعدل نمو وصل الى 33% مقارنة 87.78 مليار دولار امريكي بنهاية عام 2016 وفقا للتقرير الصادر عن السوق المالية الإسلامية الدولية IIFM .

فالصكوك الإسلامية تعتبر المحرك الأساسي للسوق المالية الإسلامية وذلك من خلال حجم الإصدارات من هذه الأوراق، وتستعمل جل هذه الإصدارات لتمويل المشاريع المختلفة الفاعلة في الاقتصاد كونها تعتمد على التمويل الحقيقي وليس الصوري [29]، والجدول الموالي يوضح حجم وقيم تداول البنوك الإسلامية في البورصة الماليزية

الجدول رقم (5): حجم وقيم تداول البنوك الإسلامية في بورصة ماليزيا بين سنتي 2014-2015 الف وحدة ،مليون رينغت

البنوك الإسلامية في ماليزيا	2014		2015		2014		2015	
	حجم التداول	حجم التداول%	حجم التداول	حجم التداول%	قيم التداول	قيم التداول%	قيم التداول	قيم التداول%
Affin Hwang Investment	178605.592	23.75	144463.721	20.90	128732.945	19.16	111978.990	17.94
CIMB Investment Bank	95202.978	12.66	97119.1	14.06	116768.749	17.38	110988.572	17.78
RHB Investment Bank Berhad	145011.140	19.28	124399.683	18.00	101258.137	15.08	87870.044	14.08
Mybank Investment Bank	81860.628	10.89	75899.323	11.00	98120.877	14.60	92256.838	14.78
Kenanga investment bank	129734.722	17.24	137823.042	19.96	96400.014	14.34	95154.704	15.24
Aminvestment bank Berhad	42973.733	5.72	386143.114	5.6	57267.111	8.52	57946.604	9.28
Hong leo,g investment bank	50678.774	6.73	45454.99	6.57	45204.804	6.72	40752.202	6.53
Public investment bank	28116.613	3.73	27050.76	3.91	28163.764	4.2	27218.59	4.3
المجموع	752184.15	100	690824.715	100	671915.401	100	624166.544	100

المصدر: حمزة طيوان ،ماجدو مدوخ 2021 ،" متطلبات التكامل الوظيفي بين المصارف الإسلامية والأسواق المالية الإسلامية ودورها في دعم التنمية الاقتصادية" ، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة ام البواقي ، م8 ،ع 2 ،ص 881.

من الجدول أعلاه نلاحظ كبر حجم الحصة السوقية للبنوك الإسلامية التي يمكنها من التأثير في السوق المالي الإسلامي الماليزي، حيث سجلت هذه البنوك حجم تداول قدر سنة 2014 بـ 15.752184 ألف وحدة، مما يعكس الحجم الكبير للأوراق المالية الإسلامية المطروحة للتداول في البورصة، كما أن القيمة السوقية لهذه الأوراق سجلت خلال نفس السنة قيمة 401.671915 مليون رنجنت بنسبة

30.66 %من رسملة السوق المالية الإسلامية الماليزية التي قدرت 14.1012 بليون رنجنت ماليزي سنة 2014.[30]

3- عوامل نجاح السوق المالية الماليزية:

يعود نجاح التجربة الماليزية في السوق المالية الإسلامية إلى ما يلي: [31]

- وجود إطار قانوني تنظيمي يعد الأكثر تقدما وتطورا وشمولية.
- نسبة كبيرة من الأسهم المدرجة في البورصة متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية.
-وجود كبر إصدارات حكومية و خاصة الصكوك الإسلامية.
-وجود سوق للنقد بين البنوك الإسلامية يتميز بسيولة عالية و يعتمد في اغلب تعاملاته على المرابحة.
-وجود هيئة تشريعية تابعة للبنك المركزي الماليزي تعمل على التأكد من مدى موافقة الصكوك و الأسهم المصدرة للشريعة الإسلامية.
-الحوافز و الإعفاءات الضريبية المتعلقة بالاستثمار في سوق رأس المال.

الخاتمة:

تمكنت ماليزيا من إعطاء نموذج ناجح للصيرفة الإسلامية يحتذي به ، غير أن ما ساعدها على تحقيق هذا النجاح الكبير هو دعم الحكومة الماليزية لهذه البنوك بسن قوانين و تشريعات و إقامة هيئات تشريعية تنظم عملها وبالإضافة إلى اعتمادها على صيغ تمويلية تتناسب مع حاجيات عملائها المسلمين و ذلك نتيجة لالتزامها بالضوابط الشرعية و حتى الغير المسلمين لنقص درجة المخاطرة مقارنة بالبنوك التقليدية و هذا ما أهلها لتكون رائدة في صناعة الخدمات المصرفية الإسلامية و تدخل في منافسة مع البنوك التقليدية العالمية، و من خلال ما تم تناوله في متن هذه الدراسة نستنتج ما يلي:

-تشهد الصناعة المصرفية الإسلامية تطورات ملحوظة على المستوى العالمي.
-تملك البنوك الإسلامية في ماليزيا أصول كبيرة وتحشد موارد أكبر.
-تمنح البنوك الإسلامية تمويلات للعديد من القطاعات الاقتصادية.
-تعتمد البنوك الإسلامية في ماليزيا على المرابحة بنسبة تفوق 80 % كصيغة تمويلية.
-تشكل الصكوك الإسلامية التي تصدرها البنوك الإسلامية الماليزية أكثر من 50 % مقارنة بباقي الإصدارات الأخرى كالسندات.

الاقتراحات: بناءا على ما جاء في هذه الدراسة وفي ظل النتائج المتوصل إليها نوصي ما يلي:

- تشجيع المصارف الإسلامية على فتح المزيد من الفروع والنوافذ الإسلامية خارج حدود الدولة إلام للمصرف الإسلامي لحشد المزيد من المدخرات وإعادة توظيفها لتفعيل الاقتصاد المحلي.

- العمل على ترسيخ المصلحات والمفاهيم المرتبطة بالصيرفة الإسلامية من خلال فتح تخصصات على مستوى الجامعات والمعاهد.

- القيام بدورات تدريبية وورش الأعمال الميدانية للموارد البشرية العالمة في القطاع المصرفي لزيادة خبراتهم وكفاءتهم على التفاعل والاستجابة للتغيرات والتطورات المستمرة التي تشهدها الصناعة المصرفية يوم بعد يوم.

- ضرورة قيام البنوك الإسلامية بإيجاد صيغ تمويلية تتماشى وفق مبادئ الشريعة الإسلامية لتعزيز قدرتها التنافسية على مستوى السوق المصرفية العالمية.

التأكيد على دور التسويق في اعطاء صورة مميزة للبنوك الإسلامية والعمل على جذب العملاء واستمرار التعامل معهم على المدى البعيد ولتشكيل قاعدة زبونية من العملاء بصفة عامة والعملاء المسلمين بصفة خاصة.

-تعظيم الاستفادة من التطورات التكنولوجيا في مجل الصيرفة الإسلامية لمواكبة التطورات المتلاحقة في بيئة البنوك الإسلامية.

-تكثيف الحملات الترويجية والتأكيد على دور الإعلام في للتعريف بالخدمات التي تقدمها البنوك الإسلامية لاستقطاب العديد من الزبائن وبالتالي حشد العديد من الموارد والمدخرات.

المراجع والهوامش:

[1]خديجة خالدي ،2005 " البنوك الإسلامية: نشاة، تطور، افاق "، مجلة les cahiers du mecas، ع1، ص277.

[2]خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سعيفان، 2008، " العمليات المصرفية الإسلامية: الطرق المحاسبية الحديثة"، ط1، داروائل للنشر، الأردن ، ص31.

[3]Bouhadida Mohamed, 1993,« application de l'approche systématique au banques islamiques », thèse de magister école supérieur de commerce, p102.

[4] فادي محمد الرفاعي، 2004 ، " المصارف الإسلامية"، منشورات الحلبي الحقوقية،ط1،ص21

[5] إبراهيم عبادة، 2008 ،"مؤشرات الأداء في البنوك الاسلامية"، دار النفائس للنشر والتوزيع،الأردن،ص28.

[6] أيمن فتاحي، 2009 ،" البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية"، منشورات دار البشائر، دمشق، ص70.

[7] الهام يحياوي، لعلى بوكميش، ليلى بوحديد، 2016،" المصارف الاسلامية كألية لتحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الاسلامي"، مجلة الحقيقة،ع38،ص569-570.

[8]نوال بن عمارة، 2003 ،" محاسبة البنوك الاسلامية"، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد،جامعة ورقلة، ص47.

[9] الهام يحياوي، لعلى بوكميش، ليلى بوحديد، مرجع سبق ذكره،ص569.

[10]سميرة عبد الله مصطفى ، 2015 ، الاستثمار الأجنبي غير المباشر في سوق الأوراق المالية العراقي (دراسة مقارنة) ، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية ، ع15 ج2 ،ص 756

[11] زينب شلال عكار ،عادلة حاتم ناصح ، 2020 ، اثر السياسات المالية والنقدية على أداء سوق العراق للواراق المالية دراسة تطبيقية في سوق العراق للفترة (2009-2018) ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ،ع30 ،ص100.

[12] احمد محمجد فهمي البرزخي ، 2016 ، " دور سوق العراق للأوراق المالية في استقطاب وتوجيه الاستثمارات ، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم ، ع39 ، ص103.

[13] سميرة عبد الله مصطفى ، مرجع أعلاه ، صص 756-757 .

[14] زينب شلال عكار ، عادلة حاتم ناصح ، مرجع سبق ذكره ،ص101.

[15] أحمد رشاد مرداسي ،حسين بن طاهر، 2017 ، "أثر تطبيق منتجات الهندسة المالية في الأسواق المالية الإسلامية"، مجلة التنمية الاقتصادية ،ع04 ،جامعة الشهيد حمه لخضر،الوادي،ص.269

[16] بوخاري لحلو ، وليد عايب، 2011 ، "آليات الهندسة المالية كأداة لإدارة مخاطر الصكوك الإسلامية وأثر الأزمة المالية على سوق الصكوك الإسلامية الدولية وأحكام الشريعة"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات،ع12،جامعة غرداية،ص627.

[17] نوال بن عمارة، 2011 ، " الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية: تجربة السوق المالية الإسلامية الدولية-البحرين-"، مجلة الباحث، ع09، ص256.

[18] بوخاري لحلو ،وليد عايب،مرجع سبق ذكره،ص627.

[19] نوال بن عمارة، مرجع سبق ذكره، ص257.

[20] يوسف تبري ، 2015 ، "الصكوك الإسلامية ،مخاطرها و آليات معالجتها "،مجلة الاقتصاد الجديد ،م 2 ،ع 13 ،ص، 319.

[21] سندس حميد موسى ، 2017 ، "تقييم دور الصكوك الإسلامية في معالجة عجز الموازنة العامة للدولة –السودان نموذجا"، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، ع 21، ص، 944.

[22] بن حليمة هوارية ، بطاهر علي، البنوك الإسلامية وعلاقتها بسوق المالية الإسلامية التجربة الماليزية ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – دراسات اقتصادية – المجلد 26 ، العدد 1 ، ص 35.

[23] فاطنة بوخاري ،"2017 ،" دور الصكوك الإسلامية كألية لتفعيل السوق المالي"،مجلة اقتصاد المال والأعمال، ع2، ص60

[24] وفاء أحمد أحمد، 2012 ،"الوساطة المالية في المصارف الإسلامية بحث تطبيقي في المصرف العراقي الإسلامي (للاستثمار و التنمية)"، ع 501ص842.

[25] الصادق لشهب ، أحمد بوريش ، 2015 ،"تحليل عوامل نجاح التجربة الماليزية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية "، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية و المالية ، ع 1 ، ص، 90.

[26] زوبير بولحبال ،"النظام المصرفي الإسلامي في ماليزيا – مراحل التنمية و عوامل النجاح"

https://www.academia.edu/38467256/

[27] خولة فريز النوباني ، 2011 ، "مدارس المصرفية الإسلامية .. مالها و ماعليها "، ملتقى دولي حول المنتجات المالية الإسلامية ،السودان ،ص، 13.

http://www.imtithal.com/uploaded/media/research/3584.pdf

[28] راضية لسود ، سامية بولعسل، مسعودة سعيد، 2018 ، "تجارب عالمية ناجحة في إصدار الصكوك الإسلامية لتمويل التنمية المستدامة و آفاقها في الجزائر" ،مجلة نماء للاقتصاد و التجارة ،م 1 – عدد خاص ،ص، 65.

[29] حمزة طيوان ،ماجدو مدوخ 2021 ،" متطلبات التكامل الوظيفي بين المصارف الإسلامية والأسواق المالية الإسلامية ودورها في دعم التنمية الاقتصادية" ، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة ام البواقي ، م8 ،ع 2 ،ص 878.

[30] مرجع اعلاه ،ص 881.

[31] احمد حسين علي الهيتي، مصطفى احمد عبد إبراهيم، 2019، "المصارف الاسمية الماليزية وإمكانية الاستفادة منها في العراق"، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية،م11 ، ع27 ،ص،235.

تأثير المشاكل الحدودية والأمن المائي على السياسة الخارجية العراقية

The impact of border problems and water security on Iraqi foreign policy

الباحثة نهى جاسم حسين

كلية القانون والعلوم السياسية/ الجامعة العراقية- العراق

nuhajasim94@gmail.com

الملخص

السياسة الخارجية لأية دولة كانت ناتجة عن تفاعل مجموعة متغيرات داخلية ، وهذه المتغيرات لها أثار ونتائج إيجابية وسلبية تنعكس على طبيعة أداء الدولة في سياستها الخارجية ، ومهما كانت قدرات الدولة السياسية والاقتصادية والعسكرية فأنها لا تستطيع المضي بسياسة خارجية متينة وفاعلة بمعزل عن المتغيرات التي تحيط بها في البيئة الداخلية .

المشاكل التي شهدها العراق أبان تغيير نظامه السياسي عام 2003 ، افرزت مجموعة منها مشكلة الحدود والأمن المائي التي اثرت سلباً على سياسة العراق الخارجية في حركته الإقليمية والدولية ، والتي ورثها من النظام السياسي السابق الذي مارس نهجاً عدوانياً غير مستقراً في علاقاته مع جميع الدول لاسيما المجاورة منها، فترك ملفات عالقة تهدد الامن العراقي .

فبعد أن كانت صناعة القرار السياسي في الشأن الخارجي تنحصر بيد شخص واحد أو مجموعة أشخاص طبقاً لطبيعة وفلسفة النظام السياسي السابق تحولت صياغتها في ظل النظام السياسي الديمقراطي الجديد إلى مشاركة مجموعة من المؤسسات الرسمية وغير الرسيمة ، ونظراً لحداثة تجربتها وكثرة الضغوط عليها رافقت سياسة العراق الخارجية بعد عام 2003 مجموعة من المشاكل انعكست سلباً على أداءه الخارجي .

الكلمات المفتاحية : السياسة الخارجية العراقية , السعودية , الكويت , إيران , تركيا .

Abstract

The foreign policy of any country was the result of the interaction of a set of internal variables, and these variables have positive and negative effects and results that are reflected on the nature of the state's performance in its foreign policy, and whatever the state's political, economic and military capabilities are, it cannot proceed with a solid and effective foreign policy in isolation from the changes that surround it in Indoor environment.

The problems that Iraq witnessed during the change of its political system in 2003, a group of which resulted in the problem of borders and water security, which negatively affected Iraq's foreign policy in its regional and international movement, and which it inherited from the previous political regime, which practiced an aggressive and unstable approach in its relations with all countries, especially neighboring ones. , leaving pending files threatening Iraqi security. After the political decision-making in foreign affairs was confined to the hands of one person or group of persons according to the nature and philosophy of the previous political system, its formulation turned under the new democratic political system to the participation of a group of official and unofficial institutions, and due to the recentness of its

experience and the large number of pressures on it that accompanied Iraq's foreign policy after In 2003, a set of problems reflected negatively on its external performance.

Keywords: Iraqi foreign policy, Saudi Arabia, Kuwait, Iran, Turkey.

المقدمة

ولدت مع السياسة الخارجية العراقية بعد التحولات الجذرية التي شهدها النظام السياسي في العراق بعد عام 2003 مجموعة من القضايا (الحدودية والأمن المائي) التي أدت إلى كبح تحركاتها في البيئة الإقليمية والدولية ، وما يميز تلك القضايا أو المشاكل ويبرهنها تضارب الرؤى بين القوى السياسية العراقية التي تحكم الفعل السياسي الخارجي العراقي حول المتغيرات والقضايا الرئيسة الحاصلة سواء في داخل العراق أو خارجه ، فمن يرى من تلك القوى أن هذه المشاكل أو القضايا تضر بمصالح العراق وأمنه يراها آخر أنها لا تشكل خطراً على مصالح العراق وأمنه ، وهذا التضارب انعكس سلباً على وحدة القرار السياسي الخارجي.

وفي ظل ما يلامس موضوع دراستنا سنتناول الحدود العراقية ومشاكلها ، لاسيما وان النظام السياسي العراقي السابق دخل مع دول الخليج العربي ودول الجوار بحروب منها الحرب العراقية– الإيرانية في عام 1980-1988 , والغزو العراقي للكويت عام 1991 حالت دون ترسيم وتثبيت بعضها حتى يومنا هذا , ناهيك عن تحدي المياه الذي اصبح في الوقت الحاضر من مكامن الصراعات المؤجلة امام العراق مع دول الجوار الإقليمي غير العربي.

أهمية البحث : تمكن أهمية هذا البحث في بيان مدى تأثير المشاكل الحدودية والأمن المائي في العراق وعلى سياسته الخارجية , وذلك في أطار المتغيرات التي فرضت تغيير على النظام السياسي في البلد .

إشكالية البحث : تتمحور الإشكالية حول سؤال رئيسي كيف أثرت المشاكل الحدودية والأمن المائي على سياسة العراق الخارجية بعد 2003 ، وهل ساهمت في كبح حركته على الصعيد الخارجي؟

فرضية البحث : ينطلق البحث إلى التحقق من الفرضية الآتية: إنَّ المشاكل الحاصلة في العراق بعد تغيير نظامه السياسي عام 2003 اضعفت مؤسسات الدولة العراقية ومقوماتها السياسية والامنية ...وغير ذلك ، واتاحت الفرصة المناسبة للأطراف الاقليمية والدولية للتدخل في شؤون العراق الداخلية وحدت من حركته الخارجية ، مما خلقت أو بلورت تلك المشاكل ، عملت جميعها على كبح سياسة العراق الخارجية وحدت من تطورها وانفتاحها وتمددها إلى البيئة الإقليمية والدولية منذ عام 2003 وحتى يومنا هذا.

ومن أجل فحص هذه الفرضية اعتمدنا المنهج التحليلي في البحث .

وقد تمت هيكلية البحث إلى: مقدمة وخاتمة وقد تناولت الجوانب المختلفة للبحث حيث تناول المبحث الأول تحديات الحدود , ودرس المبحث الثاني تحدي الأمن المائي .

المحور الأول تحديات الحدود

القضايا الحدودية التي كانت ولاتزال مصدراً للخلافات والتوتر بين العراق والدول المجاورة له، فمنذ استقلال الدولة العراقية الحديثة عام 1921 كانت حدوده غير واضحة ، ولم يجري ترسيم البعض منها حتى يومنا هذا ، الأمر الذي جعل هذه القضية مثاراً للجدل والخلاف بين العراق والدول المجاورة له ، ولعلها كانت احدى الأسباب التي أدت إلى احتراب العراق مع إيران والكويت في القرن المنصرم ، وهكذا أصبحت الخلافات الحدودية احدى القضايا الجوهرية التي تعيق تحسين السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003 وتثقل كاهل عملها مع الدول الأخرى[1]، ولذا سنتناول في هذا المحور جميع هذه التحديات التي تواجه العراق من الدول المجاورة له عبر الآتي:

أولا: التحديات الكويتية الحدودية للعراق

التحديات الحدودية الكويتية للعراق فأن جذورها تعود إلى تأسيس إمارة الكويت في بدايات القرن الثامن عشر بعيد تنامي سيطرة قبيلة العتوب عليها بعد أن أجلتها الدولة العثمانية من نجد والبصرة لتستقر فيها بزعامة حاكمها الشيخ صباح الأول الذي تحالف في البدء مع العثمانيين ، إلا أنه في عام 1899 وقعت الكويت اتفاقاً مع بريطانيا ودخلت تحت مظلة حمايتها، وفي عام 1913 وقعت الحكومة البريطانية اتفاقية مع الدولة العثمانية لتنظيم وضع الكويت بشكل رسمي كقضاء يتمتع بالاستقلال الذاتي ضمن الدولة العثمانية لها علم خاص بها وحددت أراضيها بخط اخضر ، وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى واحتلال بريطانيا للعراق تم اخضاع الكويت لمعاهدة سيفر عام 1923 ، وتم بموجبها ترسيم الحدود العراقية– الكويتية ، وجاء رسمها وفق الخط الأخضر الذي رسمته بريطانيا في معاهدة عام 1913 والذي يبدأ عند وادي العوجه بالباطن ثم يتبع الخط الأخضر حتى نهايته عند مدخل خور الزبير الى الجنوب مباشرة[2]، وأدخلت جزيرتي وربة و بوبيان إليها وتركت مدينة صفوان وأم قصر للعراق ، وفي عام 1922 تم تعيين الحدود بين العراق والكويت ونجد (السعودية) بموجب اتفاقية تحديد الحدود في مؤتمر العقير[3]، إلا أن اكتشاف حقل الرميلة العراقي جنوب الخط الحدودي مثل بداية الإشكاليات الحدودية بين العراق والكويت أعقبها إثارة قضية جزيرتي وربة وبوبيان ، مما أدى الى رفض العراق ترسيم الحدود بينهما وبدأت سياسة العراق الخارجية تنحني إلى التوتر معها[4] ، وفي ثلاثينيات القرن المنصرم طالب الملك غازي بضم الكويت باعتبارها جزء من العراق بالقوة المسلحة في حالة فشل الوسائل السلمية ، وفي عام 1939 قامت

القوات العراقية بإزالة الدعامات الحدودية بين البلدين ، وطالب العراق الكويت بتخلي عن جزيرتي وربة وبوبيان لتحقيق السيطرة على مداخل ميناء أم قصر ، وبمقتل الملك غازي عام 1939 هدأت تلك المطالبات ، إلا أن بقيام ثورة 14 تموز 1958 في العراق استبشرت الكويت خيراً بها لكونها قضت على خطط رئيس الوزراء الاسبق نوري السعيد الهادفة إلى ضم الكوت للاتحاد العربي (الهاشمي)، وما ان حلَّ عام 1961 استكملت الكويت إصدار العملة الوطنية وتنظيم القضاء والانتماء للمنظمات الدولية والإقليمية ، وفي العام نفسه أعلنت الكويت استقلالها على اثر توقيعها معاهدة الاستقلال مع الحكومة البريطانية، فجاء الرد العراقي على لسان رئيس الجمهورية الأسبق عبد الكريم قاسم بإعلان "إنَّ الكويت جزء لا تتجزأ من العراق، ووصف اتفاقية عام 1899 بأنها وثيقة مزورة، وقال أن العراق قررت حماية الشعب العراقي في الكويت والمطالبة بالأراضي التابعة لولاية البصرة بكامل حدودها، وأعلن انه سيسلم مذكرات الى دول العالم تنص عن ان الكويت جزء لا تتجزأ من العراق"[(5)].

بعد انقلاب 8 شباط 1963 اعترفت الحكومة العراقية الجديدة باستقلال الكويت , وتم تثبيت الحدود العراقية– الكويتية وأعدت العلاقات الودية بين الدولتين ، لكن لم تنته الأزمة بين البلدين , ففي عام 1973 طالبت الحكومة العراقية بجزيرتي وربة وبوبيان ، وفي العام نفسه هاجمت وحدات من الجيش العراقي مركز الشرطة الكويتي في الصامتة واحتلته ، واثر وساطة عربية تم سحب القوات العراقية من الصامتة ، وبقي العراق متمسكا بحقه التاريخي[(6)]، ومع انتهاء الحرب العراقية الإيرانية عام 1988 بدأ العراق في إعادة البناء الداخلي لما دمرته الحرب وجاء انعقاد مؤتمر القمة العربية في بغداد عام 1990 الذي أشار فيه النظام السابق إلى التحديات الخارجية التي تواجه العراق ممن وصفهم بـ "الأشقاء" بقوله "إن الحرب تحصل أحيانا بالجنود ويحصل الإيذاء بمحاولات الانقلاب وأحيانا أخرى بالاقتصاد" واتهم حكومتي الكويت والإمارات العربية بإغراق السوق النفطية العالمية ، وصعد العراق موقفه عبر ارسال وزير خارجيته الأسبق طارق عزيز مذكرة عام 1990 إلى جامعة الدول العربية تضمنت موقف العراق من سياسة الكويت النفطية والديون المستحقة وقضية الحدود المعلقة بين البلدين، جاء في موضوع الحدود "لم تفلح الاتصالات التي جرت من خلال الستينيات والسبعينات في الوصول الى حل الحدود بين الطرفين، واستغلت الكويت انشغال العراق في حربه مع إيران لكي تنفذ مخططها في تصعيد وتيرة الزحف التدريجي باتجاه اراضي العراق فصارت تقيم المنشآت العسكرية والنفطية والمزارع على ارض العراق"، وبالمقابل عد وزير الخارجية الكويتي الأسبق صباح الأحمد "مسألة الحدود قضية قابلة للانفجار و يمكن أن يقوم

العراق بعمل عسكري على الحدود الكويتية"، وهذا ما حدث بالفعل في اب عام 1990 عبر احتلال القوات العراقية للكويت على اثر فشل مفاوضات جدة بين العراق والكويت[7]، وفي عام 1993 قامت الأمم المتحدة بترسيم الحدود العراقية– الكويتية في ضوء قرارها (833) الذي صدر وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، ويأتي هذا الإجراء من دون مشاركة العراق في لجان ترسيم الحدود لمتابعة حصاره ومعاقبته ، ومنحت الكويت حقول الرميلة النفطية وأجزاء كبيرة من قاعدة ام قصر البحرية المطلة على الخليج العربي واستولت على الممر الملاحي في خور عبد الله مما أدى الى تعطيل العمل بالموانئ العراقية وفقد العراق الجزء الأهم من حقول نفطه بالرميلة وملايين الأطنان من الاحتياطي النفطي وتم تضييق منفذه البحري المطل على الخليج العربي[8].

وتواصلت التحديات الحدودية الكويتية للعراق بعد عام 2003 عبر قيام الكويت بالتوسع في الأراضي العراقية وقيامها ببناء سياج حديدي على طول حدودها مع العراق عام 2005 بدعوى تأمين حدودها من الاضطرابات التي تشهدها الساحة السياسية العراقية وامتد هذا السياج مئات الأمتار داخل الأراضي العراقية , مما أدى بالعراقيين الساكنين في تلك المنطقة الى تحطيمه، واستمرت المواجهة بين البلدين بسبب الحدود والنفط ولم تنته بل تطورت مسألة الحدود لتأخذ الخلافات ابعاد مختلفة حتى جاء الإعلان عن اتفاق العراق والكويت عام 2010 عن إيجاد منطقة حدودية عازلة بين البلدين بعرض (500) م على جانبي الحدود بينهما ، وذلك بموجب اجتماع اللجنة العراقية الكويتية برئاسة وكيل وزير الخارجية لكلا البلدين الذي ينص على عدم السماح بالدخول لهذه المنطقة إلا لأفراد الشرطة من كلا البلدين ، وعلى أثره تم نقل السكان العراقيين الى مناطق أخرى[9].

زار العراق وفد رفيع المستوى برئاسة رئيس الوزراء الكويتي الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح وعضوية نائب رئيس الوزراء الكويتي وزير الخارجية محمد صباح السالم الصباح والوفد المرافق لهما تاريخ 12/كانون الثاني/2011 , وقد صّرح كل من رئيس الوزراء ونائبيه بأن المرحلة السابقة انتهت ونحن الآن أمام مرحلة جديدة من العلاقات الثنائية , وإذا كانت هناك صعوبات تواجهنا , علينا إن نحلها بالطرق السلمية , وقد وصفت الحكومة العراقية الزيارة الكويتية بالتاريخية وإنَّها أسفرت عن تشكيل لجنة مشتركة بغية حل جميع الملفات والقضايا العالقة بين البلدين وباشرت اللجنة المشتركة إعمالها بتاريخ 27/اذار/2011 لحل المسائل العالقة بينهما[10].

لم ينتهِ اختراق الكويت للحدود العراقية عند هذا الحد بل ظهرت متغيرات جديد ، مثلت في طبيعتها تحدياً كبيراً لسياسة العراق الخارجية ، تجسدت هذه المرة في إعلان الكويت عام 2011 عن العمل بالمرحلة الثانية من ميناء مبارك الكبير في جزيرة بوبيان، ينظر خريطة رقم (1)، مما ادى إلى أثارت

ملف الحدود مرة اخرى وتوتر العلاقات بين البلدين ، وعلى اثره أرسلت الحكومة العراقية لجنة فنية رفيعة المستوى من وزارتي الخارجية والنقل والبحرية العراقية لتقصي حقائق ميناء مبارك ، ورفعت دراسة الى الحكومة العراقية حول تأثير الميناء على الملاحة والموانئ العراقية، وطالب وزير النقل الأسبق هادي العامري بتخصيص الأموال اللازمة لبناء ميناء الفاو الكبير لتلافي أضرار ميناء مبارك ، وذكر ان العراق سيلجأ الى مجلس الأمن لحل الأزمة اذا استمرت الكويت في بناء ميناءها ، وما أنَّ قام رئيس الوزراء الاسبق نوري المالكي بزيارة الكويت عام 2012 حتى دخل العلاقات الثنائية مرحلة جديدة من الاتفاق القائم على وضع الدعامات الحدودية البرية بين الدولتين ، إلا أن ذلك لا يؤشر على نهاية التحديات الحدودية الكويتية للعراق الرامية إلى تضييق منفذه البحري الوحيد ، ينظر خريطة رقم (1) ، المطل على الخليج العربي والرابط له بحرياً مع دول العالم ، الامر الذي سينعكس سلباً على الاقتصاد العراقي[11]، وتنفيذاً لقرار ترسيم الحدود العراقية الكويتية الصادر من مجلس الأمن بالمرقم (833) لعام 1993، الجائر بحق العراق والموافقة عليه من النظام السياسي السابق عام 1994، وقعت السلطة التشريعية والتنفيذية العراقية عام 2013 في خطأ فادح عبر توقيعها على اتفاقية (تنظيم الملاحة البحرية في خور عبد الله)[12].

خريطة رقم (1)

توضح ميناء مبارك وتقاسم المياه والملاحة في خور عبد الله

المصدر: نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط الآتي: http://aliraqnews.com

لقد عد توقيع العراق على هذا الاتفاقية بمثابة اعتراف عراقي واضح بالتنازل عن جزء من السيادة الوطنية على قناة خور عبد الله عبر تقاسم العراق المياه والملاحة فيها بعد ان كانت عائديتها بالكامل للدولة العراقية سابقاً ، وهذا ما اكده وزير النقل الأسبق عامر عبد الجبار بالقول "أن قرار

ترسيم الحدود البحرية في خور عبد الله الصادر من مجلس الأمن بالمرقم (833) جائر بحق العراق لكونه لم يعتمد (خط التالوك) بل اعتمد على المسافة العرضية للقناة ، إلا أنه مع ذلك قام بتقسيم جزء من خور عبد الله ووضع الملاحة بيد العراق ، وبعد عام 2003 استغلت الكويت ضعف الحكومات العراقية فأخذت موافقتها على بناء ميناء مبارك ، واجراء اتفاقية تقاسم المياه والملاحة في كامل خور عبد الله بعد ان كانت جزئية على وفق القرار الدولي حتى الدعامة الحدودية (162) اصبحت من الدعامة (162*) وحتى اعماق بحر الخليج العربي" ، مما يدلل عن ان القناة اصبحت مشتركة بعد ان كانت عراقية بأكملها الامر الذي عد تنازل عن مقدرات العراق مقابل الاطماع الكويتية الحدودية[13].

اتهم وزير النقل الأسبق عامر عبد الجبار الكويت بتاريخ 4/أيلول/2019 باستغلال اتفاقية خور عبدالله ، مبينا أنها اصطنعت جزيرة للضغط على البحر الإقليمي للعراق , وقال في تصريح صحفي إن : "الكويت بدأت في عام 2012 بتسيير بواخر محملة بأحجار وقذفها في منطقة (فيشت العيج*) ذات الأعماق القليلة لتكون آخر نقطة مائية لها مع الجانب العراقي التي ستتسبب بالضغط على بحرنا الإقليمي" [14]. وأشار وزير النقل الأسبق إلى أن : "الكويت لم تتوقف عند هذا الحد , بل قامت بتسجيلها في المنظمة البحرية الدولية منذ عام 2014 وثبتتها كجزيرة على الخرائط" ، موضحًا أن "هدفهم هو أن تكون هذه الجزيرة آخر نقطة لهم مع العراق في حال المباشرة بتنفيذ اتفاقية خور عبد الله" , ووصف عبد الجبار إجراءات وزارة الخارجية العراقية بـ "الاعتيادية التي تأتي لحل المشاكل والخلافات عبر القنوات الدبلوماسية" , لافتا إلى أن "وزارة الخارجية لم تقدم شكوى حتى الآن على موقع ميناء مبارك الذي يخالف قانون البحار ويخالف قرار مجلس الأمن المرقم 833 . وأيضًا هنالك خلافات حول شرعية اتفاقية خور عبد الله التي صوت عليها البرلمان العراقي من تاريخ 22/ آب/ لعام2013 قبل أن تصوت الحكومة العراقية على تخصيص الاموال لتنفيذ هذه الاتفاقية" [15].

ثانيا- التحديات الحدودية السعودية للعراق

تعود الاشكاليات الحدودية بين العراق والسعودية إلى بداية القرن المنصرم، إذ قامت بريطانيا برعاية معاهدة المحمرة عام 1922 لتثبيت الحدود بينهما ، إلا أن المشاكل الحدودية بين البلدين لم تنتهي فجاء توقيع اتفاقية بحرة لتوضيح الحدود العراقية النجدية عام 1925 ، وبعيد قيام الحكومة العراقية ببناء المخافر الحدودية مع السعودية ، قامت حكومة نجد عام 1927 بالهجوم عليها وهدموها ، مما اثر سلباً على العلاقات العراقية النجدية ، وبعد سيطرة ابن سعود على الحجاز عقدت اتفاقية حسن الجوار بين البلدين عام 1931 وتعهد الطرفان حلّ المنازعات الحدودية عبر

تشكيل لجنة حدود دائمة ، وإقامة علاقات التمثيل الدبلوماسي والقنصلي ، وأعقب ذلك التصديق على معاهدة الإخوة العربية عام 1936 وتناولت حل الخلافات الحدودية بالطرق السليمة[16] ، وفي عام 1938 تم الاتفاق على تحديد منطقة محايدة عرفت بـ (المثلث العراقي السعودي) بين الطرفين، واستمرت العلاقات بشكل طبيعي حتى قيام النظام الجمهوري في العراق، إلا أن اجتياح العراق للكويت عام 1990 وتجاوزه للحدود السعودية ادخل العلاقات في توتر مع العراق حتى عام 2003[17].

لطالما اتهم العراق السعودية باستمرار التجاوزات الحدودية المنعكسة على الأمن الوطني العراقي بعد عام 2003 عبر تجنيد الارهابيين، الامر الذي دفع السعودية إلى بناء جدار آمني على طول حدودها مع العراق البالغة (814) كم وبارتفاع (3) أمتار وبكلفة تصل الى (7) مليار دولار ، ويتكون من أجهزة تصوير طردية ورادارات لمنع المهربين والمسلحين من الانتقال بين البلدين ، واعتبرت الحكومة السعودية الجدار حاجة ضرورية لحماية الأمن السعودي من الاحداث الجارية في العراق[18].

ثالثا-التحديات الحدودية التركية للعراق

تعود التحديات الحدودية مع تركيا في جذورها إلى تشكيل الدولة العراقية الحديثة عام 1921، إذ كانت بدايتها مع مطالبة تركيا بولاية الموصل في عام 1922 إلا أن بعد التدخل البريطاني أصدرت عصبة الأمم عام 1925 قرارها باعتماد خط بروكسل لتثبيت الحدود العراقية– التركية، ووافقت تركيا كارهةً على ضم ولاية الموصل للعراق مقابل تعديل في خط الحدود بينهما ، وحصلت بموجبها على نسبة (10%) من نفط الموصل لمدة (25) عام ، وفي عام 1926 وقعت المعاهدة الثلاثية البريطانية العراقية التركية ، وعدتها الحكومة العراقية اعتراف تركي بحدود الدولة العراقية ذات السيادة على كامل ارضيها بما فيها الموصل، إلا أن الحكومات التركية التي توالت على السلطة بعد ذلك عدت فقدان ولاية الموصل خسارة لها ، فقد طالب الرئيس التركي الأسبق سليمان ديميريل عام 1998 علناً بولاية الموصل مستغلاً ظروف العراق الدولية آنذاك ودعا إلى ضمها من جديد باعتبارها جزءاً من الأراضي التركية وان التنازل عنها كان عنوة وبالإكراه، واضاف "أن الضرورة الأمنية لتركيا تقتضي اعادة ترسيم الحدود مع العراق"[19]، وعلى الرغم من وجود عدة معاهدات واتفاقيات ثنائية ودولية أقرت حق العراق بالموصل واعتراف الجانب التركي بها، إلا أن الأطماع التركية بها وبكركوك مازالت قائمة ، وما يدلل على ذلك كثرة التدخلات العسكرية التركية العابرة للعراقية ، ولعلَّ من أبرزها الوجود العسكري التركي بعد عام 2014 بالقرب من الموصل الذي يشير بوضوح للأطماع التركية فيها[20]، وليس هذا فقط ، بل أن تركيا لعبت دوراً سلبياً ازاء الأمن الوطني العراقي عبر السماح للإرهابين (داعش) بتجاوز الحدود والدخول إلى الأراضي العراقية ابان عام 2014، وتزويدهم بالمعدات

والسلاح ، مما ادى إلى فقدان العراق لجزء من ارضيه على ايديهم ، إذ تهدف تركيا من وراء ذلك إعادة ترسيم حدودها من جديد لكن برؤية توسعية تعيد بها الامجاد العثمانية ، وهذا ما عبر عنه الرئيس التركي رجب طيب اردوغان بالقول "أن (داعش) في العراق يمثل فرصة سانحة لوضع الامور في نصابها على الجانب الآخر من الحدود التركية وخاصة بانضمام تركمان العراق إلى تركيا"، الامر الذي اضاف عبأً أخراً لسياسة العراق الخارجية عبر مواجهتها لتحديات تركيا الحدودية[21].

رابعا- التحديات الحدودية الإيرانية للعراق

حين نستعرض الخلافات الحدودية بين العراق وإيران نجد أنَّ منذ قيام الدولة العراقية 1921 لم تعترف إيران بحدودها مع العراق ، وطالبت بتعديل معاهدة ارضروم الثانية لعام 1847، واتفاقية عام 1913 المعقودتين مع الدولة العثمانية ، واستمرت الإشكاليات والتجاذبات حول الحدود بين البلدين حتى عادت إيران عام 1929 لطرح مطالبها في اعتماد خط التالوك[*] اساساً لخط حدودها مع العراق وطالبته بالمشاركة في إدارة شط العرب ، إلا أن العراق رفض هذا الطلب باعتبار أن مياه شط العرب تجري في الأراضي العراقية ، وقد سعى العراق إلى تحديد حدوده مع إيران بين عامين 1930– 1932، إلا أن الاخيرة ظلت مصرة على المطالبة بخط التالوك لشط العرب ، مما اضطر العراق إلى رفع شكوى ضدها في عصبة الأمم عام 1934 بعد ان ادرك صعوبة التوصل إلى حلول مع إيران، وبضغط من بريطانيا تم توقيع معاهد الحدود بين الطرفين عام 1937 ، وفي ضوئها حصلت إيران على مكاسب في شط العرب، إلا أنها استدركت نفسها بالرفض تعظيماً للمكاسب فقامت بعرقلة اعمال لجنة تخطيط الحدود مع العراق آنذاك ، واستمر الوضع على ما هو عليه حتى كررت إيران مطالبتها بإلغاء المعاهدات السابقة عام 1969، ومع تفجر القضية الكردية في شمال العراق استغلت إيران هذا الظرف للضغط على العراق في توقيع اتفاقية الجزائر عام 1975، إلا أنها لم تدم طويلاً حتى تم الغائها ودخول كلا البلدين في الحرب العراقية– الإيرانية 1980– 1988، وما يلاحظ في هذه المرحلة أن القضايا الحدودية شكلت تحدياً كبيراً للأمن الوطني حتى اصبحت كابحاً لتطلعات العراق الخارجية في البيئة الاقليمية ، وانعكست سلباً على حركته الخارجية بعد عام 2003[22].

بعد تغيير النظام السياسي في العراق عام 2003 عاد الاهتمام باتفاقية الجزائر من الدولتين من جديد , ففي تصريح للرئيس العراقي الأسبق جلال الطالباني بتاريخ 2008/11/5 "عد فيه اتفاقية الجزائر لعام 1975 لاغية كونها وقعت بين النظام الأسبق وشاه إيران محمد بهلوي، وسرعان ما تراجع عن تصريحه في لقاءه مع السفير الإيراني الأسبق لدى العراق حسن كاظمي قمي، وذكر ان تصريحاته لم تنقل بشكل دقيق وأن الاتفاقية تعد بنظر القانون والأعراف الدولية قائمة ونافذة،

وفي الوقت نفسه أي بعد عام 2003 عدت إيران المعاهدة ملغاة ، إلا أن بعد لقاء الوفدين العراقي والإيراني في طهران للتباحث حول الاتفاقية بغية إعادة العمل ببعض عناصرها ، صرح بعد المفاوضات علي باقري مساعد الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني لشؤون السياسة الخارجية والأمن الدولي "ان اتفاقية عام 1975 غير قابلة للتفاوض"[23]، وبعد ذلك اثبتت إيران سوء نياتها عبر استيلائها على عدد من الآبار النفطية العراقية في حدود محافظة ميسان عام 2009 منها بئر الفكة ، إلا أن الرد العراقي لم يتأخر حتى جاء على لسان وكيل وزير الخارجية لبيد عباوي بالقول "ان مسألة آبار النفط المشتركة بين العراق وإيران لا يتم تسويته إلا عبر ترسيم الحدود بين البلدين ولاسيما منطقة جزر مجنون النفطية"، وفي ظل ذلك طالبت بعض الأحزاب والقوى السياسية العراقية بترسيم الحدود مع إيران وتحديد حقول النفط المشتركة[24]، وبعيد زيارة الرئيس الإيراني الأسبق محمود احمدي نجاد لبغداد عام 2009 تم إدخال اتفاقية 1975 في جدول مباحثاته التي تناولت عقد اتفاقيات ثنائية سياسية واقتصادية بين البلدين ، ولم يخفِ وزير الخارجية الأسبق هوشيار زيباري وجود الكثير من المشاكل مع إيران حول ترسيم الحدود البرية والبحرية وشط العرب ، مما يدلل هذا الرد على وجود رفض للأطماع الإيرانية في جزيرة أم الرصاص التي تتوسط شط العرب، وميناء خور العمية في مدخل شط العرب، لاسيما أنَّ السلطات الإيرانية بعد عام 2003 أقامت أبراج لحفر آبار النفط على بعد اقل من (500) م من الحدود العراقية، وتحديداً في جزر مجنون الغنية بالنفط في محافظة ميسان ، مما شكل خرقاً للاتفاقات السابقة بين البلدين، ناهيك عن استمرار القصف الإيراني للمناطق الحدودية في شمال العراق بين الحين والأخر[25].

المحور الثاني تحدي الأمن المائي

تمثل المياه واحدة من أبرز التحديات التي تهدد الأمن القومي العراقي، وتقف عائقاً امام تحسن السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003 مع دول مجاورة للعراق لاسيما تركيا وإيران، بل أن من المرجح أن يكون هذا التحدي مصدراً للصراع بين العراق وبين هذه الدول مستقبلاً، لكون أن العراق يعتمد بصورة أساسية في استخداماته الزراعية على مياه دجلة والفرات وروافدهما النابعة جميعها من تركيا وإيران ، وهذا ما يدفعنا إلى تناول التحديات المائية مع هاتين الدولتين عبر الآتي[26]:

أولاً: التحديات المائية التركية للعراق

إن قضية المياه في العراق ليست حديثة أو طارئة، بل أنها قضية قديمة برزت إلى الوجود في أعقاب الحرب العالمية الأولى وتفكك الدولة العثمانية وقيام الدولة العراقية الحديثة عام 1921، إذ

تحول نهري دجلة والفرات من نهرين وطنيين تابعين إلى الامبراطورية العثمانية إلى نهرين دوليين تشترك فيهما عدة دول ، وجاءت معاهدة لوزان ١٩٢٣ التي تعد أول المعاهدات تم بموجبها تقسيم مياه الفرات بين كل من العراق وتركيا وسوريا، وسعت كل من بريطانيا وفرنسا التي كانت تنتدب العراق وسوريا إلى تخفيف حدة المشكلات الظاهرة نتيجة لاستثمار مياه الفرات فيما بين الدول الثلاث، وتم عقد اتفاقات ومعاهدات ثنائية وجماعية لضمان حقوق الدول الثلاث وأهم تلك الاتفاقيات هي اتفاقية عام ١٩٤٦ بين العراق وتركيا، والتي اعترفت تركيا بموجبها بحق العراق في إرسال لجنة خبراء للاطلاع على كل المشاريع التركية المقامة والمزمع إقامتها مستقبلاً على حوضي دجلة والفرات ، وبذلك اعترفت تركيا بالحقوق المكتسبة للعراق في استخدام المياه، إلا أن حساسية تركيا المائية في حوض الفرات تجاهلت تلك الحقوق لتشكل تهديداً للأمن الوطني العراقي، إذ بدأت تركيا بوضع الخطط لاستغلال مياه نهر الفرات دون مراعاة لحقوق العراق المكتسبة في مياه نهر الفرات، وعلى الرغم من الجهود التي بذلها العراق منذ عام ١٩٦٢ لحمل تركيا على الاعتراف بحقوقه، إلا أن جميع المحاولات قد باءت بالفشل، إذ مضت تركيا دون تردد بفتح مشاريعها وبناء سدودها على نهر الفرات في عامي 1974 و 1975، ولعل من أهم السدود التي أقامتها هي (سد كيبان) و (سد قره قاية) و (سد اتاتورك) ،(ونفق اورفة)، مما شكل ذلك ضرراً كبيراً على الدولة العراقية وانعكس سلباً على سياستها الخارجية[27].

وازداد التحدي المائي للأمن العراقي نتيجةً لتفاعل عوامل عدة تقف في مقدمتها الاستخدام المفرط وغير المقنن لثروة المائية، إلى جانب قيام كل من تركيا وإيران بتحديد كمية المياه المنسابة للعراق، وتفاقم التحدي بالنسبة إلى الأخير نتيجةً لسعي تركيا في أنشاء مشروع جنوب شرق الأناضول أو ما يعرف (الغاب*) الذي بدأ العمل به منذ عام 1965، ويعد هذا المشروع احد اكبر مشاريع التنمية الاقتصادية في العالم ، ويوصف على أنه مشروع تنموي متكامل ومتعدد القطاعات يشمل الزراعة والتطوير الريفي والعمراني ، ويتضمن أنشاء السدود ومحطات الطاقة الكهربائية، وتهدف تركيا من وراءه إلى تحسين مظاهر الحياة الاقتصادية لسكان منطقة شرق الاناضول[28]، بل استخدامه وسيلة ضغط ضد دول الجوار وتحديداً العراق لإجباره على الاستجابة لطلبات تركيا لاسيما تجاه المطالبة بالموصل وكركوك، وللحيلولة دون حصول اتفاق بين الحكومة العراقية آنذاك والاكراد بما يمنع قيام كيان سياسي كردي مستقل في شمال العراق يؤدي إلى زيادة مشكلات تركيا مع اكرادها ، فضلاً عن أن تركيا أقامت أكثر من 20 سداً على نهري دجلة والفرات ، وكان أهمها (سد اليسو) على نهر دجلة، وتحاول تركيا عبر هذا المشروع ان تستعمله لإرواء الأراضي التركية، وإذا ما استطاعت تركيا استكمال

سد اليسو وسد جزرة على نهر دجلة , فضلا عن مخطط انشاء السدود التخزينية والمشاريع الاروائية الأخرى ، فان ذلك سيؤثر بشكل كبير على كميات المياه الواردة إلى العراق في هذا الأنهر، مما سيؤدي إلى تفاقم التحدي المائي للأمن العراقي مستقبلاً[29].

إنَّ تحديات المائية للعراق انهكت السياسة الخارجية في تفاوضها مع دول الجوار، وإذا ما نظرنا إلى تطلعات تركيا نجد انها تنطلق من نهج مفاده أن السياسة المائية التي تتبعها حيال العراق تستند الى رؤية تعتبر فيها حوض دجلة والفرات حوضاً واحداً، وان النهرين عابران للحدود الدولية وليسا نهرين دوليين، وبالتالي تحاول تركيا (تتريك) نهري دجلة والفرات، وهذا ما يمنح الجانب التركي حق التصرف بمياه النهرين ضمن حدودها السياسية ودون الأخذ بنظر الاعتبار الأضرار الناجمة على سوريا والعراق، كما ان تركيا تحاول أن تقارن مياه دجلة والفرات بالنفط العربي وتطمح إلى بيع المياه للعرب، فقد اصدر وزير تركي بياناً في أيلول 1997 ذكر فيه "أن تركيا يجب أن تبيع مياها من نهري الفرات ودجلة لجيرانها في الجنوب"[30]، واستخدمت تركيا هذه الورقة للتأثير على سياسة العراق باعتباره المستفيد الأكبر من نهري دجلة والفرات، ورفضت اية تسوية لهذه المسألة وفقاً لمبادئ القانون الدولي، فقد رفضت الموافقة على الاتفاقية الدولية الخاصة بالاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية التي اقرتها الامم المتحدة في 1997/5/21، ومن أهم ما تضمنته "الانتفاع والمشاركة المنصفان والمعقولان، والالتزام بعدم التسبب في ضرر جسيم مع وجوب مراعاة مصالح دول المجرى المائي المعنية والتزام الدول بالعمل على تخفيف الضرر وإزالته والتعويض عنه عند الضرورة، والالتزام بالتعاون والأخطار عن الإجراءات المزمع اتخاذها-أي المشروعات التي تنوي احدى الدول النهرية القيام بها، ويحتمل ان تكون لها اثار سلبية في الدول النهرية الأخرى وهو ما ينطبق عادة على مشروعات دول المنابع، وقد برر المسؤولين الأتراك موقفهم بـ "ان هذه الاتفاقية مجحفة بالدول التي بنت سدودا في أراضيها، ومن بينها الصين والهند وبعض الدول الأفريقية"[31].

إن أصرار تركيا بإنشاء مشاريعها على نهري دجلة والفرات يصدر جملة من اعتبارات لعل أهمها: تتضمن أولها : بعدم اعترافها بالطابع الدولي للنهرين باعتقادها إنهما ليسا نهرين دوليين وانهما عابران للحدود , وثانيهما : حجة تركيا بعدم وجود قانون واضح وشامل للمياه الدولية وعلى أثره ترفض تركيا تقاسم المياه مع العراق , بل تعتمد مفهوم الاستخدام الامثل للمياه في حين يتخذ العراق من مبادئ القانون الدولي وعلاقات حسن الجوار والمصالح والحقوق التاريخية أساسًا يستند عليه لفض النزاع القائم بين الدولتين بخصوص هذه المسالة , بحيث يعتقد العراق أن النهرين لهما صفة دولية والتي تؤكدها القوانين الدولية المستقرة ولا يوجد مصطلح(الانهار العابرة للحدود) في مجمل القوانين

الدولية , ومن هنا يتبين أن تركيا لا ترغب في حل مشكلة نهري دجلة والفرات طبقا للاتفاقيات والقوانين الدولية , وإن هذه المشكلة لن تحل , إلا عبر قرار سياسي وعلى أعلى المستويات , وبحسب قول رئيس الوزراء التركي الأسبق سليمان ديمريل : "أن ما يعود لتركيا من نهرين دجلة والفرات وروافدهما هو تركي , وأن بإمكان تركيا أن تتصرف بها كما تشاء داخل حدودها لأنّ مصادر المياه هي تركية" [32].

ثانياً: التحديات المائية الايرانية للعراق

الحديث عن تحدي المياه للأمن العراقي لا ينحصر في اطار الدولة التركية بل يتعدى ذلك إلى الدولة الإيرانية، ويرجع جذور هذا التحدي إلى عام 1934 عندما علقت إيران موافقتها على انضمام العراق إلى عصبة الأمم لحين النظر باتفاقية تقاسم مياه شط العرب، مما اضطر العراق إلى تخصيص مرسى لإيران بطول (4) كم، وتم التوقيع على الاتفاقية بين البلدين عام 1937، إلا أن حكومة الشاه في إيران انتهزت فرصة توتر القضية الكردية في شمال العراق لتقوم بالضغط على الحكومة العراقية بغية تقاسم مياه شط العرب معه، ليستقر الرأي مع إيران على حساب الحركة الكردية إلى اتفاقية الجزائر عام 1975 بين العراق وإيران، لتفضي بتقديم العراق تنازلات عن حقوقه المستحصلة باتفاقية عام 1937 عبر اعتماده الخط المشترك (خط التالوك) على طول شط العرب بينه وبين إيران مقابل انسحاب حكومة الشاه من دعم الحركات الكردية في شمال العراق، إلا أن الأمر لم يستمر طولياً حتى الغاء العراق اتفاقية الجزائر لعام 1975 ودخل البلدين في اتون الحرب العراقية– الإيرانية[33]، لتبقى قضية مياه شط العرب معلقة حتى يومنا هذا، مع ذلك سنتناولها في ضوء موضوع الحدود مع إيران لما له صلة في ذلك.

إنّ قضية المياه للعراق لا ينحصر في قضية مياه شط العرب مع إيران فحسب بل أن هناك مجموعة من الأنهر والجداول التي تنبع من إيران وتصب في العراق، إذ يبلغ عددها قرابة (24) نهراً وجدولاً، فضلاً عن نهر الكرخة والكارون والجداول الصغيرة المتفرعة الاخرى، إذ يذكر التقرير الصادر عن وزارة الموارد المائية لعام 2009 أن نسبة (12%) من مياه دجلة وروافده تأتي من إيران، وتقوم إيران منذ زمن بعيد بالعمل على تغيير مسار الانهر والروافد إلى داخل إراضيها، مما يؤدي انقطاع الماء على الاراضي العراقية، إذا ما علمنا ان إيران قامت بتغيير تحويل مسار نهر الكارون ليصب في نهر (بهمنشير) بدلاً من ان كان يصب في شط العرب، مما ادى حرمان المناطق الجنوبية في العراق من الماء العذب، وبسبب انقطاعه عن شط العرب بدأت نسبة الملوحة ترتفع فيه، فضلاً عن حرمان اراضي زراعية واسعة من الزراعة بسبب انقطاع المياه عنها، إلى جانب ذلك قامت إيران ببناء مجموعة

من السدود المائية على نهر الكرخة والكارون وديالى والزاب الصغير والوند، بدون أخذ رأي أو موافقة الجانب العراقي مستغلةً أوضاع العراق منذ عام 1980 ووصولاً إلى يومنا هذا، مما ادى إلى حرمان العراق من المواد المائية التي بدورها حولت كميات كبيرة من الأراضي العراقية صحراء قاحلة، الامر الذي عد تحدياً واضحاً لسياسة العراق الخارجية، لكونه يستدعي منها التحرك خارجياً للحد من تهديد المياه للأمن الوطني العراقي[34].

أن جميع الدراسات بعد عام 2003 تشير إلى أن العراق يعتمد بصورة رئيسة على المياه السطحية، إذ تبلغ نسبة المياه المستخدمة في الزراعة فقط (92– 97%) من المجموع الكلي للاستخدام، لكون أن معظم الأراضي الزراعية في العراق تقع في المناطق الجافة، فضلا عن تزايد الطلب على المياه لكثرة الطلب المنزلي نتيجة زيادة سكانه، إذ تشير التقديرات إلى أن العراق احتاج إلى (48) مليار متر مكعب عام 2015 وسترتفع إلى (63) مليار متر مكعب عام 2030، في حين أن اقصى ما يمكن ان يحصل عليه العراق اليوم هو (60) مليار مكعب، مما سيضع العراق امام تحدي مستقبلي كبير[35].

إنّ موقف العراق في سياسته الخارجية بعد عام 2003 عدَّ جميع الانهار لاسيما منها نهري دجلة والفرات انهار دولية، وترى ان تقاسم المياه فيها يجب ان يتم وفقاً للقواعد والمبادئ القانونية الدولية المستقرة، ولطالما يطالب العراق تركيا وسوريا وإيران بضرورة الالتزام بمبدأ عدم الاضرار بالغير عند تنفيذها للمشروعات المائية على مجرى الأنهر، إلا أنه لا توجد أزمة تحدث بين العراق والدول المجاورة له و كانت المياه حاضرة بوصفها ورقة ضغط على العراق لتحقيق مكاسب معينة، وعلى طول المرحلة الممتدة بعد عام 2003 لم يتمكن العراق الوصول إلى حلول من شأنها تضمن تقاسم عادل للمياه بين العراق والدول المجاورة، لاسيما وان تركيا تلوح دائماً انها تبتغي الحصول على النفط بأسعار خاصة مقابل اطلاق المياه إلى العراق، محاولةً مقارنة الماء بالنفط العراقي، فهي تسعى إلى الوصول لتبادل المياه بالنفط، عادتهما سلعتين استراتيجيتين، بالرغم من الاختلافات الكبيرة بين طريقة التعامل مع كل من النفط والماء باعتبار ان النفط سلعة ناضبة اما الماء فهو متجدد[36].

منذ عام 2003 و إلى يومنا هذا تعاني السياسة الخارجية العراقية من ملف المياه وتعقيده وحتى يومنا هذا، فقد طالبت وزارة الخارجية العراقية الأمم المتحدة التدخل لمرات عدة لمعالجة مشكلة العراق المائية مع الدول المجاورة له لما له من اضرار جسيمة على العراق بأكمله لاسيما أنها تؤدي إلى جفاف الأهوار في جنوب العراق، وفي هذا الصدد قام وزير الخارجية العراقي الأسبق هوشيار زيباري عام 2009 ببعث رسالة إلى الأمم المتحدة مطالباً فيها "بتسلط الضوء على ظاهرة جفاف الأهوار تضمنت طلباً بالتدخل لإبداء المساعدات الممكنة وحثّ الدول المتشاطئة مع العراق على وقف

تهديداتها المائية". كما طالبت وزارة الخارجية العراقية دول الجوار "بتغيير سياستها على نحو يضمن حقوق العراق المائية التي يكفلها القانون والعرف الدوليان، وتنفيذ التزاماتها، وفقاً لما نصت عليه المادة (221) من الفصل السابع من ميثاق تقاسم المياه الدولية والعمل على إطلاق حصة العراق المائية بما تضمن كفايته لتغذية المتطلبات العراقية".

مما تقدم يمكن القول , إن قضية المياه للعراق ممكن أن تتحول مستقبلاً إلى صراع بينه وبين الدول المجاورة له لاسيما تركيا وإيران وسوريا ، لكن هل حلُّ مشكلة المياه تأتي من الخارج فقط أم تحتاج إلى اتباع سياسة مائية كفؤة لإدارتها في داخل العراق ، وحتى لو افترضنا جدلاً، أن تركيا وإيران تركوا المياه سائبة تدخل إلى العراق ، فهل يعقل أن تترك تذهب إلى البحر بدون خزنها أو الاستخدام الامثل لها؟ عندما بدأ النزاع مع تركيا يطفو إلى السطح في الثمانينات والتسعينات، أدركت تركيا أن مشاريعها قد تجابه بمعارضة، وقد يعرض العراق موقفه على المحافل الدولية، ولذا قامت بأخذ أكثر من (150) ألف صورة وفلم عن الهدر المائي في العراق، لكي تبرهن أن ادعاءاته بعدم توفر المياه هي ادعاءات لا يجانبها الصواب ، وأنها تعمل وفق خطط استراتيجية تهدف إلى خزن المياه لأطلاقها في الوقت المناسب ، لاسيما أن تركيا تدعي أن العراق جلس متفرجاً ولم يعمل على تقليل الهدر الهائل أو خزن الفائض منها لا قبل عام 2003 ولا بعده ، وتدعي تركيا أن بمشاريعها الجديدة اهتمت بتقليل الهدر المائي إلى الحد الأدنى ، واستخدمت طرق الري الحديثة في الزراعة، فهل يعتقد أحد أن هناك جهة عالمية محايدة ستقف إلى جانب العراق وهي ترى الضياع الهائل بالمياه فيه، لاسيما وانه يقوم باستخدام الجداول والقنوات غير المبطنة بالكونكريت، وسماحه للمياه الجوفية المالحة بالصعود إلى السطح لإتلاف نوعية المياه السطحية، وعدم استخدامه لطرق الري الحديثة التي تستهلك كميات قليلة من المياه، والسماح لرمي مياه المصانع والخدمات المدنية إلى الأنهر، وعدم وجود السدود والبحيرات الخزينة ...الخ، ومهما يكون الطرح إلا أن تحدي المياه قائماً، ويمثل أكبر خطر مستقبلاً على السلام والأمن الدوليين .

الخاتمة

مما سبق يمكن لنا القول بأن المشاكل المتجسدة في الخلافات الحدودية لها ابعاد خارجية تمتد إلى الدول المجاورة للعراق ، وهذه القضايا تنعكس بصورة سلبية على طبيعة الأمن الوطني في داخل العراق ، مما تؤدي إلى اعاقت سياسة العراق الخارجية في بيئتها الإقليمية والدولية ، والعكس صحيح، فالبعض من هذه المشاكل متراكمة من الحقبة الماضية والبعض الأخر تفاقم بعد تغيير النظام السياسي في العراق عام 2003 مما ادى الى عدم استقراره، أما قضية المياه ستكون فعالا في أية

استراتيجية دولية ، وكما ستلعب قضية المياه دوراً كبيراً في إعادة توزيع خريطة القوى السياسية في المنطقة ، بحيث تصبح الدول ذات المصادر المائية المتوافرة هي القوى الإقليمية الجديدة والمؤثرة من الناحية السياسية ، ومن الناحية الاقتصادية من المتوقع أن يصبح الماء سلعة تباع وتشترى مثل النفط, وكل هذه النتائج السلبية هي من آثار تفاقم أزمة المياه وانخفاض كميات تدفقها إلى الأراضي العراقية من دول المنبع المتمثلة بتركيا وإيران ، إذ لكل منها اهدافا في اتباع مثل هكذا سياسات ، ولأن الأمن المائي في حوضي دجلة والفرات مثل واحدة من أبرز القضايا التي أثرت في الأمن القومي العراقي ، ومنذ وقت ليس بقصير اصبح ذلك واضحاً بسبب السياسات المجحفة التي اتبعتها دول الجوار الإقليمي المتمثلة بإقامة المشروعات والسدود وتحويل مجاري الانهار وقطع البعض منها او تخفيض مناسيبها ، وهدفها من ذلك استعمال المياه سلاحاً سياسياً وورقة ضغط عليه وضده للوصول إلى هدفها في مقايضة المياه بالنفط العربي وأهداف أخرى مهمة ، لذا نجد من الضروري التفاوض على اتفاقات لتقاسم المياه مع الدول المتشاطئة الأخرى من اجل وضع اتفاقات وقوانين تكفل التوزيع العادل للمياه، ولضمان الحصص المائية لتلك الدول على وفق ما تقرره الأعراف والقوانين الدولية ، والاتفاق مع دول الجوار حول الخطة التشغيلية , فضلاً عن , المعلومات الفنية الأخرى الخاصة بالإطلاق والتخزين في البحيرات المرتبطة مع السدود في تلك الدول , وبما ان السياسة الخارجية امتداد للسياسة الداخلية فان اعاقة النظام السياسي العراقي تعني اعاقة بناء سياسة خارجية عراقية هادفة وفاعلة .

الهوامش

(1) نمير طه ياسين، العراق واشكالية الحدود مع دول الجوار دراسة تاريخية، مجلة التربية والعلم، المجلد 20، العدد 1، كلية التربية ، جامعة الموصل , 2013، ص 109.

(2) صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، ط 1، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ,1983 ، ص 54.

(3) محمد حسن العيدروس، الحدود العربية– العربية في الجزيرة العربية، ط 1, دار الكتاب الحديث، دبي , 2002 ، ص 181– 182.

(4) محمد عبد الرحمن يونس، التحديات التي العلاقات العراقية– الكويتية 2003– 2006، مجلة مركز الدراسات الاقليمية، العدد 12, مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل , 2008، ص 110–ص 111.

(5) نقلاً عن: نمير طه ياسين، مصدر سبق ذكره، ص 121– 123.

(6) عبد الكريم فرحان، حصاد ثورة: تجربة السلطة في العراق 1958– 1968، ط 2، دار البراق، دمشق , 1996 ، ص 184–ص 185.

(7) للمزيد ينظر إلى: سلمان محمد عطية أبو عطيوي، الاجتياح العراقي للكويت وتداعياته على القضية الفلسطينية 1990– 1993، ط 1، مركز دراسات الشرق الأوسط ، القاهرة , 2012 ، ص 65– ص 75.

(8) كمال مجيد، النفط والاكراد: دراسة العلاقات العراقية– الايرانية– الكويتية، ط 1, دار الحكمة، بغداد , 1997 ، ص 118– 119.

(9) معد فياض واخرون، العراق وترسيم حدود الكويت وسياسة التريث، جريدة الشرق الأوسط، نسخة الكترونية، العدد 9768، بتاريخ 2005/8/26.

[10] محمود خليل و سهاد حسن , خروج العراق من الفصل السابع , مجلة كلية القانون, المجلد 33 , العدد الخاص الثالث , كلية القانون , جامعة بغداد , 2017 , ص444.

([11]) مالك دحام الجميلي و لمياء محسن الكناني، العلاقات العراقية– الكويتية وإشكالية ميناء مبارك، مجلة دراسات دولية، العدد 52، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد , 2012 ، ص 154– ص 155.

([12]) للمزيد ينظر إلى: قانون اتفاقية حكومة جمهورية العراق وحكومة دولة الكويت بشأن تنظيم الملاحة البحرية في خور عبد الله رقم (42) لسنة 2013، جريدة الوقائع العراقية، العدد 4299, وزارة العدل، العراق ، 2013 ، ص 1– ص 5.

(*) العلامة البحرية 162 ويقصد بها البحر الإقليمي الذي لايزال غير مرسم بين البلدين حيث اراد العراق إن يثبت ويوثق موفقة من هذه النقطة , وأن المنطقة مازالت غير مرسمة بين الدولتين . للمزيد ينظر: الكويت ردا على العراق في مجلس الأمن : ترسيم الحدود البحرية أو اللجوء إلى المحكمة الدولية ,صحيفة القبس , 2019/9/5 .

([13]) نقلاً عن: شيماء رشيد، اتفاقية الخور جاءت تطبيقاً لقرارات دولية سابقة، جريدة الصباح، العدد 3875، شبكة الاعلام العراقي، العراق , 29 / كانون الثاني / 2017 ، ص 5.

[14]) وزير النقل الأسبق يكشف عن طبيعة التجاوزات الكويتية,2019/4/9 , شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط : https://www.iraq.shafaqna.com تاريخ الزيارة 2020/5/15 , وقت الزيارة 10:16 AM .

[15]) وزير النقل الأسبق يكشف عن طبيعة التجاوزات الكويتية,2019/4/9 , مصدر سبق ذكره .

([16]) غانم محمد العفو، العراق وجيرانه: نبذة تاريخية في تطور علاقات العراق الاقليمية بين الحربين 1919– 1939، مجلة دراسات إقليمية، العدد 1, مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل , 2004 ، ص 2– ص 3.

([17]) نمير طه ياسين، مصدر سبق ذكره، ص 129– 130.

([18]) زينب عبد الله، الاشكاليات التي تواجه العلاقات العراقية– السعودية في ضوء المتغير الامريكي، المجلة السياسية والدولية، العدد 12، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية , 2009 ، ص 138– ص139.

([19]) إبراهيم خليل العلاف، السلوك السياسي التركي تجاه العراق بعد 9 نيسان 2003، العدد 5، مجلة دراسات اقليمية، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل , 2006, ص

([20]) نقلاً عن: إرواء فخري عبد اللطيف، السياسة التركية تجاه العراق وتأثيرها في الأمن الوطني، مجلة السياسية والدولية، العدد 26– 27، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية , 2015 ، ص 418– ص419.

([21]) المصدر نفسه، ص 421.

([*]) يعرف خط التالوك في اتفاقية الجزائر لعام 1975 على انه الخط الذي يكون وسط المجرى الرئيسي الصالح للملاحة (نقطة المنخفض المائي) عند خفض المنسوب ابتداءً من النقطة التي تنزل فيها الحدود البرية في شط العرب حتى البحر، واصل كلمة التالوك "ألماني"، وهي مكونة من قسمين: Thal بمعنى الوادي، Weg وتعني طريق، وهكذا يكون المعنى طريق الوادي، وقد أصبح Thalweg مصطلحاً دولياً لحفظ مجرى المياه الوسطى. نقلاً عن: سجاد حسن معي، نصوص اتفاقية الجزائر بين الحكومتين الإيرانية والعراقية الموقعة بين الدولتين عام 1975، جريدة التاخي، العدد 7280، بتاريخ 2014/3/6.

([22]) للمزيد ينظر إلى : بيداء محمود أحمد، الحدود العراقية الإيرانية: دراسة تاريخية سياسية، مجلة الدراسات العربية والدولية، العدد 21، مركز الدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية , 2006 ، ص 101.

([23]) نمير طه ياسين، مصدر سبق ذكره، ص 110 - ص 113.

([24]) نقلاً عن: رحمة السالم، إيران والعراق والحدود، جريدة الشرق الأوسط، العدد 11357، بتاريخ 2010/8/14.

([25]) نمير طه ياسين، مصدر سبق ذكره، ص 110- ص 113.

([26]) نوار جليل هاشم، دوافع الصراع ومحفزات التعاون على المياه في حوض دجلة والفرات، مجلة الدراسات الدولية، العدد 43، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد, 2009 ، 139.

([27]) منى حسين عبيد، مصدر سبق ذكره، ص 97.

*مشروع الغاب : هو أكبر مشروع تنموي في تاريخ الجمهورية التركية ويتضمن إقامة عدد من السدود منها(17) سدا على الفرات و(4) على دجلة و(17) على محطة للطاقة الكهربائية ومشروعات أخرى متنوعة في قطاعات الزراعة والصناعة والمواصلات والاتصالات . للمزيد ينظر: ابراهيم خليل العلاف , سد ايليسو التركي وتأثيرة على البيئة والمحيط والانسان في العراق وتركيا , دراسات اقليمية , مركز الدراسات الاقليمية , جامعة الموصل , العراق ,2016 , ص1.

(28) حميد فارس حسن، السياسة الخارجية التركية ما بعد الحرب الباردة، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد, 2006 ، ص 243.

(29) محمد عبد صالح و حسين مشتت طريو، السياسية التركية إزاء العراق دراسة في قضية كركوك ومشاريع المياه، نشرة شؤون عراقية، العدد 12، مركز الدراسات السياسية والقانونية، جامعة النهرين, 2007 ، ص 19.

(30) محمد ياس خضير، سياسة تركيا حيال العراق بعد عام 2003: الواقع واتجاهات المستقبل، مجلة قضايا سياسية، العدد 23– 24، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين, 2009 ، ص 132.

(31) المصدر نفسه، ص 133.

(32) عبدالله حسون محمد , مشكلة المياه ما بين العراق ودول الجوار الاثار السياسية والاقتصادية والسياسية الناجمة عنها , مجلة الفتح , العدد5 , جامعة ديالى , العراق , 2009 , ص107.

(33) فؤاد قاسم الأمير، الموازنة المائية في العراق وأزمة المياه في العالم، ط 1, دار الغد للنشر، بغداد , 2010، ص 223– ص 224.

(34) المصدر نفسه، ص 228– ص 230.

(35) نوار جليل هاشم، دوافع الصراع ومحفزات التعاون على المياه في حوض دجلة والفرات، مجلة الدراسات الدولية، العدد 43، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد, 2009 ، ص139 .

(36) رمزي سلامة، مشكلة المياه في الوطن العربي واحتمالات الصراع والتسوية، ط 1، دار المعارف، الاسكندرية , 2001 ، ص 119.

الأمم المتحدة وقضية اللاجئين الفلسطينيين

The United Nations and the Palestinian refugee issue

أ. هالة محمود طه دودين

ماجستير دراسات دولية-جامعة بيرزيت-فلسطين باحثة سياسية

Email: hala.dodin88@gmail.com

ملخص

جاءت قضية اللاجئين الفلسطينيين كنتيجة لحرب عام 1948 التي نتج عنها قيام الكيان الصهيوني على أرض فلسطين. ظلت قضية اللاجئين الفلسطينيين تراوح مكانها بالرغم من صدور العديد من القرارات الدولية المتعلقة باللاجئين. ستناقش الورقة البحثية موقف الأمم المتحدة، وموقف الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل من قضية اللاجئين الفلسطينيين.

الكلمات المفتاحية: اللاجئ الفلسطيني، الأمم المتحدة، قرار 194، قرار 181، الشيخ جراح.

Abstract

The Palestinian refugee issue came as a result of the 1948 war, which resulted in the establishment of the Zionist entity on the land of Palestine.

The issue of Palestinian refugees remained stagnant despite the issuance of several international resolutions related to refugees. The research paper will discuss the position of the United Nations, the position of the United States of America and Israel on the Palestinian refugee issue. **Keywords: Palestinian refugee, United Nations, Resolution 194, Resolution 181, Sheik Jarrah.**

المقدمة

تمثل قضية اللاجئين الفلسطينيين الهم الأكبر للشعب الفلسطيني خاصةً والعالم العربي عامةً. ظهرت قضية اللاجئين الفلسطينيين في العام 1948 حيث بدأت اسرائيل بتشريد القسم الأكبر من السكان الفلسطينيين. فقد شرّدت ما يقارب مليون فلسطيني وقامت بتوطينهم فيما تبقى من الضفة وقطاع غزة، وفي العديد من الدول العربية كمصر والأردن وسوريا. تعتبر قضية اللاجئين قضية شعب اقتلع من أرضه ظلماً، وحل مكانه محتل ظالم جاء من شتى بقاع العالم. وقضية اللاجئين من أكثر القضايا التي تقلق القيادات الاسرائيلية منذ احتلال الأرض وتشريد الأهالي وحتى يومنا الحاضر، فهم معنيون بطمس معالم القضية الفلسطينية.

شهد العام 1948 عملية تطهير للفلسطينيين، حيث قامت القوات الصهيونية بطرد الفلسطينيين من أرضهم باستخدام القوة العسكرية وبذريعة الدفاع عن النفس، وتحول السكان الفلسطينيون إلى لاجئين مبعدين عن أرضهم ووطنهم. اعتمد الفكر الصهيوني على فكرة التهجير القسري للسكان الأصليين، للتغلب على المشكلة الديموغرافية الفلسطينية، والاستيلاء على أرض فلسطين وتفريغها من الفلسطينيين واحلال الإسرائيليين مكانهم، ورافق ذلك عمليات ترويع ومجازر بحق الفلسطينيين أجبرتهم على الرحيل، وكان من هذه المجازر "مجزرة دير ياسين في التاسع من نيسان 1948. شكلت قضية اللاجئين الفلسطينيين محوراً لكثير من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن الدولي، وطالبت اسرائيل بالسماح للاجئين الفلسطينيين بالعودة، وطرحت الأمم المتحدة العديد من المشاريع الدولية الهادفة لتوطين اللاجئين، وأنشأت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين. وفي العام 1949 تحولت قضية اللاجئين لقضية تبحث سنوياً في الأمم المتحدة.

لا زالت قضية اللاجئين الفلسطينيين قائمة لليوم بل أنها تتجدد بعدما قامت قوات الاحتلال الاسرائيلي بتكرار المشهد المريع في حي الشيخ جراح في القدس، حيث تسعى لتهجير الفلسطينيين واحلال المستوطنين مكانهم، في ظل صمت أمريكي وعالمي يعتبر بمثابة ضوء أخضر لإسرائيل للاستمرار في أعمال العنف والترويع وإرهاب السكان الفلسطينيين، والتضييق عليهم من أجل إجبارهم على ترك بيوتهم واحلال المستوطنين الاسرائيليين بدلاً منهم.

1.1 الإشكالية

شكلت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بعداً مهماً في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي منذ النكبة عام 1948 إلى الآن. كانت البدايات الأولى لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين في العام 1947 ولا زالت قائمة إلى يومنا هذا، حيث أن اسرائيل ترفض حلها وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، كما أن الأمم

المتحدة عجزت عن إيجاد حل نهائي وعادل لقضية اللاجئين. ومن هنا برز التساؤل الرئيس التالي: ما هو دور الأمم المتحدة تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين؟ ويتفرع من هذا التساؤل عدة أسئلة فرعية كالتالي:

ما هو تعريف اللاجئ الفلسطيني؟

ما موقف اسرائيل من حق العودة للاجئين الفلسطينيين؟

ما هو موقف الولايات المتحدة الأمريكية من قضية اللاجئين الفلسطينيين؟

1.2 الفرضية

تفترض الدراسة أنه بالرغم من إصدار عدة قرارات من الأمم المتحدة فيما يتعلق بقضية اللاجئين الفلسطينيين، والتي تدعوا لحل قضية اللاجئين وعودتهم إلى وطنهم الأم فلسطين وتعويض المتضررين، إلا أنه لا يوجد حلاً عادلاً لقضية اللاجئين الفلسطينيين حتى اليوم، ويظهر الانحياز الأمريكي بشكلٍ كبير لدولة الاحتلال اسرائيل.

1.3 الأهمية

تسلط الدراسة الضوء على قضية حقوق شعب سلبت منه أرضه وتم تفريغها من سكانها الأصليين وتعبئتها باليهود، حيث شرد الملايين من الفلسطينيين وتم تدمير بيوتهم وأراضيهم واستبدالهم باليهود.

1.4 المنهجية

تتبع الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي من خلال تتبع الأحداث والمواقف والتعرف على بداية مشكلة اللاجئين بالرجوع إلى الكتب التاريخية.

1. تعريف اللاجئ

تتعلق قضية اللاجئين بحقوق الإنسان، وهي قضية أخلاقية إنسانية بالإضافة إلى كونها قضية ذات أبعاد سياسية وقانونية. ويعرف اللاجئ وفقاً للقانون الأساسي لمنظمة الوحدة الأفريقية كما جاء في المادة رقم "1" من الفقرة الثانية لعام 1969، أن "لفظة لاجئ تطلق على أي إنسان اضطر إلى مغادرة مسكنه الوطني واللجوء إلى مكان آخر خارج مسكنه الأصلي أو الوطني، وذلك بسبب عدوان خارجي أو احتلال أو هيمنة أجنبية، أو بسبب حوادث تخل إخلالاً خطراً بالنظام العام، إما في جزء وإما في جميع أرجاء مسكنه الأصلي أو الوطني". وقد عرف ميثاق أوروبا اللاجئين بأنهم "الذين لا يستطيعون أو لا يودون...لأسباب شتى العودة إلى وطنهم الاصلي".[1]

ووفقاً للوثائق الدولية، فقد جاء في الفقرة "6" من النظام الأساسي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين بأن اللاجئ "أي شخص يوجد خارج موطن جنسيته، أو محل إقامته المعتادة السابقة، إذا لم يكن لديه جنسية، بسبب الخوف الحالي من الاضطهاد، وعلى أساس الجنس أو العقيدة أو القومية أو المعتقدات السياسية، وغير قادر أو غير راغب في أن يستظل بحماية دولة جنسيته، فهو غير قادر أو راغب في العودة إلى دولة إقامته المعتادة السابقة". وعرفت عصبة الأمم المتحدة اللاجئ بأنه "الشخص الذي ترك موطنه بإرادته أو بالإكراه، نتيجة لأحداث سياسية، وقعت في إقليم الدولة التي كان مواطناً بها، وأقام خارجها دون ان يكتسب جنسية أخرى أو يستمتع بحماية دولة أخرى".[2]

وحسب تعريف اتفاقية جنيف 1951 فقد جاء في المادة الأولى تعريف اللاجئ بأنه "شخص يوجد خارج بلد جنسيته أو بلد إقامته المعتادة، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب العنصر، أو الدين، أو القومية، أو الانتماء إلى طائفة اجتماعية معينة، أو إلى رأي سياسي، ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف أو لا يريد أن يستظل \ تستظل بحماية ذلك البلد أو العودة إليه خشية التعرض للاضطهاد".[3]

1.1 تعريف اللاجئ الفلسطيني

يعد تعريف اللاجئ الفلسطيني مسألة مهمة، حيث تعالج قضية اللاجئين وما يترتب عليها من حماية دولية وبالتالي الحق في التعويض والعودة. يعرف اللاجئون الفلسطينيون بأنهم "هم أولئك الفلسطينيون (ومن تحدر منهم) الذيم طردوا من مساكنهم أو أجبروا على مغادرتها، بين الفترة من 1947 وحتى 1948، من الأراضي التي تسيطر اسرائيل عليها في التاريخ أعلاه".[4]

أما تعريف اللاجئ الفلسطيني وفقاً للجمعية العامة للأمم المتحدة كما جاء في قرارها رقم "194"، فاللاجئ الفلسطيني هو "الشخص الذي كان قد عاش في فلسطين لمدة سنتين على الأقل قبل اندلاع النزاع العربي الاسرائيلي في عام (1948)، والذي فقد بسبب ذلك بيته ووسائل كسب معيشته". وتم تعريف اللاجئ الفلسطيني كما جاء في نص المادة "5" من الميثاق الوطني الفلسطيني، بأن "اللاجئين الفلسطينيين والفلسطينيين بوجه عام هم: "المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين وحدودها طبقاً لحدود الانتداب الموضوعة عام (1906) حتى عام (1947) سواء من أخرج منها أو بقي فيها، وكل من ولد لأب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين أو خارجها هو فلسطين".[5]

وعرفت الأونروا اللاجئ الفلسطيني بأنه "أي شخص كان محل إقامته الطبيعي يقع ضمن نطاق الانتداب على فلسطين خلال الفترة ما بين 1 حزيران 1946 و15 أيار 1948 والذي فقد منزله وسبل عيشه على حد سواء نتيجة الحرب التي قامت عام 1948 بين العرب واسرائيل، ويكون بذلك مؤهلاً لحمل اللقب والتسجّل لدى وكالة الأونروا".[6]

2. تاريخ اللجوء الفلسطيني

احتل الجيش البريطاني القدس في كانون أول من العام 1917، ثم أصبحت المنطقة في العام التالي بأسرها تحت السيطرة البريطانية. وُضِعَت فلسطين تحت الإشراف الدولي قبل قيام عصبة الأمم بإقرار وضعها في العام 1922 ببضعة أعوام، من خلال مجموعة وعود غامضة قطعتها بريطانيا على نفسها للزعماء العرب والصهاينة، وكانت غير متطابقة على الإطلاق. فقد أعطت بريطانيا من خلال مراسلات حسين مكماهون للعرب وعوداً بانضمام فلسطين للدولة العربية المرتقبة، وفي مقابل ذلك أصدرت وعد بلفور في العام 1917 والذي يعد اليهود بوطن قومي لهم في فلسطين، وفي العام 1918 سمحت الحكومة البريطانية للبعثة الصهيونية التي وصلت فلسطين، بتقييم إمكانات إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين كما جاء ضمن وعد بلفور.[7]

مال البريطانيون في اتجاه العرب في العام 1939، إلا أنه في أواخر الحرب العالمية الثانية وبعد عودة القضية الفلسطينية إلى الساحة الدولية، بدأ الساسة البريطانيون يخضعون لضغوطات اللوبي الصهيوني، وقد زادت الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية على بريطانيا من تأثير اللوبي الصهيوني، ما أدى إلى إعلان بريطانيا تسليم المسألة الفلسطينية للأمم المتحدة وانسحبت بالكامل من فلسطين مخلفة وراءها حرباً مريرة بين العرب واليهود، نتيجة لعدم مقدرتها على الإيفاء بوعودها التي قطعتها للعرب في الكتاب الأبيض في العام 1939. وأثبت الوطن القومي اليهودي قوته بعد الحرب العالمية الثانية، وتمرد الصهاينة بشكل عنيف ضد البريطانيين ونجحوا في إقامة دولة اسرائيل.[8]

بدأت السياسات الرامية لتهويد فلسطين منذ عقد المؤتمر الصهيوني الأول في العام 1897 والذي عقد في مدينة بال بسويسرا، وكان الهدف من قيام الحركة الصهيونية إقامة موطناً لليهود في فلسطين بضمان من القانون الدولي العام. هدف الصهيونيين منذ البداية إلى إقامة دولة لهم بالرغم من إعلانهم عكس ذلك، وفضلوا استخدام كلمة "موطن" بدلاً من كلمة "دولة" خوفاً من إثارة معارضة من جوانب مختلفة، وذلك في الفترة الممتدة من عام 1897 حتى مخطط "بالتيمور" سنة 1942.[9] وكانت بداية العمل على استعمار فلسطين من خلال المزارعين والصناعيين، ثم شراء الأراضي من

الفلسطينيين وتهجيرهم وقلعهم من أراضيهم وجلب يهود العالم إلى اسرائيل.[10] هدفت السياسة الأيدولوجية الصهيونية لاتباع استراتيجية الترحيل والطرد القسري للسكان الفلسطينيين التي بدأت بالوضوح في العام 1930، فقد دعت إلى تحويل فلسطين لبلد ذو أغلبية يهودية من خلال اقتلاع الفلاحيين الفلسطينيين الذين كانوا يشكلون الأغلبية، وكان "يسرائيل زانغويل" أول من دعا لطرد وترحيل الفلسطينيين، حيث أعلن "أن لفلسطين مشكلة كما هي قائمة سكانياً، ففي قضاء القدس يوجد كثافة من السكان تفوق كثافة السكان في الولايات المتحدة الأمريكية مرتين، إذ فيه اثنان وخمسون نسمة في الميل المربع الواحد وليس منهم سوى 25% من اليهود. لذا علينا أن نستعد لطرد القبائل (العربية) صاحبة الملكية بحد السيف كما فعل أجدادنا".[11]

ارتكبت اسرائيل منذ العام 1948 أكبر جريمة باقتلاعها الفلسطينيين بالقوة من أرضهم، في خطوة للسيطرة على الأرض والممتلكات وطمس المعالم التاريخية والعمرانية، من أجل إحلال عدو مغتصب بديانة ومعتقدات مختلفة مكانهم. لقد أصبح ثلثي الشعب الفلسطيني لاجئون والثلث الآخر تحت الاحتلال، ومارست اسرائيل كافة أشكال العنصرية بحقهم ولم تسمح لهم بالعودة إلى ديارهم، وتمارس سياسة التشريد بحق الشعب الفلسطيني إلى يومنا هذا.[12]

في الخامس من حزيران من العام 1948 تم مناقشة مشروع "عودة الملكية" مع رئيس الحكومة الاسرائيلية آنذاك "بن غوريون"، كما أسماه مدير الصندوق القومي الصهيوني ورئيس لجنة الترحيل "يوسف ويتز"، حيث تم إجلاء وترحيل سكان "190" قرية و "7" مدن، بما يقارب "335000" من السكان العرب. وشدد "بن غوريون" على ضرورة قيام الجيش الاسرائيلي بعمل كل ما هو ضروري لترحيل العرب، والعمل على إبقاءهم خارج ما أسماه الأراضي الاسرائيلية. اتبعت اسرائيل كافة أشكال الترويع والقتل والحرب النفسية بحق الفلسطينيين، ففي اللد والرملة قام "موشي ديان" باصطحاب عدد من السيارات التي تقل قوات الكوماندوز، الذين جابوا الشوارع وقاموا بقتل كل فلسطيني حتى امتلأت الشوارع بالجثث، وأقلت مجموعة من الرجال في مركباتها المكشوفة وجابت بهم الشوارع كخطوة لإذلالهم، وإعطاء السكان فرصة 48 ساعة لإخلاء المنطقة، وطرد في هذه العملية ما يقارب "100000" فلسطيني في الحرب الإسرائيلية الأولى. أصبح من الصعوبة إعطاء تقدير دقيق لأعداد اللاجئين الفلسطينيين، نتيجة خروجهم على فترات متعاقبة وانتشارهم في مناطق مختلفة، فقدرت المصادر العربية عدد اللاجئين الفلسطينيين أثناء وبعد العام 1948 بين "900 ألف ومليون لاجئ"، في حين وصلت التقديرات الصهيونية "500 ألف لاجئ".[13]

تأسست الدولة الصهيونية الاسرائيلية على الإرهاب واتباع أدوات العنف والقوة المفرطة بحق الفلسطينيين، واستطاعت أن ترسخ كيانها وتوسع حدودها كما بسطت هيمنتها خارج حدودها أيضاً، فالإرهاب هو أهم المقومات الفكرية للحركة الصهيونية وأهم الأساليب التي اتبعتها الصهيونية لتحقيق أهدافها، وأخذت اسرائيل الإرهاب عن الصهيونية وقامت بممارسته بأبشع وأفظع أشكاله تجاه الشعب الفلسطيني والدول العربية. نشر قادة اسرائيل والصهيونية والمفكرين مؤلفات عدة بحثوا فيها الإرهاب كعقيدة واستراتيجية ووسيلة، وتحدثوا عن الجرائم التي تم ارتكابها وعن المنظمات الإرهابية وأهدافها وأيدولوجيتها، ورأت الصهيونية أن إقامة دولتهم في فلسطين لا تتم إلا بإبادة الفلسطينيين الذين هم السكان الأصلين وأصحاب الأرض.[14]

3. دور الأمم المتحدة في قضية اللاجئين الفلسطينيين

أُنشِئت الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية وكانت مهمتها معالجة مشكلة اللاجئين والمشردين وإقرار مبدأ العودة إلى الوطن. وبناءً على توصية من المجلس الاقتصادي والاجتماعي أنشأت "المنظمة الدولية للاجئين"، بقرارها الصادر في الخامس عشر من ديسمبر 1946 وامتد نشاط المنظمة خلال الفترة من 1947-1951.[15] بدأت علاقة الأمم المتحدة مع القضية الفلسطينية في الثاني من نيسان عام 1947.[16] قدمت الأمم المتحدة عدة قرارات خاصة بقضية اللاجئين الفلسطينيين، منها القرار "302" في العام 1949 وتم بموجبه تشكيل وكالة الغوث لتشغيل اللاجئين من أجل متابعة شؤون اللاجئين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية وفي الدول العربية، وتقوم الوكالة بإحصاء اللاجئين وجدولتهم وتقديم المساعدات اللازمة لهم. وقرار التقسيم الذي يحمل الرقم "181" في العام 1947 الذي أكد على الحقوق المعترف بها للاجئين الفلسطينيين،[17] وكان له الأثر المباشر في نشوء قضية اللاجئين حيث دعا إلى نشوء دولتين إحداها فلسطينية والأخرى يهودية.[18] وقرار حق العودة والتعويض رقم "194" الصادر بتاريخ 11-12- 1948 والذي جاء فيه "تقرر الجمعية العامة وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم، والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم، وعن فقدان الممتلكات أو الضرر اللاحق بها، وفقاً لمبادئ القانون الدولي والإنصاف وذلك من قبل الحكومات أو السلطات المسئولة".[19]

مثل القرار "194" اعترافاً دولياً بحق الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم التي هجروا منها في العام 1948، وأن حق العودة هو حق جماعي غير قابل للتجزئة فلا يجوز الحديث عن عودة فئة معينة من اللاجئين وحرمان فئات أخرى، كما أنه حق فردي لا يجوز لأي جهة أن تنوب عنهم في التفاوض أو

التخلي عن هذا الحق، فالإخلال بذلك يعد إخلالاً بالقرار "194". يلزم القرار الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ويستمد صفة الإلزامية من كونه يؤكد دورياً من الجمعية العامة كلما تناولت قضية اللاجئين الفلسطينيين، وبينت اللجنة القانونية للأمم المتحدة أن جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بقضايا الانتداب ملزمة للدول الأعضاء، ومن شروط قبول عضوية اسرائيل في المنظمة الدولية الموافقة المسبقة على القرار. وفق القرار بين حق العودة والتعويض واعتبارهما مكملين لبعضهما.[20]

رفضت اسرائيل حينها تنفيذ القرار، ولم يتم عرض تعويضات على اللاجئين ويعود السبب الرئيسي إلى أن قرار الجمعية العامة ينقصه الإطار السياسي والإطار العسكري، الضامنان لتنفيذه أسوة بقرار مجلس الأمن الذي طالب بإخراج العراق من الكويت والذي يحمل الرقم "825" لعام 1990.[21] ومشروع "الكونت بيرنادوت" في العام 1948 جاء فيه "إنه على أية حال يستحيل إنكار أنه لن يكون هناك تسوية يمكن أن تكون كاملة ونهائية، إلا إذا تم الاعتراف بحقوق اللاجئين العرب بالعودة إلى بيوتهم التي طردوا منها خلال النزاع المسلح بين العرب واليهود في فلسطين، وسيكون مخالفة لمبدأ العدالة إذ أن هناك الضحايا الأبرياء للصراع أُنكِر حقهم بالعودة إلى بيوتهم، بينما اليهود المهاجرون يصلون إلى فلسطين"، وعلى إثر هذا القرار أعدمت العصابات الصهيونية "الكونت بيرنادوت" في العام 1948 في القدس.[22]

أكدت الأمم المتحدة في قرارها رقم "3236" الصادر في العام 1974 على حق العودة وأنه من الحقوق غير القابلة للتصرف، وحثت الدول على دعم الشعب الفلسطيني حتى بالسلاح من أجل الحصول على حقه. يعتبر حق العودة من صلب القانون الدولي وتطبيقاً له كما أنه مكفولاً بميثاق حقوق الإنسان، وحق العودة لا يسقط بالتقادم ولا تلغيه أي معاهدة أو اتفاق، وهو حق فردي لا يجوز فيه التمثيل أو النيابة فهو ينبع من حرمة الملكية الفردية التي لا تسقط بإعلان السيادة أو الاحتلال ولا تسقط بالتقادم، كما أنه حق جماعي نابع من حق تقرير المصير ولا يسقط بقبول القرار "242" المختص بإزالة الاحتلال في العام 1967.[23]

قدمت الأمم المتحدة الكثير من القرارات الخاصة باللاجئين الفلسطينيين، إلا سياساتها تتأثر بضغوط من الدول العظمى ما أدى إلى تقصيرها في واجباتها وتطبيق قراراتها، وتركيز نشاطاتها في مناطق لجوء محدودة والتقصير مع المناطق الأخرى. تقوم كل الحلول البديلة على تصور يخدم المصالح الإسرائيلية الأمريكية حيث تسعى لدمج اللاجئين الفلسطينيين في الدول المضيفة، وتسعى إسرائيل لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين خارج إطار الشرعية الدولية، كمحاولة لنزع فكرة العودة إلى الوطن الأم "فلسطين".[24]

4. موقف الولايات المتحدة الأمريكية من قضية اللاجئين الفلسطينيين

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية للاستفادة من الصراع الفلسطيني الاسرائيلي لتحقيق مصالحها. تؤثر على سياسات الولايات المتحدة الأمريكية عوامل مختلفة تتمثل بالعوامل الداخلية المؤثرة في صنع القرار والتي لها دوراً كبيراً في تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية، كما يلعب الرأي العام دوراً مهماً في صنع القرار الأمريكي، والذي يحمل آراءً متباينة بين التأييد والرفض بما يتعلق بالقضية الفلسطينية، بالإضافة لوسائل الإعلام التي تؤثر بشكلٍ كبير على الرأي العام. وهناك جماعات الضغط واللوبي الصهيوني الذي يمارس سياسة الضغط على صانع القرار الأمريكي لدعم الحركة الصهيونية والكيان الصهيوني، وبما يخدم مصالح الدولتين الاسرائيلية والأمريكية.

يتجلى كره الولايات المتحدة الأمريكية للعرب والمنطقة العربية عموماً من خلال القرارات المعادية التي تتخذها الحكومات الأمريكية المتعاقبة ضد الحكومات والقيادات العربية، فكانت ترى في بعض الزعماء أنهم يشكلون خطراً على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية وكان من هؤلاء الزعماء الراحل ياسر عرفات رئيس دولة فلسطين سابقاً، كما أن ارتباط الفلسطينيين مع العرب وضعهم بنفس الصورة النمطية السلبية في السياسة الأمريكية. يرى العالم الغربي أن الفلسطينيون ينتمون لدول العالم الثالث ذات الحكم الدكتاتوري المنغلق على الذات والذي لا يمتلك القدرة على التطور والتقدم، في حين أن الاسرائيليين من ضمن الدول المتقدمة والتي تطبق الديموقراطية والتحضر وقابلة للتغيير والتطور، وهذا ما دفع بالحكومات الأمريكية لإصدار قرارات معادية منها التدخل العسكري والعقوبات الاقتصادية. كما تظهر القرارات الأمريكية المعادية للعرب والفلسطينيين من خلال نظرتها السوداوية لحركات التحرر العربية، التي تسعى للاستقلال والتي منها فلسطين، فقد دعمت اسرائيل وزادت من إمكانياتها في حربها ضد الحركة الوطنية الفلسطينية. وقد ساعد اللوبي الصهيوني وجماعات الضغط المؤيدة لإسرائيل في حصولها على مكانة خاصة في الحسابات الأمريكية على حساب القضية الفلسطينية.[25]

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية منذ ظهور الصراع الفلسطيني الاسرائيلي إلى احتواء هذا الصراع للحفاظ على مصالحها في منطقة الشرق الأوسط، وأن تبقي المنطقة ضمن نفوذها دون السماح لأي تدخلات خارجية، وتعمل على إزالة كل ما يسبب التوترات في المنطقة دون السعي لإيجاد حلول جدية لإنهاء الصراع بالكامل، مع اتباع سياسة حذرة في التعامل مع الحلفاء الإقليميين والدوليين لتسهيل الحصول على مصالحها. يعتمد موقف الولايات المتحدة الأمريكية من قضية اللاجئين الفلسطينيين، على مدى قوة التحالف الإسرائيلي الأمريكي حيث أنه كلما توطدت العلاقات الاسرائيلية الأمريكية

وكان التحالف قوي، كلما قل الاهتمام الأمريكي بالقضية الفلسطينية عامة وقضية اللاجئين خاصة. منذ السنوات الستين الماضية وخلال تعاقب العديد من رؤساء أمريكا وقضية اللاجئين في تراجع مستمر، حيث تنكرت الولايات المتحدة الأمريكية لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وسعت لإلغاء هذه القرارات ودعمت اسرائيل بالتنكر لها أيضاً، ودافعت عن اسرائيل باستخدام مجلس الأمن كذراع للسياسة الأمريكية ودعم سياسات اسرائيل الرافضة لكل القوانين والشرائع الدولية.[26]

بالرغم من وضوح الموقف الأمريكي المتمثل بتقديم الدعم الكامل لإسرائيل على حساب القضية الفلسطينية، منذ فترة حكم ترومان في الأعوام ما بين 1945-1952 وحتى اليوم، إلا أن سياسة الرئيس السابق دونالد ترامب كانت الأكثر بشاعة ودعماً لإسرائيل، حيث قام بما لم يجرؤ سلفه من الرؤساء على القيام به، فاعترف بالقدس العاصمة الأبدية لإسرائيل، وأغلق القنصلية الأمريكية بالقدس الشرقية، وأغلق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، كما جاء بما أسماه "صفقة القرن" والتي كان من ضمنها قضية اللاجئين الفلسطينيين. نصت صفقة القرن على عدم استيعاب أي لاجئ فلسطيني في اسرائيل وأنه ليس هناك حق للعودة، وتضمنت عدة خيارات منها العودة والاستيعاب في الأرض الفلسطينية تخضع للقيود الاسرائيلية، أو اندماج اللاجئين الفلسطينيين في الدول التي يتواجدون فيها في حال موافقة الدول على ذلك، أو قبول 5000 لاجئ فلسطيني في دول مجلس التعاون الإسلامي التي توافق على التوطين، بواقع 500 لاجئ سنوياً على دار عشرة سنوات، كما جاء في صفقة القرن بما يتعلق بالشق الاقتصادي، أن تستبدل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في دولة فلسطين بتجمعات سكانية جديدة،[27] وأوقف تمويل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، البالغ قيمته 360 مليون دولاراً كانت تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية كتمويل سنوي لوكالة الغوث "الأونروا"، في حين تعتزم إدارة بايدن التخفيف من حدة الإجراءات التي قام بها سلفه ترامب وإعادة تقديم الدعم لوكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين.[28]

يحاول الرئيس الأمريكي "جو بايدن" التراجع عن بعض الإجراءات التي جاء بها سلفه "ترامب"، إلا أن ذلك لا يقلل من دعم الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل وسيحافظ الرئيس "جو بايدن" من خلال سياسته المتبعة، منذ فترة طويلة تجاه اسرائيل على معارضة القرارات والإجراءات الأحادية الجانب المتخذة ضد اسرائيل في الهيئات الدولية، والعمل على تطوير مكانة اسرائيل ومشاركتها في هيئات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى.[29]

5. موقف اسرائيل من قضية اللاجئين

تتجاهل اسرائيل قضية اللاجئين الفلسطينيين وترفض حلها. وظل الموقف الاسرائيلي رافضاً لحق العودة للاجئين الفلسطينيين. وتعتبر اسرائيل اعترافها بحق العودة على الصعيد المبدئي إقراراً بمسؤوليتها عن نشوء مشكلة اللجوء وتحمل تبعتها، لذلك فهي ترفض حق العودة كما تعتبر نفسها غير مسؤولة عن حرب عام 1948، وأن العرب والفلسطينيين هم المسؤولون وأن زعماء العرب هم من شجعوا الفلسطينيين على مغادرة بيوتهم وأراضيهم، كما أن اعترا ف اسرائيل بحق العودة يحرمها من حق النقض وحق التحكم بكمية العائدين، وترفض الاقتراح الداعي لالتزامها باستيعاب عدد محدود من اللاجئين بناءً على معايير لم الشمل. وعلى الصعيد العملي أيضاً ترفض اسرائيل حق العودة، حيث أنه لا إمكانية لإعادة الفلسطينيين إلى بيوتهم وأراضيهم التي أصبحت مستوطنات اسرائيلية يسكنها المستوطنين، وأنه لا يوجد طريقة لإعادة هذه الأملاك لأصحابها الفلسطينيين دون اقتلاع مئات الآلاف من الاسرائيليين، والتي ترى اسرائيل بانه يشكل هزة في النسيج الاجتماعي الاسرائيلي.[30]

جندت اسرائيل كل مؤسساتها وأجهزتها والمنظمات الصهيونية والأحزاب والحركات لمنع تحقيق حق العودة للفلسطينيين منذ قيامها في العام 1948، وقد شدد رئيس الحكومة آنذاك "شلومو شامير" على رفض حق العودة للاجئين الفلسطينيين، وأنه من حق الاسرائيليين العودة إلى وطنهم اسرائيل، وقال "إن تعبير حق العودة فارغ المضمون ولا معنى له ولن يحدث ذلك أبداً بأي طريقة أو صورة أو شكل هناك فقط حق يهودي في العودة إلى أراضي اسرائيل". ترى الحركة الصهيونية أن حق العودة للفلسطينيين يؤدي إلى موت الدولة اليهودية، وهم يبدون استعدادهم بالاعتراف بحق العودة للفلسطينيين كحق رمزي أخلاقي، دون أي بنود عملية.[31]

تعتبر اسرائيل قضية اللاجئين الفلسطينيين من أصعب القضايا التي تواجهها، حيث أن هذه القضية تهدد استمرارها فهي ترى بأن فلسطين أرض بلا شعب وتريد إحلال اليهود من كافة أنحاء العالم في أرض فلسطين، وطرد الفلسطينيين منها. تسعى اسرائيل دائماً لتجاهل معاناة النكبة على الفلسطينيين منذ عام 1948، وتحاول سن قوانين وإجراءات تعسفية من أجل انتزاع ملكية الأراضي من السكان الفلسطينيين الأصليين، وإحلال اليهود المستوطنين مكانهم، وتعول على انطفاء جذور المطالبة بحق العودة وإغلاق أبواب الأمل أمام اللاجئين الفلسطينيين الراغبين في العودة إلى وطنهم، وتسعى لإلغاء وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"، وإلغاء صفة اللاجئ وتفكيك المخيمات الفلسطينية، كما تعمل على تجزئة موضوع اللاجئين وفتح حوارات مع الدول المضيفة وتحويل القضية إلى تجمعات متفرقة، والخروج من أزمة التعامل مع القضية ككتلة كاملة، وبالتالي تعفى من التبعات القانوني المترتبة عليها ويلغي ذلك السياق التاريخي لقضية اللاجئين الفلسطينيين.[32]

6. أحداث الشيخ جراح وقضية اللجوء

يقع حي الشيخ جراح شمال البلدة القديمة في القدس ويسكن فيه 28 عائلة فلسطينية تم طردهم عام 1948 خلال النكبة. قطن الفلسطينيون حي الشيخ جراح بناءً على اتفاقية عقدت بين الحكومة الأردنية ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" في العام 1954.[33] وجاء في الاتفاقية "مشروع مدني إسكاني مكون من سكن لثمانية وعشرين عائلة قيد الاستلام الآن وستقوم وكالة الغوث باعتمادها كوسيلة لتمكين هؤلاء اللاجئين من خلال توفيرهم أي مدخرات يتم دفعها في الإيجار لغايات أن يصبحوا معتمدين على أنفسهم في المجتمع". وفي مقابل توطين السكان في الحي تشطب أسمائهم من سجل اللاجئين لدى الأونروا ويتنازلون عن الخدمات المجانية التي تقدمها الأونروا للاجئين، من تعليم مجاني ورعاية صحية مجانية ومواد تموينية وغذائية. قامت الحكومة الأردنية ببناء شقق سكنية على أنها مملوكة للأردن، واتفقت مع السكان بموجب اتفاق ايجار واستئجار لمدة ثلاثة سنوات فقط وفي حال احترم السكان الاتفاقية وساهموا بإقامة البناء بأكمله، يتم بعد الثلاث سنوات تمليكهم الوحدات السكنية دون مقابل.[34]

لم تسجل الوحدات السكنية للسكان كما تم الاتفاق عليه في الاتفاقية، نتيجة لوجود تضارب في المستندات المتعلقة بملكية الأرض قبل عام النكبة أي قبل عام 1948.[35] فقد العديد من الفلسطينيين الذين يسكنون حي الشيخ جراح بيوتهم، وهناك العديد من العائلات مهددة بالطرد بالقوة والتهجير ونزع الملكية منهم، وبذلت جماعات المستوطنين جهوداً كبيرة في السنوات الأخيرة للسيطرة على أراضي وممتلكات الفلسطينيين لإقامة مستوطنات للإسرائيليين.[36]

أصبح حي الشيخ جراح مهدداً بالتهويد من قبل جماعات يهودية ادعت ملكية الأرض، والتي تسعى لفصل القدس القديمة عن امتدادها الشمالي على حساب عشرات المنازل الفلسطينية، بعمل حزام استيطاني يبدأ من حي الشيخ جراح ويمر من كرم المفتي وفندق "شبرد" وصولاً إلى الجامعة العبرية.[37]

عادت أحداث حي الشيخ جراح بالظهور مجدداً بعد قيام جماعات يهودية متطرفة بدعوات لاقتحام المسجد الأقصى المبارك في العاشر من ايار\ مايو 2021 في شهر رمضان، للاحتفال بما يسمونه "يوم توحيد القدس"، وجرت مواجهات بين الفلسطينيين أصحاب الحق والأرض والمستوطنين المحتلين.[38] يعيد ذلك إلى أذهاننا نكبة العام 1948 وتهجير الفلسطينيين قسراً من أرضهم وباستخدام أبشع أساليب الترويع والإجرام الإسرائيلية، والتي نتج عنها تهجير ما يقارب المليون فلسطيني حيث تسعى دولة الاحتلال لإفراغ الأرض الفلسطينية من سكانها الأصليين، وإحلال المستوطنين الاسرائيليين مكانهم بالقوة ومع عدم مراعاة أحكام القانون الدولي وعدم مراعاة أي اتفاقية.

7. الخاتمة

تعتبر قضية اللاجئين الفلسطينيين قضية مرتبطة بحق غير قابل للتنازل عنه أو التغاضي عنه، وهي من أهم وأكثر القضايا تعقيداً، والتي لا تزال قائمة إلى اليوم دون التوصل إلى حل نهائي سواء من الأمم المتحدة أو غيرها من الجهات المعنية بحل قضية اللاجئين. في أعقاب النكبة عام 1948 تم تهجير ما يقارب "المليون فلسطيني" من أراضيهم وبيوتهم باستخدام أبشع أنواع القوة والظلم، التي مارستها الحركات الصهيونية ولا تزال اسرائيل حتى اليوم تمارسها بحق الشعب الفلسطيني، وما يحدث في الشيخ جراح وسلوان وغيرها من المدن والبلدات الفلسطينية خير شاهدٍ على ذلك.

لا يحظى موضوع التهجير القسري للسكان بأهمية كبيرة من قبل المجتمع الدولي، ويكتفي المجتمع الدولي بإدانة ما يحدث من انتهاكات جسيمة وخرق للاتفاقيات الدولية، ولا تعالج الأسباب الجذرية. فإدانة المجتمع الدولي لما يحدث من تهجير قسري واحتلال الأرض واقتلاع أصحابها منها بالقوة، لإحلال مستوطن محتل تعتبر غير كافية ومؤقتة لا ترقى لحل المشكلة من جذورها.

تعد ممارسة سياسة التهجير القسري للسكان انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وجريمة ضد الإنسانية، وقد جاء في القانون الدولي بفروعه المختلفة المنبثقة من القانون الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الدولي الجنائي، قواعد تحظر التهجير القسري للسكان. وقد مارست اسرائيل التهجير القسري للفلسطينيين بعدة طرق مبتدئة بالقوة المفرطة وارتكاب الجرائم والمجازر، ومن ثم قامت بسن التشريعات الإسرائيلية من أجل إحكام سيطرتها الفعلية على الأرض التي سيطرت عليها، وإضفاء الصفة القانونية على الإجراءات التي تحرم الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم ومنعهم من الانتفاع بها تحت سياسة الأمر الواقع.

بقيت القرارات الدولية التي صدرت بخصوص قضية اللاجئين الفلسطينيين مجرد حبر على ورق دون إلزام اسرائيل بقبولها والعمل على تطبيقها، فإسرائيل ترفض بشكل قاطع حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أرضهم فلسطين، بل أنها تعتبر أن هذه الأرض هي ملك للإسرائيليين وتدعو يهود العالم للعودة إلى أرضهم التي يزعمون. كما أن تحيز الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل، ودعمها لها منذ فترة طويلة من الزمن ومعارضة القرارات التي تتخذ ضد اسرائيل في الهيئات الدولية، يعطيها الضوء الأخضر والتعنت الكامل عن تطبيق القرارات وقبولها.

8. المراجع

- أبو ستة، سلمان حسين. 2013. ***فلسطين الحقوق لا تزول*** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر)، ط1.
- أبو ستة، سليمان. 2000. ***قضية اللاجئين الفلسطينيين الواقع الراهن وآمال ومهام المستقبل في إطار حق العودة*** (شؤون عربية)، عدد 103.
- أبو النصر، عبد الرحمن. 2008. ***اللاجئون الفلسطينيون بين واقع اللجوء وحق العودة وفقاً لأحكام القانون الدولي العام*** (مجلة جامعة الأزهر بغزة)، عدد 2-A .
- أرناؤوط، عبد الرؤوف. 2011. ***الشيخ جراح: ضيوف فمستأجرون فمستوطنون*** (مجلة الدراسات الفلسطينية)، عدد 85.
- الحواجري، محمد عبد الرحيم عبد الباقي. 2018. ***قضية اللاجئين الفلسطينيين وقرارات الأمم المتحدة*** (مجلة جامعة الإسراء للمؤتمرات العلمية)، عدد 2.
- الشريف، محمد محمود محمد. ***قضية اللاجئين الفلسطينيين 1947-1967*** (مجلة بحوث الشرق الأوسط)، عدد 38.
- الزماعرة، فاتن مجمد بدر. 2011. ***السياسة الأمريكية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين 1948-2000*** (جامعة القدس- رسالة ماجستير).
- الكيلاني، هيثم. 1997. ***الإرهاب يؤسس دولة نموذج اسرائيل*** (القاهرة: دار الشروق)، ط 1.
- ***الموقف الأمريكي من قضية اللاجئين الفلسطينيين***. بوابة اللاجئين الفلسطينيين.
- المومني، فواز أيوب والحوامدة، محمد فؤاد. 2017. المؤتمر الدولي الثاني: ***اللاجئون في الشرق الأوسط "الأمن الإنساني: التزامات المجتمع الدولي ودور المجتمعات المضيفة" مؤتمر علمي محكم*** (مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية، جامعة اليرموك).
- تلحمي، داود. 2021. ***إدارة بايدن والشأن الفلسطيني: انفراجات محدودة وحلول مؤجلة*** (مجلة الدراسات الفلسطينية) عدد 127.
- جرار، ناجح. 1998. ***اللاجئ الفلسطيني: مشاركته في الانتخابات وأثرها في حقوقه*** (مجلة الدراسات الفلسطينية)، عدد 33.
- ***حالة حي الشيخ جراح-متابعة للتطورات، الأمم المتحدة*** (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الأراضي المحتلة، تشرين أول\أكتوبر 2010).
- رزقة، يوسف. 2009. ***تحولات حق العودة...ويهودية الدولة، اعمال المؤتمر العلمي الرابع: فلسطين...واحد وستون عاماً*** (الجامعة الإسلامية بغزة).
- زريق، إيليا اللاجئون. 1994. ***الفلسطينيون وحق العودة*** (مجلة الدراسات الفلسطينية)، عدد 19.

- زغدودي، خولة ودهيمات، مباركة. 2016-2017. ***اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة في المبادرات الدولية 1948-1991*** (جامعة محمد بوضياف-المسيلة -رسالة ماجستير).
- شكيل، نادية. 2011-2012. ***حق العودة للفلسطينيين على ضوء قرارات الأمم المتحدة*** (جامعة منتوري- قسنطية، رسالة ماجستير).
- صايغ، فايز. ***الاستعمار الصهيوني في فلسطين*** (مركز البحوث بمنظمة التحرير الفلسطينية).
- عبوشي، واصف. 1985. ***فلسطين قبل الضياع قراءة جديدة في المصادر البريطانية*** (رياض الريس للكتب والنشر).
- عدوان، أكرم محمد. 2009. ***المواقف الأمريكية من قضية اللاجئين الفلسطينيين 1948-2007*** (مجلة جامعة الأزهر بغزة)، عدد 2.
- عيادات، عصام. 2021. ***أحداث الشيخ جراح والأقصى والمواجهة العسكرية*** (مركز دراسات الشرق الأوسط)، عدد 96.
- غازيت، شلومو. 1995. قضية اللاجئين الفلسطينيين: الحل الدائم من منظور اسرائيلي (مجلة الدراسات الفلسطينية)، عدد 22.
- مبيض، هبة خليل سعدي. 2010. ***اللاجئون الفلسطينيون بين الاغتراب والاندماج السياسي دراسة حالة مخيم بلاطة*** (جامعة النجاح الوطنية- رسالة ماجستير)، 13-14.

الأمم المتحدة واللاجئين الفلسطينيين (الأونروا).

- مقدم، رشيد. 2019. ***مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وأهم القرارات الدولية الداعمة لحق العودة*** (دراسات تاريخية)، عدد 8.
- يوسف، أيمن طلال. 2009. ***اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة في السياسات الأمريكية: من مبادرات الحرب الباردة إلى مقترحات كلينتون*** (مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات)، عدد 15.

المواقع الالكترونية

- ابراهيم، أوميد عبد الكريم. ***"الشيخ جراح".. قصة الحي الذي أشعل المواجهات الفلسطينية الاسرائيلية*** (الخليج)، تاريخ النشر 13-5-2021، https://www.alkhaleej.ae/.
- ***إدارة بايدن تعتزم إعادة الدعم المالي للفلسطينيين ومراجعة قرارات ترامب*** (DW) تاريخ النشر 21-1-2021، https://www.dw.com/.
- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ***ما هي اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين***، https://www.unhcr.org/.

- علاء، عمر. ***حي الشيخ جراح... سجال في المحاكم من 1948 وإخلاء قسري*** (المصري اليوم)، تاريخ النشر 15-5-2021، https://www.almasryalyoum.com/.
- يوسف، نداء وثابت، ناصر. ***ورقة حقائق حول قضية الشيخ جراح-القدس المحتلة*** (المركز الفلسطيني للإعلام)، تاريخ النشر 19-5-2021، https://www.palinfo.com/.

[1] إيليا زريق، اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة (مجلة الدراسات الفلسطينية 1994)، عدد 19، 2.
[2] محمد محمود محمد الشريف، قضية اللاجئين الفلسطينيين 1947-1967 (مجلة بحوث الشرق الأوسط)، عدد 38، 391-392.
[3] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ما هي اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، https://www.unhcr.org/.
[4] رشيد مقدم، مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وأهم القرارات الدولية الداعمة لحق العودة (دراسات تاريخية 2019)، عدد 8، 74.
[5] هبة خليل سعدي مبيض، اللاجئون الفلسطينيون بين الاغتراب والاندماج السياسي دراسة حالة مخيم بلاطة (جامعة النجاح الوطنية- رسالة ماجستير 2010)، 13-14.
[6] الأمم المتحدة واللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، 5.
[7] واصف عبوشي، فلسطين قبل الضياع قراءة جديدة في المصادر البريطانية (رياض الريس للكتب والنشر 1985)، 9.
[8] نفس المرجع، 12-14.
[9] فايز صايغ، الاستعمار الصهيوني في فلسطين (مركز البحوث بمنظمة التحرير الفلسطينية)، 9.
[10] فاتن مجمد بدر الزماعرة، السياسة الأمريكية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين 1948-2000 (جامعة القدس- رسالة ماجستير 2011)، 26.
[11] محمد عودة قصراوي، حق عودة اللاجئين الفلسطينيين: الابعاد والتعقيدات (فلسطين 2001)، 2.
[12] سلمان حسين أبو ستة، فلسطين الحقوق لا تزول (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر 2013)، ط1، 1.
[13] شيماء فاضل مخيبر وخالد سلمان شدهان، الموقف (الإسرائيلي) من حق العودة للشعب الفلسطيني 1948-1956 (مجلة مداد الآداب 2005)، عدد خاص بالمؤتمرات 2018-2019، 1069-1070.
[14] هيثم الكيلاني، الإرهاب يؤسس دولة نموذج اسرائيل (القاهرة: دار الشروق 1997)، ط 1، 5-6.
[15] نادية شكيل، حق العودة للفلسطينيين على ضوء قرارات الأمم المتحدة (جامعة منتوري- قسنطية، رسالة ماجستير 2011-2012)، 30.
[16] محمد عودة قصراوي، حق عودة اللاجئين الفلسطينيين: الأبعاد والتعقيدات (جامعة بيرزيت: رسالة ماجستير 2001)، 53.
[17] فواز أيوب المومني، ومحمد فؤاد الحوامدة، المؤتمر الدولي الثاني: اللاجئون في الشرق الأوسط "الأمن الإنساني: التزامات المجتمع الدولي ودور المجتمعات المضيفة" مؤتمر علمي محكم (مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية، جامعة اليرموك 2017)، 428.
[18] محمد عودة قصراوي، حق عودة اللاجئين الفلسطينيين: الأبعاد والتعقيدات (جامعة بيرزيت: رسالة ماجستير 2001)، 54.
[19] عبد الرحمن أبو النصر، اللاجئون الفلسطينيون بين واقع اللجوء وحق العودة وفقاً لأحكام القانون الدولي العام (مجلة جامعة الأزهر بغزة 2008)، عدد A-2 ، 176-177.
[20] هبة خليل سعدي مبيض، اللاجئون الفلسطينيون بين الاغتراب والاندماج السياسي دراسة حالة مخيم بلاطة (جامعة النجاح- رسالة ماجستير 2010)، 69-70.
[21] ناجح جرار، اللاجئ الفلسطيني: مشاركته في الانتخابات وأثرها في حقوقه (مجلة الدراسات الفلسطينية 1998)، عدد 33، 5.

[22] فواز أيوب المومني، ومحمد فؤاد الحوامدة، المؤتمر الدولي الثاني: اللاجئون في الشرق الأوسط "الأمن الإنساني: التزامات المجتمع الدولي ودور المجتمعات المضيفة" مؤتمر علمي محكم (مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية، جامعة اليرموك 2017)، 428.

[23] سليمان أبو ستة، قضية اللاجئين الفلسطينيين الواقع الراهن وآمال ومهام المستقبل في إطار حق العودة (شؤون عربية 2000)، عدد 103، 131.

[24] محمد عبد الرحيم عبد الباقي الحواجري، قضية اللاجئين الفلسطينيين وقرارات الأمم المتحدة (مجلة جامعة الإسراء للمؤتمرات العلمية 2018)، عدد 2، 268.

[25] أيمن طلال يوسف، اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة في السياسات الأمريكية: من مبادرات الحرب الباردة إلى مقترحات كلينتون (مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات 2009)، عدد 15، 335-336.

[26] أكرم محمد عدوان، المواقف الأمريكية من قضية اللاجئين الفلسطينيين 1948-2007 (مجلة جامعة الأزهر بغزة 2009)، عدد 2، 179-180.

[27] الموقف الأمريكي من قضية اللاجئين الفلسطينيين. بوابة اللاجئين الفلسطينيين.

[28] إدارة بايدن تعتزم إعادة الدعم المالي للفلسطينيين ومراجعة قرارات ترامب (DW) تاريخ النشر 21-1-2021، https://www.dw.com/.

[29] داود تلحمي، إدارة بايدن والشأن الفلسطيني: انفراجات محدودة وحلول مؤجلة (مجلة الدراسات الفلسطينية 2021) عدد 127، 236.

[30] شلومو غازيت، قضية اللاجئين الفلسطينيين: الحل الدائم من منظور اسرائيلي (مجلة الدراسات الفلسطينية 1995)، عدد 22، 10-12.

[31] خولة زغدودي ومباركة دهيمات، اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة في المبادرات الدولية 1948-1991 (جامعة محمد بوضياف-المسيلة -رسالة ماجستير 2016-2017)، 65-66.

[32] يوسف رزقة، تحولات حق العودة...ويهودية الدولة، اعمال المؤتمر العلمي الرابع: فلسطين...واحد وستون عاماً (الجامعة الإسلامية بغزة 2009)، 198-199.

[33] أوميد عبد الكريم ابراهيم، "الشيخ جراح".. قصة الحي الذي أشعل المواجهات الفلسطينية الاسرائيلية (الخليج)، تاريخ النشر 13-5-2021، https://www.alkhaleej.ae/.

[34] نداء يوسف وناصر ثابت، ورقة حقائق حول قضية الشيخ جراح-القدس المحتلة (المركز الفلسطيني للإعلام)، تاريخ النشر 19-5-2021، https://www.palinfo.com/.

[35] عمر علاء، حي الشيخ جراح... سجال في المحاكم من 1948 وإخلاء قسري (المصري اليوم)، تاريخ النشر 15-5-2021، https://www.almasryalyoum.com/.

[36] حالة حي الشيخ جراح-متابعة للتطورات، الأمم المتحدة (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الأراضي المحتلة، تشرين أول\أكتوبر 2010)، 1.

[37] عبد الرؤوف أرناؤوط، الشيخ جراح: ضيوف فمستأجرون فمستوطنون (مجلة الدراسات الفلسطينية 2011)، عدد 85، 75.

[38] عصام عيادات، أحداث الشيخ جراح والأقصى والمواجهة العسكرية (مركز دراسات الشرق الأوسط 2021)، عدد 96، 135-139.

أثر الضريبة على النمو الاقتصادي في فلسطين

The impact of tax on economic growth in Palestine

الدكتور عثمان احمد خليل صوافطه

استاذ مساعد في قسم العلوم المالية والمصرفية المحوسب،جامعه فلسطين التقنية (خضوري)،طولكرم، فلسطين

o.sawafta@ptuk.edu.ps

ا. ناريمان موفق شريم

ماجستير برنامج الاداره العامه, جامعه فلسطين التقنيه – خضوري, طولكرم , فلسطين

nareemanshraim@gmail.com

ا. أماني فواز جرار

ماجستير برنامج الاداره العامه, جامعه فلسطين التقنيه – خضوري, طولكرم , فلسطين

amanijarrar2019@gmail.com

الملخص:

هدفت هذه الدراسة التعرف على أثر الضريبة على النمو الاقتصادي في فلسطين، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة تأثير الإيرادات الضريبية على الاقتصاد في فلسطين بين عام (2001-2019). ويتكون مجتمع البحث من وزارة المالية ودائرة ضريبة الموجودة في فلسطين، في الفترة الزمنية من لسنوات 2001-2019، واشتملت البيانات على البيانات الخاصة بوزارة المالية الفلسطينية والتي تتعلق بالإيرادات الضريبية، والناتج المحلي الإجمالي، والدخل القومي، والدخل المتاح بين عام (2001-2019). اما فيما يتعلق بعينة الدراسة فقد تم اختيار البيانات في الأعوام 2001-2019، حيث تبين نتائج الدراسة بان الإيرادات الضريبية تفسر نسبة 93% من الارتفاع في حجم التبادل التجاري بين عام (2001-2019)، ومن النتائج التي توصلت اليها الدراسة أيضاً بان الإيرادات الضريبية تفسر نسبة 81% من الارتفاع في الدخل المتاح الاجمالي بين عام (2001-2019). وبناءً عليه أوصت الدراسة الى مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة أن تكون البيئة ما بين الدائرة

الضريبة والمكلف قائمة على التعاون والتفاهم وإعطاء كل مكلف وقت معين من أجل مناقشة ملفاته الضريبية، وتحديد موعد لكل مكلف من أجل مراجعة ملفاته الضريبية مع الدائرة، وضرورة إتباع الدوائر الضريبية لإجراءات وسياسات تزيد من التحصيل الضريبي كتوفير تقنيات تكنولوجية ذات رقابة على المكلفين المخالفين للقانون الضريبي، بالإضافة إلى تعدد أساليب منح الحوافز الضريبية للمكلفين، والتي من شأنها زيادة الإلتزام الضريبي.

الكلمات المفتاحية: الضريبه , النمو الاقتصادي , الايرادات الضريبيه , الناتج المحلي الاجمالي , الناتج القومي

Abstract:

This study aimed to identify the impact of tax on economic growth in Palestine, and to achieve the objective of the study, a descriptive and analytical approach was used to find out the effect of tax revenues on the economy in Palestine between (2001-2019). The research community consists of the Ministry of Finance and the Tax Department located in Palestine, in the period of time from the years 2001-2019, and the data included data on the Palestinian Ministry of Finance related to tax revenues, gross domestic product, national income, and disposable income between the year (2001-2019) . As for the sample of the study, the data were chosen in the years 2001-2019, as the results of the study show that tax revenues explain the 93% of the increase in the volume of trade exchange between the year (2001-2019), and one of the findings of the study also is that tax revenues 81% of the increase in total disposable income between 2001-2019. Accordingly, the study recommended a set of recommendations, the most important of which is the need for the environment between the tax department and the taxpayer to be based on cooperation and understanding, giving each taxpayer a specific time in order to discuss his tax files, setting a date for each taxpayer to review his tax files with the department, and the need to follow the tax departments' procedures And policies that increase tax collection, such as the provision of technological techniques that control taxpayers in violation of the tax law, in addition to the multiplicity of methods of granting tax incentives to taxpayers, which would increase tax liability.

Keywords: Tax, economic growth, tax revenue, gross domestic product, national product.

المقدمة:

تعتبر الضرائب اهم ادوات السياسة المالية والمزود الرئيسي لخزانة الدولة في فلسطين، وتلعب دورا حيوياً على الصعيد الاقتصادي وفي توجيه مسار النمو الاقتصادي، حيث تلعب الضريبة دورًا رئيسيًا في توليد الإيرادات وتوزيع الدخل في أي بلد. إذا كانت الضرائب عموماً سيئة التصميم، فقد تؤدي إلى اختلال التوازن المالي، وعدم كفاية الإيرادات الضريبية والتشوهات في تخصيص الموارد التي يمكن أن تؤثر على النمو الاقتصادي (Bonu and Pedro ،2009).

تظهر أهمية هذه الدراسة من خلال المخاوف بشأن معدل النمو الاقتصادي طويل الأجل، ومن ثم فإن النظام الضريبي المثالي سيحقق التوازن بين تخصيص الموارد وتوزيع الدخل والاستقرار الاقتصادي، لذا ان نظام الضرائب المصمم بشكل جيد ويتلاءم مع احتياجات السوق يجب ان يراعي المرونة العدالة والتوازن والوضوح والاقتصاد والبساطة، بحيث يمكن جباية الضرائب لتمويل الانفاق الحكومي الذي تقوم به الدولة، ويفسح المجال في ذات الوقت للادخار والاستثمار بمعدلات عالية.

تعتبر السياسة الضريبية جزء من السياسات الاقتصادية المختلفة وان النظام الضريبي ليس فقط أداة من أدوات السياسة الضريبية بل هو ترجمة عملية وواقعية لتلك السياسة، فإن تحقيق التناغم بين عناصر السياسة الضريبية من جهة وبين جميع السياسات الاقتصادية من جهة أخرى يعد من الأمور الجوهرية والحتمية لتستطيع السياسة النجاح في تحقيق أهدافها، فالسياسة الضريبية أداة من أدوات السياسة الاقتصادية التي تساهم في تحقيق أهداف المجتمع كما أن الأهداف التي يمكن أن تضعها الدولة لسياستها الضريبية ما هي الا أهداف فرعية تنبثق من الأهداف العامة للمجتمع وتساهم في تحقيقها في نفس الوقت(مسيمي،2006).

ان السعي لتحقيق النمو الاقتصادي بمعدلات مرتفعة يتطلب وضع سياسات فعالة لإزالة العقبات واستخدام الوسائل والاجراءات ذات الكفاءة والفاعلية لتحقيق الاهداف المرجوة، هذا الامر يتطلب تطوير المجتمع والهيكل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وأيضاً يتطلب جهوداً فعالة من قبل أجهزة السلطة الوطنية ذات العلاقة والممثلة بوزارة المالية ووضع السياسات والتشريعات الاقتصادية وتطويرها وفي مقدمتها السياسات المالية وتوجيهها لمعالجة عقبات النمو الاقتصادي باستخدام الاساليب المباشرة وغير المباشرة لخلق جو من الاستقرار والتوازن وفق السياسة العامة للدولة وفلسفتها الاقتصادية التي تتبناها.

مشكلة الدراسة

لا شك اننا كلنا ندرك ان الاقتصاد الفلسطيني يعاني من الهشاشة والتبعية لاقتصاد الإسرائيلي ويظهر ذلك في أن فلسطين من ناحية اقتصادية تعاني من عدم الاستقرار وكذلك عدم توافر الامن والاستقرار السياسي الذي بدوره يشكل حجر الاساس والمقدمة للتطور الاقتصادي، فعلى الرغم من أن فلسطين تتمتع بموقع جغرافي متميز ومناخ معتدل بالإضافة الى أهمية فلسطين من الناحية التاريخية والدينية الا ان كل هذا لا يساوي أي قيمة في ظل انتشار الفوضى وتدهور الاوضاع الامنية و الاوضاع السياسية والاقتصادية التي يلعب الاحتلال الإسرائيلي الدور الأساسي في هذه الأوضاع ونتيجة لسيطرة الاحتلال على الحدود وانتشار الاستيطان المتزايد والسيطرة على الموارد الطبيعية كلها أمور تعرقل التشغيل والنمو الاقتصادي.

ومع ذلك فان السلطة الفلسطينية تحاول جاهدة لتحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الاستثمار والناتج المحلي الاجمالي والتقليل من البطالة عن طريق عدة طرق بحجم قدرتها وامكانياتها، وسنتناول في هذا البحث إشكالية تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق تفعيل نظام الضرائب ، حيث أن استخدام نظام الضرائب لتحقيق النمو الاقتصادي هو أمر ضروري وليس كافي وذلك لان الضرائب تساعد على توفير مناخ ملائم للنمو، ولكن النمو بحد ذاته يتحقق باستخدام الموارد الاقتصادية والعمل والإدارة بكفاءة، وتوفر رأس المال فكلما كانت الضرائب لا تعرقل استخدام الموارد بفاعلية وكفاءة كلما كان ذلك أفضل، ولكن يتبقى هناك صعوبة في تحقيق هدف العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل القومي والثروة وهدف النمو الاقتصادي في ان واحد.

ومن هنا يمكننا القول إن مشكلة الدراسة تكمن في الإجابة على التساؤل الآتي:

هل هناك أثر للضريبة في تحقيق النمو الاقتصادي في فلسطين؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهميه هذه الدراسة في معالجتها لموضوع بالغ الأهمية يتعلق بدراسة أثر الضريبة على النمو الاقتصادي في فلسطين ، الضرائب من أهم مصادر الإيرادات العامة للدولة، و يرجع ذلك لكبر حجمها و كذلك لتأثيراتها الهامة على النواحي السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية. والنمو الاقتصادي هو أقوى أداة للحد من الفقر وتحسين نوعية الحياة وخاصة في البلدان النامية. بالتالي فإن النمو الاقتصادي القوي يؤدي إلى تقدم التنمية البشرية، حيث يجب أن يكون تعزيز أي استراتيجية ناجحة للحد من الفقر في جوهرها النمو الاقتصادي السريع والمستدام.

أهداف الدراسة:

أولاً: تأثير معدلات الضريبة على النمو الاقتصادي في فلسطين.

ثانياً: التعرف على التغيير في الناتج المحلي الإجمالي مع التغيير في معدلات ضريبة في فلسطين.

ثالثاً: تبيان العلاقة بين الضريبة والاستثمار في فلسطين.

رابعاً: سرد السياسات والاجراءات والتشريعات الضريبية التي تتبعها الدولة في تعاملاتها الضريبية.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الفرعية الأولى 1-$H_0$1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (a<=0.05) الإيرادات الضريبية على الناتج المحلي الإجمالي بين عام (2001-2019) في فلسطين.

الفرضية الفرعية الثانية 2-$H_0$2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (a<=0.05) الإيرادات الضريبية على الدخل القومي الإجمالي بين عام (2001-2019) في فلسطين.

الفرضية الفرعية الثالثة 3-$H_0$3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (a<=0.05) الإيرادات الضريبية على الدخل المتاح الاجمالي بين عام (2001-2019) في فلسطين.

الفرضية الفرعية الرابعة 4-$H_0$4: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (a<=0.05) الإيرادات الضريبية على إجمالي قيمة الواردات بين عام (2001-2019) في فلسطين.

الفرضية الفرعية الخامسة 5-$H_0$5: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (a<=0.05) الإيرادات الضريبية على إجمالي قيمة الصادرات بين عام (2001-2019) في فلسطين.

الفرضية الفرعية السادسة 6-$H_0$6: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (a<=0.05) الإيرادات الضريبية على حجم التبادل التجاري بين عام (2001-2019) في فلسطين.

الحدود والتعريفات الاجرائية :

الحدود الزمانية : الضريبية على الاقتصاد في فلسطين بين عام (2001-2019).

الحدود المكانية : الاقتصاد الفلسطيني .

التعريفات الاجرائية للدراسة:

- الضريبة هي فريضة من المال النقدي تقوم الدولة باقتطاعه من االاشخاص(طبيعي أو معنوي) كل على قدر طاقته كمساهمة إجبارية منهم في تمويل الخدمات العامة التي تهدف الحكومة إلى تقديمها، وذلك دون أن يعود على دافعها منفعة خاصة مباشرة.(خالد،2018)
- النمو الاقتصادي هو زيادة في إنتاج السلع والخدمات الاقتصادية، مقارنة من فترة زمنية إلى أخرى. يمكن قياسه من الناحية الاسمية أو الحقيقية (المعدلة للتضخم). (حياتي،2017)

- الاستثمار بأنه عبارة عن جزء من الدخل لا يستهلك، وإنما يعاد استخدامه في العملية الإنتاجية بهدف زيادة الإنتاج، أو المحافظة عليه مع الأخذ بعين الاعتبار الإضافة إلى المخزون السلعي.(الوادية،2018)
- التبادل التجاري يتم إعداد نشرة التبادل التجاري بشكل دوري (سنوي) ، ويتم إعداد جداول إحصائية للتبادل التجاري خلال سلسلة زمنية توضح بها إجمالي قيمة الصادرات والواردات ، نسبة الصادرات والواردات من الاجمالي ، الميزان التجاري ، حجم التبادل التجاري ، أهم خمسة سلع مصدرة ومستوردة للعالم الأخير.(الهيئة العامة للإحصاء ، 2016)
- ميزان المدفوعات هو سجل منظم للمعاملات الاقتصادية بين المقيمين في الدولة ، والمقيمين في بقية دول العالم ، خلال فترة تكون سنة ، وتسجل المعاملات في ميزان المدفوعات وفقاً للقواعد المحاسبية المعروفة بالقيد المزدوج.(مساعدية ، 2019)
- الناتج القومي هو مقياس لحجم الإنتاج الاقتصادي من السلع والخدمات من موارد مملوكة من قبل سكان منطقة معينة خلال فترة زمنية ما سواء من داخل المنطقة أو خارجها. (البكر، السلمان،2016)
- الناتج المحلي الإجمالي GDP إجمالي القيمة النقدية أو السوقية لكل السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل حدود دولة ما في فترة زمنية محددة. وكمقياس عام فإن النّاتج المحلي الإجمالي يعد تقييمًا شاملًا للرخاء الاقتصادي لتلك الدولة. (البكر، السلمان،2016).

منهجية الدراسة:

للوصول لأهداف البحث قد قامت الباحثات باستخدام المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة تأثير الإيرادات الضريبية على الاقتصاد في فلسطين بين عام (2001-2019).

مجتمع وعينة البحث:

يتكون مجتمع البحث من وزارة المالية ودائرة ضريبة الموجودة في فلسطين، في الفترة الزمنية من لسنوات 2001-2019، واشتملت البيانات على البيانات الخاصة بوزارة المالية الفلسطينية والتي تتعلق بالإيرادات الضريبية، والناتج المحلي الإجمالي، والدخل القومي، والدخل المتاح بين عام (2001-2019). اما فيما يتعلق بعينة الدراسة فقد تم اختيار البيانات في الأعوام 2001-2019.

الدراسات الاجنبية:

أجرى(Gale & Samwick, 2014) دراسة بعنوان: Effects of Income Tax Changes on Economic Growth. كان الهدف من هذه الدراسة البحث والتحقيق في كيفية تأثير التغييرات في ضريبة الدخل الفردي على النمو الاقتصادي طويل الأجل. تشير الدراسة إلى أن هيكل وتمويل التغيير الضريبي أمران

حاسمان لتحقيق النمو الاقتصادي، فقد تشجع التخفيضات في معدلات الضرائب الأفراد على العمل والادخار والاستثمار، ولكن إذا لم يتم تمويل التخفيضات الضريبية عن طريق التخفيضات الفورية في الإنفاق، فمن المحتمل أيضًا أن تؤدي إلى زيادة عجز الميزانية، مما سيؤدي على المدى الطويل إلى تقليل الادخار الوطني وزيادة أسعار الفائدة. وعليه، أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن التخفيضات الضريبية طويلة الأمد والممولة من ارتفاع العجز قد تؤدي إلى خفض، وليس زيادة، الدخل القومي على المدى الطويل. على النقيض من ذلك، يمكن أن يكون للتخفيضات في معدلات ضريبة الدخل التي يتم تمويلها عن طريق خفض الإنفاق آثار إيجابية على النمو الاقتصادي.

بينما أجرى (Thomas, 2014) دراسة بعنوان: 10 years of Voodoo economics The effect of taxes on economic growth. تناولت هذه الدراسة العلاقة بين الضرائب والنمو الاقتصادي. استخدم الباحث تصميم دراسة قائم على الانحدار يحلل آثار مختلف الضرائب، والإنفاق الحكومي، والعمالة، والتأثيرات الاقتصادية الأخرى على ثلاثة مقاييس منفصلة شائعة الاستخدام للنمو الاقتصادي، وذلك باستخدام الإحصاءات التي تم جمعها من المصادر المتاحة للجمهور، مثل مكتب الإحصاء الأمريكي. يتضمن تحليل الانحدار بيانات اقتصادية من جميع الولايات الأمريكية الخمسين خلال فترة 10 سنوات. أشارت نتائج الدراسة إلى أن أنواع معينة من الضرائب تؤثر على أنواع معينة من النمو الاقتصادي، ولكن الضرائب ككل ليس لها تأثير كبير ومستمر. وحتى عندما تكون مهمة، فإن حجمها لا يكون جديرًا بالملاحظة باستمرار. كما أشارت النتائج إلى أن أنواعًا معينة من الإنفاق، مثل الإنفاق الرأسمالي، وأنواع معينة من سياسات العمل، مثل حالة الحق في العمل، والإيرادات المحصلة من الرسوم هي في النهاية نقاط أكثر أهمية يجب مراعاتها عند مناقشة تأثير الحكومة على نطاق واسع على الاقتصاد.

ودراسة أجراها (Poulson, B & Kaplan, 2008) بعنوان: State Income Taxes and Economic Growth.، هدفت إلى استكشاف تأثير السياسة الضريبية في الولايات على النمو الاقتصادي في إطار نموذج النمو الداخلي. استخدم الباحثان في هذه الدراسة تحليل الانحدار لتقدير تأثير الضرائب في الولايات على النمو الاقتصادي من 1964 إلى 2004. أشارت نتائج الدراسة أن ارتفاع معدلات الضرائب الهامشية كان له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في الولايات. كما أظهرت النتائج أن الانحدار الأكبر كان له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي. وحققت الولايات التي حافظت على معدل نمو في الإيرادات دون معدل نمو الدخل، معدلات نمو اقتصادي أعلى.

الدراسات العربية

دراسة محمد وأحلام(2018) بعنوان" **قياس الأثر الاقتصادي لضريبة الدخل الشخصي على المرتبات والأجور في السودان".**

هدفت الدراسة التعرف على بيان أثر ضريبة الدخل الشخصي على الاقتصاد، توضيح العلاقة بين ضريبة الدخل الشخصي ومقدرة الشخص ورغبته في الإنفاق الاستهلاكي والاستثمار، سرد السياسات والتشريعات التي تكتنفها الدولة في تعاملاتها الضريبية. توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: الضرائب تؤدي إلى تحريك نشاط الافراد وتدفعهم نحو زيادة الإنتاج، وأيضاً تأثر دخول الافراد بسبب فرض معدلات ضريبية عالية تؤدي إلى تقليل الطلب على السلع والخدمات التي بدورها تؤدي إلى انخفاض أسعارها.

دراسة سمير وأحمد (2013) بعنوان" **دور الإيرادات المحلية في تمويل الموازنة المحلية للسلطة الفلسطينية".**

هدفت الدراسة التعرف على الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية ومراحلها المختلفة، وتحليل إيراداتها ونفقاتها العامة وتبيان دور إيراداتها العامة في تمويل موازناتها العامة بشكل عام، والتعرف على مدى قدرة الإيرادات المحلية في تغطية النفقات الجارية بشكل خاص، وقد تم الاعتماد على استخدام الاسلوب الوصفي المقارن بدراسة الواقع ووصفه من خلال تحليل الموازنات العامة والتقارير المالية الفعلية الصادرة عن الجهات الرسمية، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: اتفاقية باريس الاقتصادية هي المأزق الحقيقي للوضع المالي الفلسطيني، إسرائيل تتحكم في أكثر من 64% من الإيرادات المحلية الفلسطينية. وأخيراً أظهرت الدراسة أن 75% من متوسط المنح والمساعدات الخارجية خصص بدعم الموازنة الجارية،25% فقط لتمويل النفقات التطويرية.

دراسة عامر و عايشة(2009) بعنوان" **ضريبة الرواتب والأجور وأثرها على خزينة السلطة الوطنية الفلسطينية من عام 2004-2007".**

هدفت الدراسة إلى مناقشة وتحليل ضريبة الدخل على الرواتب والأجور وأثرها على خزينة السلطة الفلسطينية للأعوام من(2004-2007) بعد التوصل إلى نسبة الجباية منها الى الايرادات الفلسطينية ومقدار الاستنزاف من الخزينة للإنفاق عليها ومساهمتها في النفقات العامة، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: تطور القوانين المطبقة في فلسطين وفقاً للتطورات الفلسطينية الاخرى حيث أخذ الجانب الانساني والاجتماعي بأهمية واهتمام أكثر من جانب الايراد للخزينة الفلسطينية، أيضاً نسبة الجباية من ضريبة الرواتب والاجور ارتفعت بالنسبة للإيرادات الضريبية والايرادات غير الضريبية والايرادات العامة الفلسطينية.

نتائج الدراسة:

جدول رقم (1) نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة المستقلة والتابعة

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
الناتج المحلي الإجمالي	18	5649.35	15616.20	10900.2346	3265.27324
الدخل القومي الإجمالي	18	6188.02	18121.50	12020.0943	3748.05883
الدخل المتاح الإجمالي	18	8048.54	19608.60	13985.7181	3745.46050
إيرادات ضريبية	18	141.00	838.19	408.0776	223.19071
إجمالي قيمة الواردات	18	57160.00	5853850.00	3548718.5000	1632229.82764
إجمالي قيمة الصادرات	18	10979.00	1064886.00	573531.6111	306696.45493
حجم التبادل التجاري	17	1756475.00	6918734.00	4360727.1765	1700735.55673

يتضح من نتائج الدراسة بان متوسط الناتج المحلي الإجمالي قد بلغ (10900.2346) مليون دولار أمريكي، أما متوسط الدخل القومي الإجمالي فقد بلغ (12020.0943)، في حين بلغ متوسط الدخل المتاح الإجمالي (13985.7181)، أما متوسط الإيرادات الضريبية فقد بلغت (408.0776) مليون دولار أمريكي. وقد بلغ متوسط اجمالي قيمة الواردات (3548718.5000) اما متوسط الصادرات فقد بلغ (573531.6111) وقد بلغ متوسط حجم التبادل التجاري (4360727.1765).

الشكل (1) متغيرات الدراسه

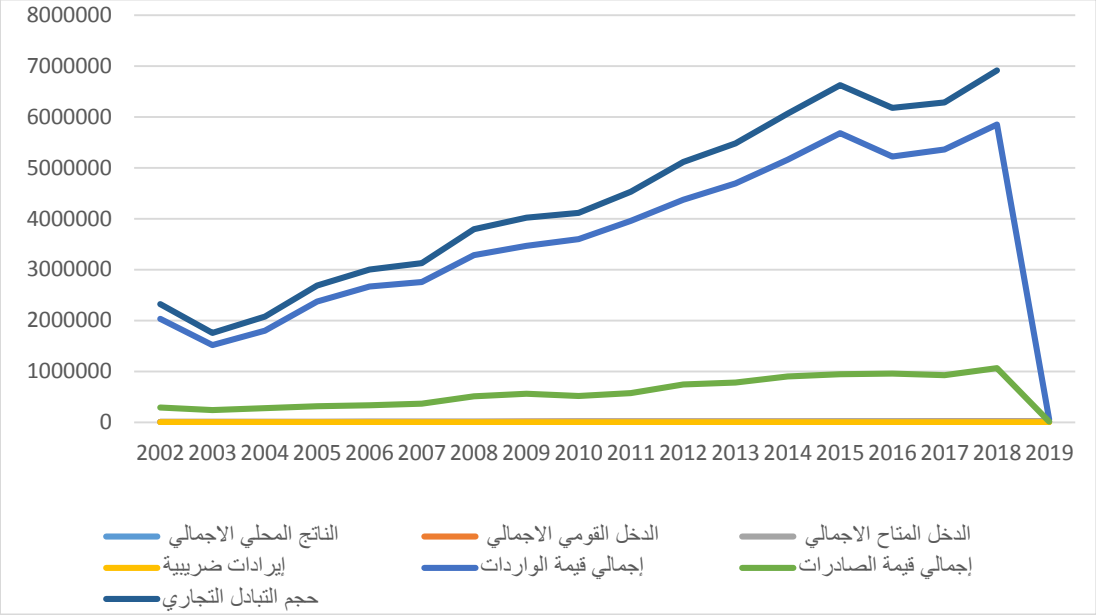

يلاحظ من الشكل السابق بان هناك ارتفاع في متغيرات الدراسة المستقلة (الناتج المحلي الإجمالي، الدخل القومي الإجمالي، الدخل المتاح الإجمالي، إجمالي قيمة الواردات، إجمالي قيمة الصادرات، حجم التبادل التجاري) فهي في منحنى صعودي، في حين ان الإيرادات الضريبية كانت نوعا ما ثابتة.

جدول رقم (2) نتائج اختبار بيرسون لفحص العلاقة بين متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة

	إيرادات ضريبية		
	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة	العدد
الناتج المحلي الإجمالي	0.965	.000	18
الدخل القومي الإجمالي	0.972	.000	18
الدخل المتاح الإجمالي	0.907	.000	18
إجمالي قيمة الواردات	0.459	.055	18
إجمالي قيمة الصادرات	0.539	.021	18

حجم التبادل التجاري	0.969	.000	17

يتضح من نتائج الدراسة بان هناك ارتباط قوي وإيجابي بين الناتج المحلي الإجمالي ومجمل الإيرادات الضريبية، حيث بلغ معامل الارتباط بيرسون (0.9650) وهو دال عند مستوى الدلالة (0.05).

كما يتضح بان هناك ارتباط إيجابي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05) بين الدخل القومي الإجمالي ومجمل الإيرادات الضريبية في فلسطين، حيث بلغ معامل الارتباط (0.972)

وتبين نتائج الدراسة بان هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين الدخل المتاح الاجتماعي ومجمل الإيرادات الضريبية في فلسطين، حيث بلغ معامل الارتباط (0.907)

وتبين نتائج الدراسة بان هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين إجمالي قيمة الواردات ومجمل الإيرادات الضريبية في فلسطين، حيث بلغ معامل الارتباط (0.459)

وتبين نتائج الدراسة بان هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين إجمالي قيمة الصادرات ومجمل الإيرادات الضريبية في فلسطين، حيث بلغ معامل الارتباط (0.539)

وتبين نتائج الدراسة بان هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين حجم التبادل التجاري ومجمل الإيرادات الضريبية في فلسطين، حيث بلغ معامل الارتباط (0.969)

نتائج فرضيات الدراسة:

النتائج المتعلقة بفرضية الدراسة الأولى:

الفرضية الفرعية الأولى 1-1H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (a<=0.05) الإيرادات الضريبية على الناتج المحلي الإجمالي بين عام (2001-2019) في فلسطين.

ولفحص الفرضية، استخدمت الدراسة تحليل الانحدار (Linear Regression)، والجدول رقم (3) يبين النتائج.

جدول (3): نتائج تحليل الانحدار البسيط (Linear Regression) لاختبار أثر الإيرادات الضريبية على الناتج المحلي الإجمالي بين عام (2001-2018) في فلسطين

المتغيرات	معاملات بيتا	قيمة ت المحسوبة	مستوى الدلالة
الثابت	5137.654	11.628	.000
الإيرادات الضريبية	14.121	14.770	.000
معامل الارتباط	0.965230		
معامل التفسير (R^2)	0.931669		
معامل التفسير المعدل (Adjusted R^2)	0.927398		
قيمة (ف)	218.154370		
مستوى الدلالة	0.000000		

تشير نتائج الجدول (3) إلى أنه يوجد هناك أثر دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) الإيرادات الضريبية على الناتج المحلي الإجمالي بين عام (2001-2-2019) في فلسطين حيث كانت قيمة ت المحسوبة (14.770) وهي اعلى من ت الجدولية (1.96) وكما كان مستوى الدلالة اعلى من مستوى الدلالة (0.05)، حيث تبين نتائج الدراسة بان الإيرادات الضريبية تفسر نسبة 92% من الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي بين عام (2001-2019).

النتائج المتعلقة بفرضية الدراسة الثانية:

الفرضية الفرعية الثانية $H_0$2-2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (a<=0.05) الإيرادات الضريبية على الدخل القومي الإجمالي بين عام (2001-2019) في فلسطين.

ولفحص الفرضية، استخدمت الدراسة تحليل الانحدار (Linear Regression)، والجدول رقم (4) يبين النتائج.

جدول (4): نتائج تحليل الانحدار البسيط (Linear Regression) لاختبار أثر الإيرادات الضريبية على الدخل القومي الاجمالي بين عام (2001-2018) في فلسطين

المتغيرات	معاملات بيتا	قيمة ت المحسوبة	مستوى الدلالة
الثابت	5359.037	11.756	.000
الإيرادات الضريبية	16.323	16.549	.000
معامل الارتباط	0.972009		
معامل التفسير (R^2)	0.944801		
معامل التفسير المعدل (Adjusted R^2)	0.941351		
قيمة (ف)	273.859997		
مستوى الدلالة	0.000000		

تشير نتائج الجدول (3) إلى أنه يوجد هناك أثر دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) الإيرادات الضريبية على الدخل القومي الاجمالي بين عام (2001- -2019) في فلسطين حيث كانت قيمة ت المحسوبة (16.549) وهي اعلى من ت الجدولية (1.96) وكما كان مستوى الدلالة اعلى من مستوى الدلالة (0.05)، حيث تبين نتائج الدراسة بان الإيرادات الضريبية تفسر نسبة 94% من الارتفاع في الدخل القومي الإجمالي بين عام (2001-2019).

النتائج المتعلقة بفرضية الدراسة الثالثة:

الفرضية الفرعية الثالثة 3-3H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (a<=0.05) الإيرادات الضريبية على الدخل المتاح الاجمالي بين عام (2001-2019) في فلسطين.

ولفحص الفرضية، استخدمت الدراسة تحليل الانحدار (Linear Regression)، والجدول رقم (5) يبين النتائج.

جدول (5): نتائج تحليل الانحدار البسيط (Linear Regression) لاختبار اثر الإيرادات الضريبية على الدخل المتاح الاجمالي بين عام (2001-2018) في فلسطين

المتغيرات	معاملات بيتا	قيمة ت المحسوبة	مستوى الدلالة
الثابت	7776.322	9.511	.000
الإيرادات الضريبية	15.216	8.600	.000
معامل الارتباط	0.906729		
معامل التفسير (R^2)	0.822158		
معامل التفسير المعدل (Adjusted R^2)	0.811042		
قيمة (ف)	73.967291		
مستوى الدلالة	0.000000		

تشير نتائج الجدول (5) إلى أنه يوجد هناك أثر دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) الإيرادات الضريبية على الدخل المتاح الاجمالي بين عام (2001- -2019) في فلسطين حيث كانت قيمة ت المحسوبة (8.600) وهي اعلى من ت الجدولية (1.96) وكما كان مستوى الدلالة اعلى من مستوى الدلالة (0.05)، حيث تبين نتائج الدراسة بان الإيرادات الضريبية تفسر نسبة 81% من الارتفاع في الدخل المتاح الاجمالي بين عام (2001-2019).

النتائج المتعلقة بفرضية الدراسة الرابعة:

الفرضية الفرعية الرابعة 4-$H_0$4: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (a<=0.05) الإيرادات الضريبية على إجمالي قيمة الواردات بين عام (2001-2019) في فلسطين.

ولفحص الفرضية، استخدمت الدراسة تحليل الانحدار (Linear Regression)، والجدول رقم (6) يبين النتائج.

جدول (6): نتائج تحليل الانحدار البسيط (Linear Regression) لاختبار أثر الإيرادات الضريبية على إجمالي قيمة الواردات بين عام (2001-2019) في فلسطين

المتغيرات	معاملات بيتا	قيمة ت المحسوبة	مستوى الدلالة
الثابت	2178517.155	2.902	.010
الإيرادات الضريبية	3357.698	2.067	.055
معامل الارتباط	0.459131		
معامل التفسير (R^2)	0.210801		
معامل التفسير المعدل (Adjusted R^2)	0.161476		
قيمة (ف)	4.273724		
مستوى الدلالة	0.05		

تشير نتائج الجدول (6) إلى أنه يوجد هناك أثر دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) الإيرادات الضريبية على إجمالي قيمة الواردات بين عام (2001- -2019) في فلسطين حيث كانت قيمة ت المحسوبة (2.067) وهي اعلى من ت الجدولية (1.96) وكما كان مستوى الدلالة اعلى من مستوى الدلالة (0.05)، حيث تبين نتائج الدراسة بان الإيرادات الضريبية تفسر نسبة 16% من الارتفاع في إجمالي قيمة الواردات بين عام (2001-2019).

النتائج المتعلقة بفرضية الدراسة الخامسة:

الفرضية الفرعية الخامسة $H_0$5-5: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (a<=0.05) الإيرادات الضريبية على إجمالي قيمة الصادرات بين عام (2001-2019) في فلسطين.

ولفحص الفرضية، استخدمت الدراسة تحليل الانحدار (Linear Regression)، والجدول رقم (7) يبين النتائج.

جدول (7): نتائج تحليل الانحدار البسيط (Linear Regression) لاختبار اثر الإيرادات الضريبية على إجمالي قيمة الصادرات بين عام (2001-2019) في فلسطين

المتغيرات	معاملات بيتا	قيمة ت المحسوبة	مستوى الدلالة
الثابت	271030.022	2.027	.060
الإيرادات الضريبية	741.285	2.563	.021
معامل الارتباط	0.539451		
معامل التفسير (R^2)	0.291008		
معامل التفسير المعدل (Adjusted R^2)	0.246696		
قيمة (ف)	6.567243		
مستوى الدلالة	0.020862		

تشير نتائج الجدول (7) إلى أنه يوجد هناك أثر دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) الإيرادات الضريبية على إجمالي قيمة الصادرات بين عام (2001- -2019) في فلسطين حيث كانت قيمة ت المحسوبة (2.563) وهي اعلى من ت الجدولية (1.96) وكما كان مستوى الدلالة اعلى من مستوى الدلالة (0.05)، حيث تبين نتائج الدراسة بان الإيرادات الضريبية تفسر نسبة 24% من الارتفاع في إجمالي قيمة الصادرات بين عام (2001-2019).

النتائج المتعلقة بفرضية الدراسة السادسة:

الفرضية الفرعية السادسة$H_0$6-: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (a<=0.05) الإيرادات الضريبية على حجم التبادل التجاري بين عام (2001-2019) في فلسطين.

ولفحص الفرضية، استخدمت الدراسة تحليل الانحدار (Linear Regression)، والجدول رقم (8) يبين النتائج.

جدول (8): نتائج تحليل الانحدار البسيط (Linear Regression) لاختبار اثر الإيرادات الضريبية على حجم التبادل التجاري بين عام (2001-2019) في فلسطين

المتغيرات	معاملات بيتا	قيمة ت المحسوبة	مستوى الدلالة
الثابت	1233936.023	5.319	.000
الإيرادات الضريبية	8168.708	15.139	.000
معامل الارتباط	0.968798		
معامل التفسير (R^2)	0.938569		
معامل التفسير المعدل (Adjusted R^2)	0.934474		
قيمة (ف)	229.177441		
مستوى الدلالة	0.000000		

تشير نتائج الجدول (8) إلى أنه يوجد هناك أثر دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) الإيرادات الضريبية على حجم التبادل التجاري بين عام (2001- -2019) في فلسطين حيث كانت قيمة ت المحسوبة (15.139) وهي اعلى من ت الجدولية (1.96) وكما كان مستوى الدلالة اعلى من مستوى الدلالة (0.05)، حيث تبين نتائج الدراسة بان الإيرادات الضريبية تفسر نسبة 93% من الارتفاع في حجم التبادل التجاري بين عام (2001-2019).

استنتاجات الدراسة:

- يتضح من نتائج الدراسة بان متوسط الناتج المحلي الإجمالي قد بلغ (10900.2346) مليون دولار أمريكي، أما متوسط الدخل القومي الإجمالي فقد بلغ (12020.0943)، في حين بلغ متوسط الدخل المتاح الإجمالي (13985.7181)، أما متوسط الإيرادات الضريبية فقد بلغت (408.0776) مليون دولار أمريكي. وقد بلغ متوسط اجمالي قيمة الواردات (3548718.5000) اما متوسط الصادرات فقد بلغ (573531.6111) وقد بلغ متوسط حجم التبادل التجاري (4360727.1765)

- تشير نتائج الدراسة إلى أنه يوجد هناك أثر دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) الإيرادات الضريبية على الناتج المحلي الإجمالي بين عام (2001-2-2019) في فلسطين حيث كانت قيمة ت المحسوبة (14.770) وهي اعلى من ت الجدولية (1.96) وكما كان مستوى الدلالة اعلى من مستوى الدلالة (0.05)، حيث تبين نتائج الدراسة بان الإيرادات الضريبية تفسر نسبة 92% من الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي بين عام (2001-2019).
- تشير نتائج الدراسة إلى أنه يوجد هناك أثر دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) الإيرادات الضريبية على الدخل القومي الاجمالي بين عام (2001- -2019) في فلسطين حيث كانت قيمة ت المحسوبة (16.549) وهي اعلى من ت الجدولية (1.96) وكما كان مستوى الدلالة اعلى من مستوى الدلالة (0.05)، حيث تبين نتائج الدراسة بان الإيرادات الضريبية تفسر نسبة 94% من الارتفاع في الدخل القومي الإجمالي بين عام (2001-2019).
- تشير نتائج الدراسة إلى أنه يوجد هناك أثر دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) الإيرادات الضريبية على الدخل المتاح الاجمالي بين عام (2001- -2019) في فلسطين حيث كانت قيمة ت المحسوبة (8.600) وهي اعلى من ت الجدولية (1.96) وكما كان مستوى الدلالة اعلى من مستوى الدلالة (0.05)، حيث تبين نتائج الدراسة بان الإيرادات الضريبية تفسر نسبة 81% من الارتفاع في الدخل المتاح الاجمالي بين عام (2001-2019).
- تشير نتائج الدراسة إلى أنه يوجد هناك أثر دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) الإيرادات الضريبية على إجمالي قيمة الواردات بين عام (2001- -2019) في فلسطين حيث كانت قيمة ت المحسوبة (2.067) وهي اعلى من ت الجدولية (1.96) وكما كان مستوى الدلالة اعلى من مستوى الدلالة (0.05)، حيث تبين نتائج الدراسة بان الإيرادات الضريبية تفسر نسبة 16% من الارتفاع في إجمالي قيمة الواردات بين عام (2001-2019).
- تشير نتائج الدراسة إلى أنه يوجد هناك أثر دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) الإيرادات الضريبية على إجمالي قيمة الصادرات بين عام (2001- -2019) في فلسطين حيث كانت قيمة ت المحسوبة (2.563) وهي اعلى من ت الجدولية (1.96) وكما كان مستوى الدلالة اعلى من مستوى الدلالة (0.05)، حيث تبين نتائج الدراسة بان الإيرادات الضريبية تفسر نسبة 24% من الارتفاع في إجمالي قيمة الصادرات بين عام (2001-2019).
- تشير نتائج الدراسة إلى أنه يوجد هناك أثر دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) الإيرادات الضريبية على حجم التبادل التجاري بين عام (2001- -2019) في فلسطين حيث كانت قيمة ت المحسوبة (15.139) وهي اعلى من ت الجدولية (1.96) وكما كان مستوى

الدلالة اعلى من مستوى الدلالة (0.05)، حيث تبين نتائج الدراسة بان الإيرادات الضريبية تفسر نسبة 93% من الارتفاع في حجم التبادل التجاري بين عام (2001-2019).

التوصيات:

وعلى ضوء نتائج الدراسة، تم طرح التوصيات الأتية:

1. حث الدوائر الضريبية بضرورة زيادة عدد المقدرين المدربين والمؤهلين علمياً حسب نظام الجودة الذي ستعتمده الدوائر الضريبية.
2. ضرورة إتباع الدوائر الضريبية لإجراءات وسياسات تزيد من التحصيل الضريبي كتوفير تقنيات تكنولوجية ذات رقابة على المكلفين المخالفين للقانون الضريبي، بالإضافة إلى تعدد أساليب منح الحوافز الضريبية للمكلفين، والتي من شأنها زيادة الإلتزام الضريبي.
3. حث الدوائر الضريبية على تبني أبعاد الجودة الشاملة وتطبيقها فعلياً حتى تعمل على زيادة التحصيل الضريبي بشكل أكبر.
4. ضرورة تعزيز الاتصال والتواصل مع المكلفين من خلال إيجاد طريقة للتواصل فيما بينهم، وكل ذلك من شأنه أن يؤدي الى رفع معنويات المكلفين وبالتالي تشجعهم على الدفع، بالإضافة إلى العمل على تمييز الدوائر الضريبية من حيث جمال وشكل المباني والتجهيزات المريحة، والتي بدورها تشجعهم على التعاون معها.
5. ضرورة أن تكون البيئة ما بين الدائرة الضريبة والمكلف قائمة على التعاون والتفاهم وإعطاء كل مكلف وقت معين من أجل مناقشة ملفاته الضريبية، وتحديد موعد لكل مكلف من أجل مراجعة ملفاته الضريبية مع الدائرة.
6. ضرورة أن تكون العلاقة بين المكلفين والمقدرين على درجة عالية من التفاهم والمودة، مما يشجع المكلفين على التواصل الدائم مع المقدرين، والإلتزام بدفع مستحقاتهم للدوائر الضريبية.
7. ضرورة العمل على عقد دراسات مستقبلية مشابهة للدراسة الحالية بحيث تتناول متغيرات اقتصادية.

المراجع:

ابراهيم، خالد (2018)*"الضرائب واقتصادات الجباية "*، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.

ابو الشكر، عبد الفتاح،2003. " *أثر النفقات الحكومية على التنمية الاقتصادية في الاراضي الفلسطينية*"، نابلس، فلسطين.

الدويك، (2018)*"قياس الأثر الاقتصادي لضريبة الدخل الشخصي"*، رسالة ماجستير، جامعة الخليل، الخليل، فلسطين

الوادية، فادي(2018). *دور السياسة الضريبية الفلسطينية في جذب الاستثمار*.

جامعة الازهر. غزة. فلسطين

حمدالله، مؤيد (2005*)."دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين"*، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

حياتي، سامر(2017*)" معدل النمو الاقتصادي"* زيارة 15تشرين الثاني،2020، على شبكة الانترنت http://www.mawdoo3.com

جحودي، دنيازاد، هارون، مريم (2016*)."أثر الضرائب على قرار الاستثمار في المؤسسة":* دراسة استقصائية للمؤسسات الإنتاجية، جامعة ماي، الجزائر.

السلمان، مهند، البكر، احمد(2016). *مفهوم الناتج المحلي الإجمالي.* مؤسسة النقد العربي السعودي.

زكي، محمد (2015*)." المستجدات والتعديلات الحديثة على القانون الضريبي وأثرها على الاستثمار والتنمية"*، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، م1، ص1-46، القاهرة.

ملحم، سامر(2006). أ*ثر ضريبة الدخل على القرار الاستثماري لدى القطاع الخاص في الضفة الغربية للفترة ما بين 1994-2005.*جامعة النجاح الوطنية ، نابلس. فلسطين.

مساعدية ، جمال (2019*). أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات للفترة 1996-2019، جامعة* 8 ماي 1945قالمة، الجزائر.

ناصر، عباس (2017).*"أثر مكافحة التهرب الضريبي في الحد من البطالة*، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإداري، م.14، ص91-118، العراق.

الهيئة العامة للإحصاء (2016). *منهجية التبادل التجاري*، المملكة العربية السعودية.

يوسف، محمد(2009) *رفع معدلات الادخار القومي لدعم استقرار الاقتصاد الكلي*. زيارة 30 تشرين الثاني،2020 على شبكة الانترنت http://www.saaid.net

المراجع الأجنبية

Bonu N. S.* and Pedro Motau (2009*)." The impact of income tax rates (ITR) on the economic development of Botswana"*Faculty of Business, University of Botswana, Gaborone, Botswana.

Gale, W & Sam wick, A. (2014). ***Effects of Income Tax Changes on Economic Growth.*** The Brookings Institution.

McBride, William. 2012. ***"What Is The Evidence on Taxes and Growth?"***Special Report No. 207. Washington, D.C: The Tax Foundation.

Poulson, B & Kaplan, J. (2008). ***State Income Taxes and Economic Growth.*** Cato Journal, Vol. 28, No. 1.

Thomas, M. (2014). ***10 years of Voodoo economics: The effect of taxes on economic growth***. California State University, Sacramento, Public Policy program.

قراءة في كتاب :

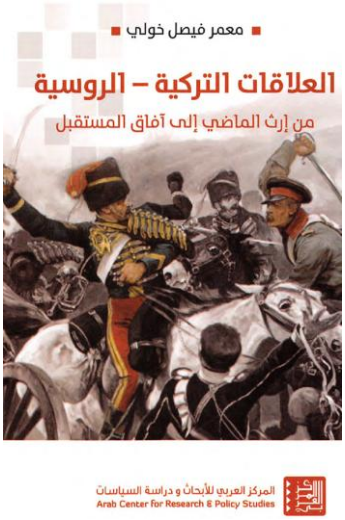

العلاقات التركية – الروسية

من إرث الماضي إلى آفاق المستقبل

قراءة و إعداد : صبار محمد رضى

باحث في القانون العام ، المغرب

أولا : التعريف بالكاتب

معمر فيصل خولي ، باحث أردني ، ولد سنة 1975 ، حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من معهد البحوث والدراسات العربية في القاهرة عام 2008 ، من مؤلفاته أيضا " الأمم المتحدة والتدخل الدولي الإنساني " (2010) .

ثانيا : معلومات حول الكتاب

عنوان الكتاب : العلاقات التركية – الروسية : من إرث الماضي إلى آفاق المستقبل

دار النشر : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الطبعة الأولى : أبريل 2014

ثالثا : مضمون الكتاب

كانت العلاقات التركية – الروسية عبر التاريخ عدائية ، وكان العامل الجغرافي و عامل الاختلاف الديني بين الإمبراطوريتين العثمانية والروسية مصدرا لتصادمهما عسكريا ، وفي القرن 18 بعد أن دخلت الدولة العثمانية مرحلة الضعف ساهمت روسيا بدور كبير في تقليص أراضيها في القوقاز وآسيا الوسطى ومساعدة شعوب البلقان على التمرد ، إلى أن تفككت الدولة العثمانية وقامت الجمهورية التركية عام 1923 كما انتهى الحكم القيصري في روسيا عام 1917 ، وتعد الفترة بين 1945 و 1952 أقسى فترة في تاريخ تركيا بسبب خروج روسيا السوفياتية منتصرة من الحرب العالمية الثانية كقوة عظمى مهددة الاستقرار التركي ، فقبل نهاية الحرب ألغى الاتحاد السوفياتي في مارس 1945 " معاهدة الصداقة والحياد " التي أبرمها مع تركيا عام 1925 ، واشترط عليها لتوقيع اتفاقية جديدة أن تقوم بإعادة إقليمي " قارص و أردهان " اللذان تخلى عنهما بموجب " معاهدة الصداقة والأخوة " مع تركيا في مارس 1921 ، وطالب بالحصول على قواعد عسكرية في منطقة المضائق ، وتعديل معاهدة مونتيرو ، كما طالب بعقد معاهدة دولية للدفاع عن البحر الأسود ، وفي عام 1952 أصبحت تركيا عضوا في حلف الناتو لتصبح في خط المواجهة الأمامي ضد الاتحاد السوفياتي و حلف وارسو .

وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي وخصوصا من عام 1991 حتى عام 2002 اتسمت العلاقات التركية الروسية بالتوتر وعدم الثقة ، وقد كانت تركيا من الدول الأوائل التي اعترفت بروسيا الاتحادية ، وفي ماي 1992 تم توقيع معاهدة " مبادئ العلاقات بين جمهورية تركيا و الاتحاد الروسي " حيث اعتبرت المعاهدة الأساس لمرحلة جديدة من العلاقات بين الدولتين ، ومن ناحية أخرى دفع الدعم الغربي لتركيا لاحتواء دول آسيا الوسطى وجنوب القوقاز قلق روسيا ، ومن أجل ربط هاتين المنطقتين بالدولة التركية قامت هذه الاخيرة عام 1992 بإنشاء مؤسسة " تيكا " ومؤسسة " تورك صوري " ، كما أنشئت تجمع الدول الناطقة باللغة التركية عام 1992 ، ثم يشير الكاتب إلى مواقف البلدين المختلفة حول النزاعات والقضايا الإقليمية كالنزاع بين أرمينيا و أذربيجان عام 1999 ، وكذلك في تدخل حلف الناتو عام 1995 لوقف انتهاكات حقوق الانسان من جانب يوغوسلافيا (صربيا ومونتينيغرو – الجبل الأسود -) ضد مسلمي البوسنة والهرسك ، وفي عام 1993 أيدت تركيا توسع حلف الناتو باتجاه شرق أروبا ووسطها في حين رفضت روسيا ذلك واعتبرته تهديدا لأمنها القومي ولمصالحها الاستراتيجية ، كما شمل الخلاف أيضا معاهدة " مونترو " المنظمة للملاحة البحرية للسفن الحربية و التجارية في البحر الأسود ، ثم يشير الكاتب إلى القضيتين الشيشانية والكردية وكذلك قرار

حكومة قبرص اليونانية في يناير 1997 المتعلق بشراء منظومة صواريخ " سام – 300 " من روسيا حيث رأت تركيا في ذلك محاولة من قبرص اليونانية إحداث خلل في التوازن العسكري في شرق البحر الأبيض المتوسط كل ذلك كان من العوامل الأخرى التي ساهمت في التوتر في العلاقات الروسية التركية في عقد التسعينيات .

ويتحدث الكاتب أيضا عن عوامل التقارب التركي الروسي في عقد التسعينيات ، ومن هذه العوامل انتهاء حرب جنوب القوقاز عام 1994 ، وانتهاء الحرب في البوسنة والهرسك بموجب اتفاقية " دايتون " في يناير 1995 ، وانتهاء حرب الشيشان الأولى عام 1996 ، وكذلك توقيع اتفاق مد خط أنبوب الغاز" المجرى الأزرق " في دجنبر 1997 والذي يربط روسيا بتركيا من خلال البحر الأسود .

وبعد وصول بوتين إلى الحكم في روسيا الاتحادية عام 2000 ، تم افتتاح عهد جديد من العلاقات وبدأت الدولتان (تركيا و روسيا) في تقوية علاقاتهما الاقتصادية والسياسية والعسكرية والتقنية .

المحور الأول : تأسيس الشراكة في العلاقات التركية – الروسية (2002 – 2004)

يتحدث الكاتب عن وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا نونبر عام 2002 ، و يشير إلى أسس السياسة الخارجية التركية الجديدة التي وضعها أحمد داوود أوغلو والتي بناء عليها تلتزم تركيا بمجموعة من المبادئ لأجل تطبيق سياسة خارجية ناجحة (مبدأ التوازن السليم بين الحرية والأمن – مبدأ القضاء على المشكلات مع دول الجوار – مبدأ السياسة الخارجية المتعددة الأبعاد – مبدأ التأثير في الأقاليم الداخلية و الخارجية لدول الجوار) ، هذه المبادئ وخاصة المبدأ الرابع جعلت روسيا غير مطمئنة من أن تقوم الحكومة التركية الجديدة ذات المرجعية الإسلامية بدعم المقاتلين الشيشان ، ولطمأنة روسيا صرح عبد الله غول [1] لصحيفة ديلي نيوز : " هدفنا أن نظهر للعالم أننا دولة ذات شعب مسلم ، يستطيع أن يكون أيضا ديمقراطيا شفافا وعصريا ، ويتعاون مع المجتمع الدولي " ، ولتأكيد هذا المنحى قام رئيس الوزراء أردوغان بزيارة روسيا وأكد على ضرورة وقوف تركيا مع روسيا في محاربة الإرهاب ، وقد وصفت تركيا بأنها فاعل أكثر استقلالية في السياسة الخارجية على خلاف ما كانت عليه أثناء الحرب الباردة حيث كانت حليفة للولايات المتحدة الأمريكية.

[1] رئيس وزراء تركيا (2002 – 2004) .

ثم يصف الكاتب العلاقات الاقتصادية بين روسيا وتركيا حيث ارتفع التبادل التجاري بينهما من 5 مليار دولار عام 2002 إلى 10 مليار دولار عام 2004 ، وفي مجال الطاقة زاد اعتماد تركيا على الغاز الطبيعي الروسي في تلك الفترة من 17 مليار دولار إلى 22 مليار دولار ، ويلاحظ الكاتب أن هناك عجزا تجاريا بين الدولتين ويرجع سبب ذلك إلى إحدى الأسباب التالية :

- زيادة استهلاك تركيا للغاز الطبيعي الروسي وزيادة ارتفاع أسعار الطاقة مما ينعكس سلبا على تركيا .
- انخفاض 75% من قيمة العملة الروسية[2] والذي تسبب في هبوط حاد للاستيرادات الروسية من تركيا إضافة للتأثير السلبي على المصنوعات التركية والذي يرجع لاتفاقية التعاون والصداقة بين روسيا والاتحاد الأوروبي .
- اختلال العلاقات الاقتصادية بين الدولتين يرجع أولا إلى تدني جودة المنتجات التركية خاصة خلال التسعينيات وثانيا توجه روسيا إلى استيراد المنتجات من الصين وبولندا لكون أسعارها منخفضة وأكثر جمالية .

المحور الثاني : الشراكة المادية الملموسة (2004 – 2008)

خلال هذه المرحلة تم توقيع اتفاقيات ثنائية مهمة وتبادل زيارات على مستوى رفيع ، منها زيارة غول[3] لروسيا رفقة 150 رجل أعمال تركي في فبراير 2004، حيث وقع غول و إيفانوف[4] برنامج مشاورات بين وزارة خارجية البلدين ، شملت المشاورات القضايا الثنائية في مجال التعاون السياسي و الاقتصادي والأمن ومكافحة الإرهاب والشؤون الثقافية والقنصلية ، ثم زيارة بوتين لتركيا في دجنبر 2004 وقد شملت محادثات هذه الزيارة التعاون في مجالات متعددة كالدفاع والأمن و الطاقة و منطقة البحر الأسود ومكافحة الإرهاب ونقل الطاقة عبر الممرات التركية والإقليمية والتركيز على قضايا قبرص والقوقاز والشرق الأوسط ، وخلال هذه الزيارة وقع الرئيس الروسي 6 اتفاقيات أبرزها اتفاقية حماية الحقوق المتبادلة والملكية الفكرية في إطار التعاون العسكري التقني و مذكرة لتطوير التعاون في مجال الغاز بين " غاز بروم " و " بوتاس " ، وتوجت هذه الزيارة بتوقيع الإعلان المشترك : " تعميق الصداقة و الشراكة المتعددة الأبعاد " بين تركيا وروسيا في مختلف المجالات (الاقتصادية ، العسكرية ، الثقافية ، العلمية ، الأمنية ....) ، واعتبر الكاتب أن هذه الزيارة مهدت لتوثيق الصداقة

[2] بسبب الأزمة الاقتصادية التي ضربت روسيا في عامي 1998 – 1999 .
[3] وزير خارجية تركيا .
[4] وزير خارجية روسيا .

الشخصية بين الرئيس بوتين ورئيس الوزراء أردوغان ويرى أن هذه الصداقة كانت من العوامل التي ساهمت في تطوير العلاقات التركية – الروسية . ثم تلت بعد ذلك مجموعة من الزيارات المتبادلة أبرزها : زيارة أردوغان لروسيا في يناير 2005 ، وفي نونبر 2005 عقد لقاء ثلاثي جمع الرئيس الروسي بوتين ورئيس الوزراء التركي أردوغان و رئيس الوزراء الإيطالي برلسكوني من أجل افتتاح خط أنابيب " بلوستريم " لنقل الغاز الطبيعي الروسي إلى تركيا ، ثم في يونيو 2006 زيارة الرئيس التركي السابق سيزر إلى روسيا والتقى مع الرئيس بوتين وكان التعاون العسكري التقني محل النقاش بينهما .

ثم يشير الكاتب إلى القضايا محل اتفاق بين روسيا وتركيا ما بين عامي 2004 و 2008 ، ومن تلك القضايا تخوف الدولتين من نتائج الثورتين الملونتين (جورجيا 2003 – أوكرانيا 2004) ومن توسع حلف الناتو وانضمام كل من بلغاريا ورومانيا إليه عام 2004 ، حيث كانت روسيا متخوفة من توسيع النفوذ الأمريكي في منطقة البحر الأسود ، وتركيا كانت قلقة من دعوى نشر الديمقراطية الأمريكية في جورجيا و أوكرانيا على غرار ما حدث للعراق ، أما الموقف التركي من توسع الحلف رغم أنها موافقة رسميا عليه إلا أنها تتعاون مع روسيا في منطقة البحر الأسود وتعارض أي اختراق خارجي لها سواء كان أمريكيا أو أوروبيا أومن طرف حلف الناتو ، حيث تتفق روسيا وتركيا على عدم إحداث أي تغيير جيوستراتيجي وعلى الحفاظ على الوضع القائم في منطقة البحر الأسود بوصفها منطقة نفوذ خاصة بهما ، و أيضا نجد التوافق التركي الروسي على الحفاظ على استقرار منطقة القوقاز وأمن البحر الأسود ، وكذلك وقوف روسيا وتركيا ضد سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في موضوع عزل إيران وسورية وضد محاولاتها لتغيير الأنظمة السياسية في الشرق الأوسط عن طريق القوة ، واتفاقهما على ضرورة إنهاء الاحتلال الأمريكي للعراق وحل قضية الصراع العربي الإسرائيلي برعاية الأمم المتحدة .

ومن جانب آخر يبين الكاتب القضايا والمواقف محل خلاف بين روسيا وتركيا في الفترة بين 2004 – 2008 ، ومن تلك القضايا والمواقف اتهام تركيا روسيا بإيواء ودعم حزب العمال الكردستاني في المقابل اتهمت روسيا تركيا بإيواء القادة الشيشانيين على أراضيا ، وكذلك استخدام روسيا في أبريل 2004 حق النقض ضد خطة الأمين العام للأمم المتحدة للسلام في قبرص وهي الخطة التي كانت تدعمها تركيا ، ثم قيام مجلس الدوما الروسي في أبريل 2005 بتشريع قانون يعتبر العثمانيين مسؤولين عن إبادة الأرمن العثمانيين عام 1915 وهو ما عارضته تركيا ، ثم يشير إلى تناقض المصالح في مجال الطاقة حيث وقعت روسيا وبلغاريا واليونان في مارس 2007 اتفاق بشأن إنشاء خط أنابيب

بورغاس – ألكسندر بوليس لنقل الغاز الطبيعي الروسي وهذا ما يعني إهمال مضائق تركيا على البحر الأسود ، ثم توقيع الشركة الروسية " غاز بروم " والشركة الإيطالية " إي إن آي " في يونيو 2007 اتفاق لنقل الغاز الروسي إلى بلغاريا ثم إلى وسط أروبا ومنها إلى إيطاليا عبر البلقان ، هذان الخطان أثرا على العلاقات التركية – الروسية في سياقها العام حيث أنهى طموح تركيا لتصبح جسرا لنقل الغاز الروسي عبر أراضيها .

أما على المستوى الاقتصادي يشير الكاتب إلى زيادة تدريجية في معدل التبادل التجاري بين روسيا وتركيا من 21 مليار دولار عام 2006 إلى 37 مليار دولار عام 2008 ، إضافة إلى تعاونهما في مجال الطاقة ، حيث بلغت واردات تركيا من النفط الروسي 29% ومن غازها الطبيعي 63% وبهذه النسبة احتلت تركيا المرتبة الثالثة بعد ألمانيا و إيطاليا من حيث حجم مشتريات الغاز الروسي ، أما في مجال الاستثمارات فقد بلغت الاستثمارات التركية في روسيا حوالي 7 مليار دولار عام 2008 ، في حين بلغت الاستثمارات الروسية في تركيا حوالي 4 مليار دولار في العام نفسه ، إضافة إلى تطور تعاونهما في مجال بناء السفن وكذلك ازدياد عدد السياح الروس في تركيا ، ويعد هذا التعاون الاقتصادي الأول من نوعه منذ نشوء الجمهورية التركية عام 1923 بحيث أصبحت روسيا أكبر شريك تجاري لها في حين شغلت تركيا (آنذاك) المرتبة الخامسة بين الشركاء التجاريين لموسكو .

المحور الثالث : تنوع المصالح 2008 – 2012

تميزت باستمرار الزيارات المتبادلة بين الدولتين ، حيث قام رئيس الوزراء التركي أردوغان بزيارة لروسيا في غشت 2008 لمناقشة قضية التسوية السلمية للحرب الروسية – الجورجية ، وليعلن مقترحه بشأن تأسيس " منتدى الاستقرار والتعاون في منطقة القوقاز " ، ثم تحدث الكاتب عن الأسباب التي دفعت روسيا إلى الحرب ، فإضافة إلى ارتباط أوسيتيا الجنوبية عرقيا بروسيا و أن 80% من مواطنيها يحملون الجنسية الروسية وأن هناك قوات حفظ سلام روسية فهناك أسباب استراتيجية تتمثل في محاولات الغرب اختراق المجال الحيوي التقليدي الروسي ، حيث ترفض روسيا قيام الولايات المتحدة الأمريكية بالشراكة (العسكرية و الاقتصادية) مع دول أروبا الشرقية و آسيا الوسطى ، وترفض قيام أنظمة حكم غربية مناوئة لها في محيطها المباشر و الأقاليم التي كانت خاضعة لها ، إضافة إلى تخوف روسيا من تمدد حلف الناتو شرقا ، وبعد نجاح الحلف في ضم أغلب دول أروبا الشرقية جاء دور جورجيا و أوكرانيا و الذي تعتبره روسيا خطا أحمر لا يمكن السكوت عن تجاوزه ، أما الأسباب الاقتصادية فتتعلق بنقل الطاقة عبر جورجيا ، حيث تمر عبر جورجيا خطوط

أنابيب كبرى تزود أروبا بالنفط والغاز وهي " خط باكو – تبليسي – جيهان " ، و خط جنوب القوقاز الذي ينقل الغاز الطبيعي من حقول " شاه دينيز " في أذربيجان إلى ميناء " أرضروم " التركي مرورا بالأراضي الجورجية ، وخط " باكو – سوبسا " الذي ينقل النفط من مصب " سانشغال " إلى ميناء " سوبسا " الجورجي في البحر الأسود ، إضافة لميناء " سوبسا " يوجد في جورجيا ميناءان آخران على البحر الأسود وهما " باتومي " و " بوتي " ، هذه الخطوط لها أهمية استراتيجية عند الغرب الذي يسعى إلى تقليل الاعتماد على الطاقة الروسية ، وموقع جورجيا كدولة مرور لتلك الأنابيب هو الذي يشكل تلك الأهمية وبالتالي تقليص نفوذ روسيا في صناعة الطاقة ، وفي هذا السياق جاء الرد الروسي على جورجيا لزعزعة استقرارها وخلق تأثير حاسم في أوسيتيا الجنوبية القريبة من خطوط الطاقة وأبخازيا مع مينائها الاستراتيجي على البحر الأسود وهو ما يعزز احتكار روسيا تصدير موارد الطاقة لأروبا .

أشار الكاتب إلى الموقف التركي من الحرب الروسية الجورجية بحيث أن تركيا أخذت بعين الاعتبار مصالحها الاقتصادية والتجارية مع روسيا وجورجيا وبالتالي فقد حافظت على مسافة واحدة من طرفي الحرب (روسيا و جورجيا) ، فقد دعمت وحدة الأراضي الجورجية و أحجمت عن إدانة العمليات العسكرية الروسية ، وفي الوقت نفسه طرح رئيس الوزراء أردوغان (في غشت 2008) مبادرة إنشاء " منتدى الاستقرار والتعاون في القوقاز " من أجل جعل الوضع مستقرا في المنطقة (و لأن الحرب في القوقاز من شأنها أن تلحق الضرر بمصالح تركيا سياسيا واقتصاديا) ، وتنص على مشاركة أربعة دول ، روسيا وجورجيا و أذربيجان و تركيا ، روسيا تفهمت الموقف التركي من الحرب واعتبرته متوازن ، وانطلاقا مما قاله رئيس الجمهورية التركية " في صحيفة دي غارديان في 17 غشت 2008 " فإن الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي يجب عليهم قبول التحديات التي انبثقت من حرب القوقاز ، وأن الولايات المتحدة لم تعد قادرة على تشكيل سياسات العالم بمفردها وعليها أن تتقاسم السلطة العالمية مع الدول الأخرى ، و كان أول التحديات الأزمة الديبلوماسية بين روسيا وتركيا حينما سمحت تركيا بدخول سفن حربية تابعة لحلف الناتو إلى البحر الأسود ، في المقابل قامت روسيا بفرض قيود جمركية تمثلت في احتجاز 10000 شاحنة تركية عند نقط العبور مع روسيا ، وهو ما وصفته تركيا ضد قواعد منظمة التجارة العالمية في حين رأت روسيا في ذلك تنفيذ قانون جمركي جديد ، ولم تنته الأزمة بين الدولتين إلا بعدما سحب حلف الناتو سفنه الحربية من البحر الأسود في 10 سبتمبر 2008 وتوقيع بروتوكول جمركي بين تركيا وروسيا في 18 سبتمبر ، وبعد

تجاوز الأزمة استمرت العلاقات الديبلوماسية بين الدولتين مع استمرار الزيارات الرسمية المتبادلة ، وفي فبراير 2009 وقع الرئيسين التركي والروسي : " الإعلان المشترك للتوجه نحو مرحلة جديدة من العلاقات المتقدمة وتعميق الصداقة والشراكة المتعددة الأبعاد بين جمهورية تركيا و الإتحاد الروسي " ، ويشمل هذا الإعلان مجال الطاقة ، التنقل الحر للسلع والخدمات ورؤوس الأموال ، تشجيع الاستثمارات المشتركة ، ثم بعد ذلك استمرت الزيارات والمحادثات المتبادلة بين الدولتين وتشمل المحادثات القضايا السياسية (المساهمة في حل قضية ناغورنوكاراباخ و تسوية القضايا في الشرق الأوسط) والاقتصادية المشتركة (المحادثات المتعلقة بالطاقة وخطوط الأنابيب وبتمديد اتفاق الغاز) .

ثم يشير الكاتب إلى القضايا والمواقف محل خلاف بين روسيا وتركيا (خلال فترة 2008 – 2012) ، ومن تلك القضايا والمواقف أشار إلى الأزمة السورية ، فمنذ اندلاع الاحتجاجات الأولى في سورية وقفت تركيا ضد السلطة الحاكمة وحاوت إقناع الرئيس السوري تنفيذ مجموعة من الإصلاحات ، ومع تزايد الاحتجاجات واستمرارها اتخذت تركيا موقفين :

-دعت الرئيس السوري إلى التخلي عن الحكم

-تقديم الدعم الديبلوماسي والعسكري للمعارضة السورية

في حين تمسكت روسيا بدعم السلطة الحاكمة في سورية ، وحالت دون تبني أي قرار يدينها في مجلس الأمن واستخدمت حق النقض (الفيتو) ثلاث مرات لحمايتها ، حيث تعتبر روسيا بأن ذلك حملة غربية بقيادة أمريكية للانقضاض على مصالحها في المنطقة ، واعتبرت أن سقوط السلطة الحاكمة في سورية سيؤدي إلى زعزعة مصالح روسيا في البحر الأبيض المتوسط .

وفي 11 أكتوبر 2012 أُجبرت طائرة ركاب تابعة للخطوط الجوية السورية آتية من موسكو على الهبوط في مطار أنقرة ، وذلك بسبب الاشتباه في وجود أسلحة على متنها ، وبعد هذا الاحتجاز سمحت تركيا للطائرة بالمغادرة ، وطلبت روسيا من تركيا تفسيرا لهذا السلوك وبعد ذلك صرح وزيري الخارجية الروسي والتركي بأن هذا السلوك لن يؤثر في العلاقات بين البلدين .

ثم قضية إنشاء محطة رادار في محافظة ملاطيا[5] بتركيا ، والذي يبلغ مداه 2000 كلم يقوم بمراقبة صواريخ العدو الباليستية عند إطلاقها مع تحديد نوعها ومسارها وهدفها ، ويساعد هذا

[5] على بعد 700 كلم من الحدود الإيرانية .

الرادار ضمن منظومة الدفاع الصاروخي التابعة لحلف الناتو على حماية الأراضي التركية والدول الأوروبية الأعضاء في الحلف التي تمتلك قدرات إطلاق صواريخ باليستية على إحداها ، وهو أيضا في مواجهة مجموعة من الدول (إيران ، سورية ، روسيا ، كوريا الشمالية ، الصين) على اعتبار أن كل هذه الدول تمتلك صواريخ باليستية قادرة على تهديد دولة واحدة أو عدة دول ضمن حلف الناتو ، فعلى المستوى الداخلي التركي انتقدت الأحزاب السياسية التركية بشدة موافقة حزب العدالة والتنمية على إنشاء محطة الرادار ، أما موقف روسيا فيتحدد في قلقها وخشيتها من أن تتم محاصرتها من جميع الجهات وتهديد أمنها . وفي مسألة أخرى مشابهة تتعلق بطلب تركيا من حلف الناتو بنشر صواريخ باتريوت على حدودها مع سورية ، حيث جاء هذا الطلب على خلفية تزايد التوتر على الحدود السورية التركية وسقوط عدد من القذائف على حدودها ، وقد انتقدت روسيا هذا الطلب ناصحة تركيا بأن نشرها الصواريخ وعسكرة الحدود مع سورية سيرسلان إشارات سلبية تنذر بإطالة الحرب في سورية .

وبخصوص موقف الدولتين (روسيا – تركيا) تجاه إيران ، نجد أن هناك اختلاف في تعامل روسيا مع إيران بالمقارنة مع الولايات المتحدة فروسيا تعارض أي عدوان عسكري عليها ، وتصر أن الحل يحتاج إلى احترام سيادتها والاعتراف بمصالحها وحقها في إنشاء نشاط نووي سلمي تحت إشراف دولي ، كما أن سياسات تركيا تجاه إيران تضمنت خلال هذه الفترة الكثير من عناصر هذا النهج ، وقد دمج نهج تركيا تجاه إيران بين المساعدة على عقد تسوية بين طهران والمجتمع الدولي بشأن الملف النووي الإيراني وبين السماح بنشر صواريخ اعتراضية للدفاع عن الولايات المتحدة ضد الصواريخ الإيرانية .

أما فيما يتعلق بأفغانستان ، فروسيا تناقش المسألة الأفغانية في عدة هيئات إقليمية مثل منظمة شنغهاي للتعاون ، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي ، وما يسمى " رباعية دوشانبه " التي تتألف من " أفغانستان وباكستان وطاجكستان وروسيا " وتهدف إلى منع أفغانستان من الانهيار عقب الانسحاب الغربي ، إضافة لذلك لا توجد لدى روسيا رغبة في الانخراط سياسيا أو عسكريا في أفغانستان ، كما أن المشاريع الاقتصادية الروسية في أفغانستان متواضعة جدا ، أما تركيا فبإمكانها أن تساعد ماديا في تحقيق الاستقرار هناك بعد الانسحاب الأمريكي بالتعاون مع الجهات الأخرى الفاعلة (الصين ، باكستان ، الهند ، إيران ، دول آسيا الوسطى) ، وبالتالي فروسيا لن تكون شريكا

رئيسيا لتركيا في أفغانستان ولكن عبر تشكيل تحالف إقليمي على نطاق واسع لدعم البنية التحتية وبنائها ما بعد الحرب سيكون من مصلحة روسيا وتركيا على حد السواء .

اقتصاديا ، بلغ معدل التبادل التجاري الاجمالي بين تركيا وروسيا في نهاية عام 2012 حوالي 33.303 مليار دولار ، حيث بلغت صادرات تركيا إلى روسيا 6.683 مليار دولار واستوردت منها 26.620 مليار دولار ، ويبدو أن التبادل التجاري يميل لمصلحة روسيا وذلك بسبب اعتماد تركيا بشكل كبير على استيراد الطاقة من روسيا ، حيث بلغت وارداتها من الغاز الطبيعي 45.5% بقيمة 10.987 مليار دولار أما النفط فقد بلغت نسبة ما استورد منه 19.9% بقيمة 4.7 مليار دولار في حين بلغ استيراد الفحم بنسبة 1.521% بقيمة 6.3 مليار دولار ، أما بخصوص الاستثمارات فقد بلغت استثمارات تركيا في روسيا 6 مليار دولار في نهاية عام 2012 ، في حين بلغت استثمارات روسيا في تركيا 4 مليار دولار في نفس الفترة ، وبهذا التعاون الاقتصادي تعد روسيا الشريك التجاري الأول لتركيا (أيضا الاتحاد الأوروبي يأتي في المرتبة الأولى إذا اعتبر كيانا واحدا) ، وفي المقابل تعد تركيا في 2012 سابع أكبر شريك تجاري لروسيا .

وقبل الختام يشير الكاتب إلى الموقف الأمريكي من التقارب التركي – الروسي ، فتركيا لها أهمية استراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة ويرجع ذلك لثلاثة أسباب ، موقعها الجيوسياسي المتميز (ارتباطها بمناطق الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز والبحر الأسود وآسيا الوسطى ، إضافة لتحكمها في المضائق البحرية " البوسفور و الدردنيل " ، واعتبارها معبرا لخطوط النفط والطاقة) ، ثم منظور العمق الاستراتيجي الذي اتبعته السياسة الخارجية التركية ، هذا المنظور مكنها من الانخراط في معظم القضايا المتوترة في منطقة الشرق الأوسط ، ثم السبب الثالث المتمثل في نظرة الولايات المتحدة الامريكية لتركيا باعتبارها الدولة الإسلامية النموذج وتمثل من وجهة النظر الغربية تعايشا بين الإسلام والحداثة الغربية ، هذه الأسباب جعلت من الصعب على الولايات المتحدة أن تحل أي من تلك القضايا دون تلقي مساعدة من تركيا ، ولكي تعي أن التقارب الروسي – التركي لا يهدد مصالحها الاستراتيجية يجب عليها وعلى تركيا التغلب على عائقين رئيسيين هما البعد النفسي والجيوسياسي ، فالبعد النفسي يتعلق بطبيعة العلاقة الهرمية بين الدولتين والتي تعود لأكثر من 60 عاما ، لذلك سيكون من الصعب على الولايات المتحدة أن تدرك أن تركيا تتصرف حاليا بناء على مصالحها الخاصة وليس ضد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في بيئتها الإقليمية ، أما فيما يخص البعد الجيوستراتيجي ، فعلاقة تركيا بجيرانها متعددة ومتنوعة وفي أغلب الأحيان تؤثر علاقتها بدولة

ما في علاقاتها بدولة أخرى والولايات المتحدة يجب أن تنظر إلى تركيا باعتبارها حليفا إقليميا له مصالحه المتنوعة والمتعددة وليس باعتبارها مجرد تابع لها .

وفي الختام يقدم الكاتب مجموعة من النتائج ، فالرغم من العداء التاريخي الكبير المستمر بين روسيا القيصرية والدولة العثمانية ، والتوتر السياسي بين الاتحاد السوفياتي والجمهورية التركية خلال حقبة الحرب الباردة ، إلا أنه في ظل حكم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ورئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان تمت إزاحة ذلك العداء والتوتر في علاقات البلدين ، وإضافة لذلك فرغم المصالح المتباينة بينهما بخصوص العديد من القضايا فإن روسيا وتركيا أسستا قاعدة صلبة من الاحترام المتبادل في العلاقات الثنائية بينهما والذي يعتبر إحدى ركائز الأمن و الاستقرار في أروبا ، ومن الناحية الاقتصادية من المتوقع أن تتجه العلاقات بين الدولتين نحو مزيد من التقارب في ضوء السعي التركي لشراء النفط الروسي ، ثم يطرح السؤال التالي : إلى أين تتجه العلاقات التركية – الروسية ؟ ويقدم إجابة على شكل احتمالين : الأول ، أن التقارب والتعاون بين الدولتين اقتصاديا وتجاريا من شأنهما ترميم العلاقات السلبية على صعيد القضايا السياسية ، الثاني ، أن يمتد التوتر في علاقات الدولتين لينتهي في تصعيد الاحتقان بينهما ، لكن يشير الكاتب أن توجهات الدولتين تصب في مصلحة الاحتمال الأول .

Asian issues

International scientific periodical journal

Germany: Berlin 10315
Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de